

تجارب (٥)



من التجزئة إلى الوحدة

قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة

د. خالد شيات

nama-center.com

من التجزئة إلى الوحدة

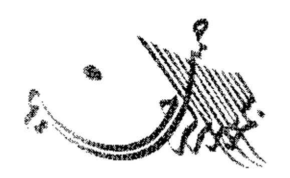
قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس

نظرية بناء الوحدة

من التجزئة إلى الوحدة

قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس

نظرية بناء الوحدة





تجارب (٥)

من التجزئة إلى الوحدة

قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة

د. خالد شيات



من التجزئة إلى الوحدة
قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة
د. خالد شيات

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

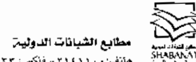
«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١١٤٧٠٩١٨٩
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

ح/ مركز نماء للبحوث والدراسات ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
شيات، خالد عبدالقادر
من التجزئة إلى الوحدة: قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة / خالد عبدالقادر شيات.
الرياض، ١٤٣٥هـ
٣٠٤ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥سم
ردمك: ٧ - ١ - ٩٠٥٢٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- الوحدة العربية ٢- القومية العربية
٣- العالم العربي - الأحوال السياسية أ- العنوان
ديوي: ٣٢٠,٥٤ ١٨٢٨/ ١٤٣٥
رقم الإيداع: ١٨٢٨ / ١٤٣٥
ردمك: ٧ - ١ - ٩٠٥٢٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨



مطابع الشبانات الدولية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١٧
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للتكامل والاندماج وللتبادل الحر والشراكة مفهوم الوحدة	٢٣
أولًا: مفهوم الدولة في النسقين الغربي والعربي	٢٥
في النسق الإسلامي	٢٥
في الأصل كانت الأمة	٢٦
«دولة الخلافة» والعلاقة بالمجتمع	٢٧
مرحلة دولة الملك	٢٨
مرحلة الدولة الوطنية	٢٩
ثانيًا: تحقيب تطور الدولة كقالب للوحدة السياسية في المنظومة الغربية في الفكر السياسي الحديث، مرت الدولة بمرحلتين أساسيتين، في كل واحدة منها	٢٩
ـ المرحلة اللاهوتية أو الدينية	٣١

الموضوع	الصفحة
ـ المرحلة العلمانية أو العقلانية	٣٢
* منظرو فكرة القانون الطبيعي	٣٢
* المدرسة الليبرالية وإشكالية النمو ما بعد قيام الدولة .	٣٣
ـ نظرية التطور الاجتماعي	٣٣
ـ نظريات النمو الاقتصادي	٣٥
* المدرسة الماركسية الاشتراكية، الدولة بداية النهاية ..	٣٦
تطور أداء الدولة	٢٧
ـ أداء الدولة في الحضارات القديمة	٣٧
ـ أداء الدولة في العصر الحديث	٣٨
الدولة الليبرالية، مسارات تراكم رأس مال خلف الفكر الماركسي صدى كبيرا على المستوى السياسي مع بداية القرن العشرين	٣٨
الدولة الاشتراكية: بقاء الإيديولوجيا وسقوط الدولة	٣٩
مفهوم الاتحاد	٤١
أولًا: مفهوم التبادل الحر	٤٢
١ ـ التجارة الدولية في العصر الحديث وهيمنة التحول إلي التبادل الحر	٤٢
أ ـ التجارة الدولية من القرن ١٩ إلى الحرب العالمية الأولى: تناوب الحمائية وتحرير التبادل	٤٣
ب ـ فترة ما بين الحربين العالميتين والعودة إلى الحمائية	٤٤

الموضوع	الصفحة

ج ـ التجارة الدولية في القرن العشرين: من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة ٤٦

* الغات وتحرير التجارة الدولية ٤٦

* ميلاد المنظمة العالمية للتجارة ٤٩

٢ ـ تعريف التبادل الحر ٥٢

أ ـ التعريف الفقهي ٥٢

مبررات الأخذ بالتبادل الحر ٥٦

سلبيات التبادل الحر المرتبط بفكرة الرفاهية الداخلية .. ٥٦

ب ـ التعريف انطلاقًا من الآليات العملية ٥٧

* شرط الدولة الأكثر رعاية: المبدأ وإمكانيات الاستمرار ٥٧

* الاندماج والتكامل الاقتصادي كآلية لتحرير التجارة ٦١

٣ ـ شرعية التبادل الحر ٦٤

٤ ـ شروط التبادل الحر ٦٧

أ ـ الشروط المسطرية ٦٧

ب ـ الشروط الجوهرية ٧٠

* ضرورة تحرير «الأهم من المبادلات التجارية» ٧٠

* الشرط الخاص بأثر التعريفة الجمركية الموضوعة في إطار الاتحاد الجمركي ٧٢

ثانيًا: مفهوم الشراكة ٧٤

الموضوع	الصفحة

أ ـ التعريف اللغوي ٧٤

ب ـ تمييز الشراكة ٧٥

ج ـ مفهوم الشراكة في العلاقات الدولية ٧٦

ثالثًا: مفهوم الاندماج والتكامل ٧٧

خاتمة الفصل الأول ٧٩

الفصل الثاني: نماذج بناء الدولة والاندماج والتكامل في التجربتين الأمريكية والأوربية ٨١

أولًا: المنطلق الأمريكي: بناء الدولة بالتوازي مع بناء الاندماج ٨٤

تجديد البعد النظري لبناء الدولة الأمريكية ٨٥

العامل القانوني ٩٢

ج ـ عوامل المحيط والعوامل الجيوساسية ١٠٠

د ـ العامل الجغرافي ١٠٣

هـ ـ العامل التقني ١٠٥

ثانيًا: التجربة الأوربية: الدولة ضد الاندماج ١٠٧

عوامل التنافر في بناء الدول الأوربية ١٠٨

تكريس البعد القومي المتشردم ١٠٨

التضارب النظري ١١١

أسس البناء الاندماجي الأوربي ١١٣

عدم نجاعة الحرب في تكريس المصالح ١١٤

عامل تكريس الديمقراطية كنمط نهائي ١١٥

الموضوع	الصفحة

عامل المحيط الإقليمي والدولي ١١٩

عامل الثقة ١٢١

خاتمة الفصل الثاني ١٢٥

الفصل الثالث: البعد الجماعي لتحرير التجارة العربية: اندماج بلا إرادة ١٢٧

I المرتكزات الحضارية والمحطات الأولى لتحرير التجارة العربية ١٢٨

أولًا: الإطار الحضاري للوحدة العربية ١٢٨

١ ـ المستوى الفكري ١٢٨

٢ ـ المستوى العملي ١٣١

ثانيًا: المحطات الأولى لتحرير التجارة العربية ١٣١

١ ـ العلاقات التجارية قبل جامعة الدول العربية ١٣٢

٢ ـ العلاقة في إطار جامعة الدول العربية ١٣٣

II المسار الجديد لتحرير التجارة العربية ١٣٣

أولًا: الإجراءات الأساسية ١٣٤

١ ـ إنشاء منطقة عربية كبرى للتبادل الحر ١٣٤

على مستوى الحواجز الجمركية ١٣٥

٢ ـ معاملة السلع العربية ١٣٦

ثانيًا: الإجراءات المصاحبة والإجراءات التكميلية ١٣٧

١ ـ الإجراءات المصاحبة ١٣٨

* قواعد المنشأ ١٣٨

الموضوع	الصفحة

* الاستثناءات ١٣٩

* الرزنامة الزراعية ١٤٠

٢ ـ الإجراءات التكميلية ١٤١

أ ـ المراجعة والمتابعة ١٤١

ب ـ مبدأ التشاور ١٤٢

ج ـ حل النزاعات ١٤٢

III المسار الثنائي ١٤٢

أولًا: المسار الثنائي: أي تكامل مع المسار الجماعي؟ ١٤٣

١: الإقرار بانسجام المسارين الثنائي والجماعي ١٤٣

٢: جوانب التناقض بين المسارين الجماعي والثنائي ١٤٤

IV تقييم مسار تحرير التجارة العربية ١٤٤

أولًا: أداء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ١٤٥

١: نقائص تحرير التجارة العربية ١٤٥

أ: نقائص تهم المقررات ١٤٦

ب: المجالات المسكوت عنها في مسار تحرير التجارة العربية ١٤٧

٢: عوائق تحرير التجارة العربية ١٥٠

أ: عوائق مرتبطة بالجانب الاقتصادي العام ١٥٠

ب: عوائق مرتبطة بالمجال التجاري ١٥٢

ثانيًا: الرؤية الجديدة لتحرير التجارة العربية ١٥٥

١: تأثير القوى العظمى ١٥٥

الموضوع	الصفحة

٢ : إعلان أكادير والمسار الحديث لتحرير التجارة العربية . ١٥٧

خاتمة الفصل الثالث ١٦١

الفصل الرابع: الاتحاد المغاربي؛ فشل الاندماج الاتفاقي ١٦٣

المبحث الأول: قراءة في أسس وبناء الاندماج المغاربي ١٦٨

I أسس الاندماج المغاربي ١٦٨

أولًا ـ الأسس التاريخية والحضارية والتعاقدية ١٦٨

١ : الأسس التاريخية والحضارية ١٦٨

الأسس التاريخية ١٦٩

البناء العام ١٦٩

المرجع الخاص: بيان لجنة تحرير المغرب العربي ١٧١

غايات بيان ١٩٤٨ ومحدداته ١٧١

مفهوم التحرير في بيان ١٩٤٨ .... ١٧٢

الاتحاد كغاية ١٧٤

ضمانات الاستمرار ١٧٥

الوحدة بين بيان ١٩٤٨ .... ١٧٦

ب ـ الأساس الحضاري ١٨١

٢ : الأسس التوافقية والتعاقدية ١٨٢

أ: الأسس التوافقية ١٨٢

ب: الأسس التعاقدية ١٨٤

* معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ١٨٥

* الاتفاقيات المغاربية الفرعية ١٨٨

الموضوع	الصفحة

* القطاع الفلاحي، ويضم ١٨٨
* القطاع المالي والاستثماري ١٨٨
ثانيًا: نمطية تحرير التجارة في الفضاء المغاربي ١٨٩
١: قراءة في المراحل الكبرى لتحرير التجارة ١٩٠
أ: مراحل تحرير التجارة بين الدول المغاربية ١٩٠
ب: نقد محطات التحرير المغاربية ١٩٣
٢: قراءة في نموذج التحرير القطاعي ١٩٥
أ: القطاعات الحيوية ١٩٥
* القطاع الفلاحي ١٩٥
ـ إطار تحرير القطاع الفلاحي ١٩٥
ـ الإجراءات الوقائية ١٩٧
* القطاع الصناعي ١٩٩
ب ـ القطاعات الثانوية ٢٠٠
* قطاع الخدمات ٢٠٠
* المجالات المساعدة على تحرير التجارة ٢٠١
II مسار وطبيعة تحرير التجارة المغاربية ٢٠٢
أولًا ـ مسار تحرير التجارة المغاربية ٢٠٣
١: الجوانب الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة ٢٠٣
أ ـ الاتفاقية التجارية والتعريفية ٢٠٤
* مضمون الاتفاقية ٢٠٤
* حدود الاتفاقية ٢٠٨

ب ـ الاتفاقات ذات الارتباط غير المباشر ٢١٠
* الاتفاقات ذات الطابع الاستثماري والمالي ٢١١
ـ اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار ٢١١
ـ الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي ٢١٣
ـ توظيف الضريبة على الدخل ٢١٤
* الاتفاقيات ذات الطابع التقني ٢١٥
٢: أية خطوات إجرائية لتحرير التجارة؟ ٢١٧
أ: المرحلة الأولى: من التأسيس إلى سنة ١٩٩٥م ٢١٨
ب: مرحلة ما بعد ١٩٩٥م ٢٢١
ثانيًا: استنتاج حول خصائص تحرير التجارة ٢٢٢
١: خصائص ترتبط بالمجال المفاهيمي ٢٢٣
٢: خصائص مرتبطة بالإطار الواقعي ٢٢٥
أ: الخصائص ذات الطبيعة العامة ٢٢٥
ب: الخصائص التي تمس الجوانب الخاصة ٢٢٦
المبحث الثاني: مقترحات حول تحرير التجارة والاندماج المغاربي ٢٢٨
I مقومات تجاوز العوائق ٢٢٨
أولًا: العوائق دات الطبيعة ذات الطبيعة السياسية ٢٢٨
١: مركزية المشاكل السياسية في الاستراتيجية المغاربية ... ٢٢٩
أ: المشاكل ذات الطابع الداخلي والمحلي: أنساق متضاربة لبناء الدولة ٢٢٩

الموضوع	الصفحة

* المشاكل الداخلية ٢٣٠

* المشاكل المحلية ومحورية قضية الصحراء
وانعدام الثقة ٢٣٥

ب: المشاكل ذات البعد الدولي ٢٣٨

* تجليات الولاء الخارجي ٢٣٩

* أثر تنوع الولاء الخارجي ٢٤٠

٢: العوائق السياسية والإمكانيات الاستراتيجية ٢٤٢

أ: العوامل الذاتية ٢٤٢

* العامل الحضاري ٢٤٢

* عامل النخبة ٢٤٤

ب: عامل الرؤية الاستراتيجية ٢٤٥

ثانيًا: البناء المغاربي: التحديات الاقتصادية والتجارية ٢٤٧

١: الصعوبات الاقتصادية ٢٤٨

أ: إشكالية البناء الاقتصادي الداخلي ٢٤٨

ب: إشكالية العلاقة الاقتصادية مع الخارج ٢٥٠

٢: الصعوبات التجارية ٢٥٢

أ: وضعية المبادلات التجارية للدول المغاربية ٢٥٢

ب: مقترحات لحل إشكاليات التجارة البينية ٢٥٣

II شرطًا إنجاح الاندماج الاقتصادي وتحرير التجارة ٢٥٥

أولًا: الشرط المفاهيمي ٢٥٥

١: مرتكزات بناء الاندماج المغاربي ٢٥٥

الموضوع	الصفحة

أ: لمن الأولوية: للسياسي أم للاقتصادي؟ ٢٥٦

ب: هل الاندماج المغاربي بناء أصيل؟ ٢٥٧

٢: محددات مسار الاندماج المغاربي ٢٥٨

ثانيًا: شرط الاستجابة للمحيط ٢٥٩

١: التجاوب الجماعي مع مشاريع القوى العظمى ٢٥٩

٢: دور المغرب في الانفتاح على المحيط الإقليمي ٢٦٠

خاتمة الفصل الرابع ٢٦٣

الفصل الخامس: مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الاندماج دون الوحدة ٢٦٧

I الإطار القانوني لتحرير التجارة بين دول الخليج ٢٦٩

أولًا: الاطار التصوري ٢٦٩

ثانيًا: الإطار الاتفاقي لتحرير التجارة ٢٧٣

١ ـ الاتفاقية الأصلية لسنة ١٩٨١م ٢٧٤

٢ ـ الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنة ٢٠٠٢م ٢٧٦

II عقبات الاندماج بين دول الخليج ٢٨٠

أولًا: العقبات المرتبطة بالمجال الاقتصادي والتبادل التجاري ٢٨٠

* المستوى الماكرو اقتصادي ٢٨١

* المستوى التجاري ٢٨٣

ثانيًا: عقبات الوحدة المالية ٢٨٤

الموضوع	الصفحة

ثالثًا: اندماج دون وحدة ٢٨٧

خاتمة الفصل الخامس ٢٨٩

خاتمة عامة ٢٩١

لائحة المراجع ٣٠١

مقدمة

الدولة في المفهوم العربي هي مشترك سياسي يجمع جانبين على الأقل؛ الجانب المؤسساتي التي يطبع تدبير أو تسيير دواليبها ويضمن استمرارها ككيان من النواحي العملية والقانونية والمصلحية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. والجانب العاطفي الذي يمكن ألا يكون حكرا على النموذج العربي لكنه مشحون بنزعة تنم عن عدم اكتمال البناء المفاهيمي المرتبط بها.

لذلك يوجد في الدول العربية إشكالات متعددة منها ما يرتبط بعدم كفاية الدولة كمؤسسة ـ بالمفهوم السابق ـ لتلبية المطالب المتعددة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وبالتالي هناك توجه لاستحضار بدائل أخرى ما دون دولتية ترتبط بالانتماء إلى مجموعة قيم معينة على علاقة بالمستويات السياسية والإثنية والثقافية والدينية وغيرها، وتصبح الدولة مجرد قالب للتجميع لا قدرة لها على الربط

والتنسيق بين كل هذه التوجهات، وهو أمر يهدد وجودها باستمرار كمؤسسة جامعة.

ومن الإشكالات أيضًا الإرث الثقافي الذي يجعل من الدولة ممرًا أو وسيطًا غير موثوق فيه، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تشكيلًا غير منسجم مع الفضاء الثقافي الذي وجد فيه، وبالتالي فالأصل هو للأمة وليس للدولة، وتكون غاية الدولة هو بناء الوحدة المنتظرة وصياغة قالب يجمع البعد النهائي للتجمع الذي يشكل الفضاء العربي المشترك.

والحقيقة أن الأمر ليس بهذه البساطة لا في المستوى الذي نقارب من خلاله الدولة من وجهة نظر الكيانات المتعددة ثقافيًا اتجاهاتها، ولا في المستوى الذي تقارب فيه الدولة نفسها أدوارها التاريخية وهي التوحيد، ولا إلى مستوى هذا التوحيد ومداه.

لذلك فكل مقاربة نظرية يجب أن تنطلق من وقائع بالمفهوم المؤسسي للكلمة وبالمفهوم الروحي أو الثقافي لها أيضًا، وبذلك تكون مقاربة الوحدة العربية مسألة ترتبط من وجهة نظر تحليلية بالتجارب الوحدوية التي صيغت كتعبير عن التوجه نحو الوحدة، وأيضًا عن العراقيل التي جعلت التوجه نحو الوحدة يفشل أو يجمد أو لا يستطيع أن يستمر أو حتى يتم التخلي عنه طواعية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نسائل أيضًا العوامل الضيقة أو الجزئية التي هي من المفروض أن تكون من مكونات الدولة لكنها أصبحت تعبيرات تتجاوز الدولة وتتشبث بالفضاء الثقافي الضيق

الذي يمكن أن يشمل عدة دول بالمفهوم المؤسساتي لها؛ لذلك فلن نستطيع الحديث عن الوحدة إلا بالحديث أيضًا عن نوازع التضييق أو اللاوحدة، أو الوحدة بمفهومها التجزيئي المرتبط بالثقافة أو الدين أو الإثنية أو أي انتماء آخر. لكننا في مشروع طرح التوجه النظري لشرح الوحدة سنعتبر أن الخطوة الأولى هي تشريح المؤسسات قبل وضع صيغ نظرية لإعادة صياغتها، وهي عملية ثقافية معقدة تحتاج لدراسة مستقلة.

لماذا لم يتوحد العرب؟ وهل يمكن أن يتوحدوا؟ وفي أي نسق يمكن أن يتم ذلك؟

هي أسئلة أولية لتشريح إشكال أساسي؛ ليس هو انعدام الوحدة ولكن هو انعدام النظرية، ونحن هنا نعتبر أن الذي يمكن أن يفسر يمكن أن يساهم في البناء، والمساهمة النظرية أقوى من التحليل المؤسساتي الصرف الذي لا يستطيع أن يكون إلا عمليًا، ولكن الوحدة ليست بناء عمليًا فقط بل هي نسق نظري وتصور وهندسة ذهنية قادرة على تنزيل قواعد نظرية سليمة في هذا المستوى الجزئي من التحليل.

إن النظرية يمكن أن تفسر ويمكن أن تدلل ويمكن أن تكون منهجًا للتدبير، لكنها أيضًا يمكن أن تكون في مستويات متعددة، جامعة أوكلية أو جزئية، ولذلك لمن الأولوية للكلي أو للجزئي في تحليل الظواهر؟

ما دام أن الظاهرة التي بين أيدينا هي ظاهرة معقدة من

جانبين؛ جانب الدولة نفسها التي هي قالب الموضوع وإطاره، وجانب المتلقي أو المعني الذي هو الإنسان الطامح لفرض نموذج موجود ذهنيًا، فإن التعبير النظري لا يمكن أن يكون كليًا بل فقط هو استجابة لتحليل مصلحة، والمصلحة لا يمكن ـ في حال التجمع ـ أن تكون ذاتية بل هي مصلحة جماعة، والجماعة تحتاج لبناء تصوري يحدد مفهومها ويخطط تراصها وانسجامها، وهو دور هذا الكتاب الأول، الذي نريده أن يكون قاطرة لتعزيز النقاش حول المفاهيم النظرية وبناءاته التصورية؛ لأن التنظير ليس منحة بل هو عصف متواصل وانتقاد وتضارب لا يؤدى هدفه إلا بإتمام عملية التنطيق العقلي وحصر القضايا الفعلية التي تحتاج للتمحيص والدراسة.

لا بد إذن من تأسيس نظري لبناء الفضاء الاندماجي يرتبط بالمفاهيم أولًا، والمفاهيم لم تنسج في الثقافة العربية بل في نموذج وبيئة مختلفة، والأمر إذن لا يرتبط بالوحدة بل بنسق مواز لها، ومفهوم يمكن أن يشبهها ويمكن أن يخالفها، لذلك الإشكال الأول هو كيف يمكن أن نصوغ نظرية انطلاقًا من تجارب وبيئة مخالفة؟ وهو مضمون الفصل الأول من هذا البحث.

ثم إن قراءة النموذج لا يحتاج لإعادة التركيب بل لإعادة الفهم؛ لأن الفهم هو الذي يمكن أن يعين على تأسيس نموذج ناجح، وأخذ النموذج لا يمكن أن يكون من النموذج المدروس نفسه، لذلك كانت في تصورنا مسألة النجاح والفشل عاملًا للتحديد، ومن ثم جاء النموذجان الأمريكي والأوربي (الفصل الثاني).

ثم إن النموذج يحتاج لقياس، والقياس درجتان من جهة قياس مع توجهات مؤسساتية، وهو الأمر الذي يعتبر هذا الكتاب محوره، وقياس مع الفارق الثقافي الذي يستطيع أن يتمم عملية التبيئة بالمفهوم السابق، وهو ما نطمح له لاحقًا. لذلك كانت المؤسسات التي تهمها الدراسة جماعية (الفصل الثالث)، و«أقل» أو ما دون جماعية وفوق فردية (الفصلين الرابع والخامس).

ولعل ذلك يكون من منطلقات النقاش النظري مستقبلًا أو يساهم فيه.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للتكامل والاندماج وللتبادل الحر والشراكة

هذا البحث يدور حول تحديد مفاهيمي قبل الخوض في النماذج العملية والمقارنة بين التجربتين العربية والغربية (الأوروبية والأمريكية) الخاصة بنسق الاندماج والتكامل والوحدة والاتحاد، وهي مفاهيم تتكرر في التجربتين، لكنها نجحت في الضفة الغربية وفشلت ـ أو فشلت إلى حد ما ـ في التجربة العربية. الدواعي والأسباب والتبعات هي محور المتابعة التي يرومها البحث، لكن هل يتعلق الأمر بنفس النسق أم أن الاتجاهات تختلف رغم وحدة المسارات النظرية التي نظرت لكليهما.

I ـ مفهوم الوحدة:

الوحدة هي قيمة نفس اجتماعية يمكن أن تتحقق في أشكال مختلفة، منها ما يتحقق على مستوى الذات ومنها ما يتعداه إلى مستوى الجماعة، أي أن الوحدة تدبير يمكن من الاستقرار في الانتماء سواء كان في جانب ضيق أو واسع.

والوحدة بالمعنى السياسي للكلمة ترتبط بالدولة، أو بالوطن حسب التدابير السلطوية للكلمة؛ إذ إن الوحدة لا تتحقق سياسيًا إلا في كيان مستقر يجمع ضوابط نفس اجتماعية متعددة تتجاوز الجوانب الذاتية للأفراد للعيش المشترك في ظل قواعد قارة وثابتة.

والوحدة بهذا المعنى تختلف عن الدولة أو الوطن نفسه، فوجود الدولة كمؤسسة قائمة الذات لا يعني قبولها من الناحية النفسية والاجتماعية، فالوجود القانوني لا يستتبع حتمًا ممارسة الوظائف المنوطة، وهو أصل المشاكل لأن بناءات الدولة في المستويين النفسيين العربي والغربي كانتا متضادتين بشكل لافت.

لقد كان الانتماء السلس للدولة معكوسًا في فهم الوحدة في الثقافة الإسلامية حيث بقيت مرتبطة بالأصل الذي هو الأمة. وفي ممارسة الوحدة الوطنية لم يتم استنبات مفاهيم ما دون دولتية كتعويض نفسي للانتماء الأولي للأمة وبذلك تعاظم دور الانتماء الضيق للقبيلة والإثنية واللهجة واللغة والدين وغيره، وهي مظاهر التشرذم التي تعاني منه الدول في المنظومة الإسلامية والعربية في مقابل الاستقرار الذي تنعم به الدول الغربية.

إن ذلك يفسر أيضًا كيف أن مقاربة التكامل تجاوزت مفهوم الدولة نفسه باعتبارها مجالًا للوحدة، وسعت لبناء يتجاوز المقاسات التي وضعت بطريقة تركيبية لا تراعي مصالح النفس اجتماعية، وهي حالة التجربة الأمريكية. أو السعي لتدارك نواقص

الدولة وإحباطاتها كمجال للتنمية والاستقرار كما هو حال التجربة الاندماجية الأوربية.

في حين أن الوحدة في مستويات أدنى لا تسمى كذلك ولا يمكن نعتها بهذه الصفة بل هي مجرد آليات للتعاون والتقارب؛ فشروط الوحدة ليست هي شروط الاتحاد أو الاندماج والتكامل.

أولًا ـ مفهوم الدولة في النسقين الغربي والعربي:

يتباين ذلك بين المستويين كما يلي:

أ ـ في النسق الإسلامي:

الأمة هي الإطار الذي وجدت كمجال للتجميع في النسق المعرفي والسياسي الإسلامي؛ فمفهوم الدولة حديث في الفكر الإسلامي عمومًا، وقد لا يكون قد رأى النور بالصورة العصرية إلا من خلال النقاش الذي أثاره كتاب علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم»، الذي فتح النقاش حول علاقة الدين الإسلامي بالدولة والسلطة والحكم، من خلال قوله أن «الإسلام مجرد دين لا علاقة له بالملك»، ومن ثم الرد عليه بكون «الإسلام دين ودولة»، واستعمال مصطلح «الدولة الإسلامية التي تتميز عن الدولة ـ الأمة أو الوطنية في الثقافة الغربية».

إن مفهوم الدولة في المنظور الإسلامي يختلف عن نظيره في الثقافة الغربية على الأقل في ثلاثة جوانب:

ـ المصطلح اللاتيني دولة يقابله ETAT أو STATE، بحيث

أن هذا المصطلح يعكس الثبات والاستقرار، في حين أن «الدولة» في المفهوم الإسلامي تفيد الحركية والتغير.

ـ الدولة الأمة في الثقافة الغربية جاءت للحد من الإقطاعيات ومحو الحدود وإزالة عقبات التنقل والحركة، لكنها في الثقافة الإسلامية الحديثة هي مرادف التفرقة والتشبث، حيث سيعرف العالم الإسلامي الحدود الجامدة وتنوع الجنسيات والانتماءات الإثنية والعرقية.

ـ إن الدولة في الثقافة الغربية جاءت مصاحبة لمبدأ فصل الدين عن السياسة وإبعاده عن شؤون الدنيا، في حين أن الوظيفة التقليدية للدولة في الإسلام هي الحفاظ عن الدين والذود عن الشريعة[1].

إذن كيف تطورت المفاهيم المصاحبة للدولة في الثقافة الإسلامية؟

ـ يمكن إبراز ذلك بالنظر إلى التحولات الفكرية والنسيج العملي الذي مس السلطة السياسية داخلها:

• **في الأصل كانت الأمة.**

لم تعرف الثقافة الإسلامية مفهوم الدولة كما عرفت مفهوم الأمة في البداية، وذلك راجع إلى كون بداية التنظيم السياسي ارتبط بالدين الإسلامي، وهو الدين الذي جاء للناس كافة أي

---

(١) راجع مثلًا: نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ١٩٩٦م.

أساس التجمع وغايته هو الوحدة في كل مستوياتها إلى أن تصل إلى المفهوم الإنساني الشامل، وبذلك فالأمة تقوم على العدل والمساواة وترتكز على المفاهيم الإسلامية الإنسانية الشاملة، وللدولة شكل ثانوي تجزيئي يرتكز على العرق أو الجنس أو الأصل أو الجماعة التي تلم كل هذه العناصر في رقعة جغرافية معينة.

والدولة تسعى للتوسع عن طريق الإلحاق والاحتلال والقهر، أما الأمة فلا هدف لتوسيعها، إذ أنها جامعة وممتدة، بل أنها مطمح وغاية الوجود في الثقافة الإسلامية بينما الدولة قد لا تكون إلا وسيلة لذلك في أحسن الأحوال.

إن مرحلة النبوة إن لم تحقق الأمة بالشكل الجغرافي الممتد إلا أنها حققتها على المستوى الفكري الصرف.

- **«دولة الخلافة» والعلاقة بالمجتمع.**

لقد شكلت دولة الخلافة في التاريخ الإسلامي دولة المجتمع، فقد حال الإسلام دون تشكل الدولة التسلطية، إذ كانت الدولة تنفذ وتضبط لمشروع المجتمع، مع الاحتفاظ بسلطة المراقبة والتقويم، لكون الدولة والمجتمع كانا يستقبلان تشريعهما وأهدافهما عن مصدر فوقي متعال.

إن الوظيفة التي انتظمت في إطارها الدولة في مرحلة الخلافة هي خدمة المطلب الأساسي للمجتمع، وهو تطبيق الشريعة، وبالتالي فلم يكن هناك تعارض في أهداف المجتمع

الإسلامي الناشئ والطامح لتحقيق مفهوم الأمة على رقعة جغرافية أكثر اتساعًا.

ويتعارف وصف الدولة بكونها كذلك مع مظاهر المعارضة التي خاضتها بعض الفئات القبلية الخاصة، إذ أن الأصل في البناء والتطور وليس في التهديم والتراجع.

- **مرحلة دولة الملك.**

التحول إلى دولة الملك شكل منعطفًا تاريخيًا بالنسبة للتجربة الإسلامية، فهي مرادف للاضطهاد والقهر والتسلط في مراحل التشكل الأولى، لكن وإن كانت دولة الملك الإسلامية الأولى قد انطبعت بطابع الاستبداد وإلغاء مبدأ الشورى الذي كان مفهومًا مرنًا أسسه مؤتمر السقيفة، فإنها لم تبتعد عن المجتمع من حيث أسس ممارسة السلطة وشريعتها ومرجعيتها؛ إذ ظلت الروابط قائمة، فأصبحت الدولة تملك مجالًا خاصًا بها تمارس سلطاتها من خلاله، فأسست مؤسساتها الخاصة وجيشها والشرطة والدواوين... لكنها حافظت، مضطرة على نقاء الفكر الإسلامية داخل المجتمع الذي استطاع حماية ذاته من الانحراف، وظل بذلك يدين للدولة بالولاء مقابل استمرار هذه الأخيرة في مسلسل بناء الأمة الجغرافي الممتد عن طريق الفتوحات على المستوى الداخلي؛ أي: تحقيق «الكفاية والشوكة»[1]، وبذلك ظلت الدولة أداة لتحقيق أهداف الأمة الكبرى.

---

(١) القدرة على تحقيق الاستقرار داخليًا والريادة وتصدير المفاهيم على المستوى الخارجي.

• **مرحلة الدولة الوطنية.**

جاءت الدولة في الغرب بانسجام تام مع المفاهيم والأفكار الحديثة التي نتجت من مرحلة فكر الأنوار، حيث نبعت من داخلها وأصبحت لصيقة بها، وأصبح بذلك مشروع الدولة هو مشروع المجتمع، حيث تم التوافق على القطيعة مع سلطة الإقطاع والكنيسة وقد شهدت بعد ذلك إضافات مؤسساتية فرعية.

وبعد الاستعمار «ورث» العالم الإسلامي هذا المفهوم واستورد جهاز الدولة واستمر كجهاز بدون نظرية «يتسم بالقوة والقهر وباستعمال سيئ للسلطة»، وهو أمر على حد تعبير منير شفيق سيجعل المجتمع ينظر بدون رضى إلى مشروع الدولة[١].

إن الدولة الوطنية هي انقلاب تاريخي على مسار تطور مفهوم الأمة الإسلامي؛ لأنها لا تقوم على البعد الديني بل على مبادئ علمانية، وهو أمر سيأثر على كل المسار المرتبط بالبناء النظري لها طيلة القرن العشرين على الأقل.

ثانيًا ـ تحقيب تطور الدولة كقالب للوحدة السياسية في المنظومة الغربية:

لقد مر تطور الدولة الحديثة عمومًا، وفي دولة النموذج الغربي خاصة، بمصادرة العديد من المهام التي كان يتمتع بها الفرد في إطار علاقات فطرية ضيقة لفائدة الجماعة وحسن

---

(١) منير شفيق، في نظريات التغيير، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.

التنظيم، صادرت الدولة القوة واحتكرتها لضمان الأمن داخلها؛ فقد وجدت الدولة منذ تأسيسها في فكرة الأمن ليس ميزتها فحسب بل أيضًا المصدر الأساسي لقبول عملها[1]، وهو قبول تكرس فيما بعد لأن الواجب السياسي لم يعد له من أسس مسبقة ترتبط بالعقيدة الدينية أو بالولاء، كما كان الحال عليه في المجتمع الإقطاعي، بل كان هذا الواجب يستمد من الاهتمام بالمنفعة اهتمامًا عقليًا.

توازيًا مع ذلك صادرت الدولة القدرة على التنظيم وتأطير الأفراد والجماعات التي تشكلها وأدمجتها في سلطاتها التنفيذية، وتقاسمت ذلك مع مؤسسة ذات جذور شعبية تتجلى في البرلمان أو المجالس التمثيلية وأخيرًا صادرت الدولة القدرة على إقرار العقاب وإقامة الحدود وأطرت ذلك في مؤسسة قضائية مستقلة عبر تطور تاريخي معين.

وبذلك أصبحت هذه الإطارات وظائف الدولة الحديثة، إضافة إلى وظائف أخرى مستحدثة حيث حاجات التنظيم المجتمعي وتطوره.

توازيًا مع ذلك، صادرت الدولة القدرة على إقرار العقاب وإقامة الحدود، وأطرت ذلك في مؤسسة قضائية مستقلة بتطور تاريخي معين.

---

(١) برتران بادي، الدولتان، المركز الثقافي العربي، ترجمة نخلة فريفر، بيروت، ١٩٩٦م.

ولقد أصبحت هذه الإطارات وظائف الدولة الحديثة، إضافة على وظائف أخرى مستحدثة حيث حاجات التنظيم المجتمعي وتطوره.

*** تطور المرتكزات الفكرية والسياسية للدولة:**

في الفكر السياسي الحديث، مرت الدولة بمرحلتين أساسيتين، في كل واحدة منها كانت ترتكز على مفهوم يشرعن وجودها ويحدد إطارها ومجلات تدخلها:

ـ المرحلة اللاهوتية أو الدينية.

لقد ساد الفكر السياسي ذو الأسس الدينية فترة طويلة، وتولدت اجتهادات ذات طابع ميتافيزقي ترجع أساس الحكم إلى العناية الإلاهية أو قوة ما فوق طبيعية تهب الحكمة والقوة لشخص قائد الدولة، فقد كان هذا الفكر إطارًا للاستبداد والحكم المطلق، ويمكن تمييز ثلاث مراحل في هذا النسق:

الأولى: الملك الإلٰه.

الثانية: الملك نائب الإلٰه أو ظل الله في الأرض.

الثالثة: الملك الذي يعمل على تنزيل قيم الإلٰه في الدولة.

إن المرحلة اللاهوتية للدولة في الفكر السياسي ارتبطت أشد ما ارتبطت بمرحلة إنسانية قديمة، واستمرت مع تحالف الكنيسة في أوروبا مع السلطة السياسية حيث بررت وجودها بالمرجعية الإلاهية، لكنها تراجعت مع بداية الفكر التنويري.

ـ المرحلة العلمانية أو العقلانية.

ساهم الفكر السياسي للقرن ١٦ الميلادي في فصل السياسات عن الأخلاق وعن الدين، وقد برز عن الخصوص نيكولا ميكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧)، حيث جعل الدولة فوق الأشخاص والقانون والأخلاق والدين.

وقد تداخلت في إطار هذه المرحلة العديد من التيارات الفكرية، فهي وإن كانت تتوحد في نزع صفة الألوهة عن الدولة وتعتمد على مرتكزات فكرية واقعية لتبرير وجودها، إلا أنها اختلفت حول أسس هذه المرتكزات.

*** منظرو فكرة القانون الطبيعي:**

اعتمد أنصار هذا المنهج في تبرير وجود الدولة على المنطق والعقل واحترام الحقوق والحريات والتعاقد فيما يخص العلاقات بين الحاكم والمحكومين، فقد فسروا الدولة والحكم انطلاقًا من عقد اجتماعي يجمع بين الجانبين.

برز ثلاثة مفكرين أرسوا دعائم هذا التوجه، وهم توماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩م)، وجون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤م)، وجون جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م)، وقد حاولوا تجاوز الأفكار الثيوقراطية والاعتماد على فكرة التعاقد بين الحاكم والمحكومين.
لقد كان لهذه الموجة الفكرية أثر كبير على تطور الفكر الإنساني الذي يدور حول مفهوم الدولة، ذلك أن العلاقة أصبحت إنسانية محضة، حيث أن تطور المجتمع يمر عبر مرحلتين، مرحلة حالة الفطرة أو الحالة الطبيعية ثم مرحلة الحالة الاجتماعية، والمرور

من الحالة الأولى للثانية يفترض إقامة عقد اجتماعي، وهذا أمر توافق عليه منظروا العقد الاجتماعي، لكنهم اختلفوا حول وضعية كل من الحاكم والمحكومين في العلاقة، ففي حين آثر هوبز الحكم المطلق، انطلق جون لوك من تفسير خاص انتهى بسيادة الأمة والدعوة للحكم المقيد والثورة ضد الاستبداد، وانشغل روسو بالعقد باعتباره يتم بين إرادة خاصة وإرادة عامة، ومبدأ السيادة الشعبية والحرية ودولة القانون.

*** المدرسة الليبرالية وإشكالية النمو ما بعد قيام الدولة:**

ارتبطت النظرية الليبرالية عمومًا بإشكالية النمو المجتمعي والاقتصادي، وهي نظرية تجمع العديد من التيارات الفكرية سنقتصر على ملامسة أهمها، أو النظريات التي بدأت مع الثورة الصناعية في أوروبا.

ـ نظرية التطور الاجتماعي.

النمو عند «أوجست كونت» هو العمل على تحسين ذات الإنسان فكريًا وأخلاقيًا حتى يصل إلى حد الكمال حيث يبدع اقتصادات ومؤسسات وثقافات مكتملة ومعقدة، وبذلك فالنمو الإنساني يمر من ثلاث مراحل، المرحلة اللاهوتية ثم المرحلة الميتافيزقية وأخيرًا المرحلة الوضعية.

وقام «سبنسر» بمقارنة بين الكائن العضوي والمجتمع، حيث أنهما تتشابه في نموها وذلك عن طريق تكاثر الوحدات التي تكونهما في إطار نظم معينة هي:

جهاز الإعاشة أو الأجهزة التي تتكلف بتغذية المجتمع، وجهاز التوزيع أو نقل الموارد (الجهاز الدموي)، وأخيرًا الجهاز المنظم المؤلف من أدوات الهجوم والدفاع، وبذلك فالتطور العضوي والتطور المجتمعي يمكن أن ينتج عنهما أنماط مختلفة تتطور من البساطة إلى التعقيد ومن البدائية إلى التقدم.

ويرى «هوايت» أن النظام الثقافي يتهيكل من ثلاث طبقات، طبقة سفلى وهي الطبقة التكنولوجية وطبقًا عليا فلسفية والطبقة الاجتماعية في الوسط، فالتكنولوجيا تحدد طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية، وتطورها يؤدي إلى التقدم نحو مستويات أعلى.

من جهة أخرى وفي إطار الاتجاه النظمي عمومًا، يرى «بارسوتز» أن مراحل التطور المجتمعي تمر بثلاث مراحل، المرحلة البدائية القائمة على الدين والقرابة والمرحلة الوسيطة حيث يتداخل نمطان: المجتمعات القديمة المتميزة بتعليم حرفي محدود، والنموذج المتقدم حيث يتلقى أفراد الطبقة العليا تعليمًا يكسب المجتمع ما يصطلح عليه «الدين التاريخي»، كما هو الحال في الصين والهند القديمتين والدولة الرومانية، وأخيرًا المرحلة المتقدمة التي توجد في المجتمعات الصناعية.

وفي إطار التحليل النظمي الذي ينظر للأبنية الاجتماعية كمنظومة كاملة تتكون من عناصر متفاعلة، ظهرت نظريات عديدة خاصة مع «كولي» و«فردناند» و«دور كهايم» و«ماكس فيبر».

ـ نظريات النمو الاقتصادي.

حدد «ماكس فيبر» عوامل عديدة للنمو ـ اعتبارًا للنموذج الأوروبي الغربي ـ منها عوامل نفسية ساهمت فيها البروتستانية لكونها تبتعد عن التقشف والزهد والمواقف التأملية، وكون الرأسمالية مسعى دائم لتحقيق الربح وترشيد المصالح.

وفرق «إيفرت هاجن» بين المجتمعات التقليدية والحديثة على أساس نوع من الشخصية، في المجتمعات التقليدية توجد شخصية غير أخلاقية وتسلطية، ويرى أن التطور يأتي عبر أجيال ثلاثة، الجيل المنسحب أو المنعزل والجيل المبتكر، وأخيرًا جيل الشخصية الإصلاحية، كما هو الحال في المجتمعات الحديثة.

أما «ديفيد ماكليلاند» فيركز على دوافع المبادرة الاقتصادية التي تتصف بتفضيل الأعمال الوسيطة التي ليس لها نجاح مطلق أو فشل مطلق، والإبداع الشديد الاندفاع، والفردية المتمثلة في إحساس بالمسؤولية.

وحاول «والت روستو» تقديم بديل للتفسير الماركسي لتطور المجتمع الأوروبي، وبقسم عملية النمو إلى خمسة مراحل، مرحلة المجتمع التقليدي يفصلها عصر «نيوتن» عن العصر الموالي حيث فصل بين عالم المصادفات وعالم التحكم والضبط، واتسم بالإقطاع والقدرية والجمود.

ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق وتتمثل في أوروبا القرن الثامن عشر حيث شهد انتشار التعليم واتساع حجم التجارة... ثم

مرحلة الانطلاق حيث يتم القضاء على العقبات التي تقف في وجه التقدم، فمرحلة النضج حيث يمكن صناعة أي شيء يرغب فيه، وتنتشر وسائل الإنتاج الحديثة، وتتوسع الاستثمارات وأخيرًا مرحلة الاستهلاك الوفير حيث يرتفع متوسط الدخل الفردي والتحضر والتوجه نحو السلع الاستهلاكية.

*** المدرسة الماركسية الاشتراكية، الدولة بداية النهاية:**

نهلت الماركسية عمومًا من الديالكتيك الهيجيلي وأفكار «لويس مورغان» بحيث يرى «هيجل» أن الدولة هي الشكل الكامل والنهائي للمجتمع الإنساني، بل هي «مشيئة الله في الأرض»، وهي التي تحقق الحرية الكاملة، بحيث لا يجد الإنسان مكانة أو وظيفة إلا إذا أفنى نفسه فيها، وإذا كان خارجها فإنه يكون تائهًا لا وطن له، فالدولة هي الكل، وعلى الجميع الحياة داخلها، ويتفق أنصار المدرسة الماركسية على أن الدولة ـ شأنها شأن القانون ـ تولدت نتيجة الصراع الطبقي والملكية الخاصة، وقد تم ابتكارها من قبل الطبقة البورجوازية لاستغلال الطبقة البروليتارية، وينظرون إليها كظاهرة اجتماعية وتاريخية ترتبط بالتطور الجدلي لتتخذ طابعًا خاصًا في المرحلة الاشتراكية، وتندحر في المرحلة الشيوعية.

وتفرد الماركسية مكانًا خاصًا للعنصرين الفاعلين هما التكنولوجيا (قوى الإنتاج)، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية (علاقات الإنتاج)، بحيث يقابل كل مرحلة من مراحل تطور قوى

الإنتاج أسلوبًا معينًا في الإنتاج، ومسار أو نسق تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته في إطار العلاقات الطبقية.

وإن كانت الماركسية نظريًا، تتوخى اندثار الدولة في المرحلة البنيوية؛ فإنها عمليًا انتهت إلى التحول للنموذج الرأسمالي.

ـ تطور أداء الدولة.

عرف مفهوم الدولة تحولات كبيرة منذ بداية إرهاصات التجمع الإنساني ومرورًا بالأشكال الأولية للدولة التي تجسدت أساسًا في الحضارات القديمة، وصولًا إلى شكل الدولة كما هي عليه في العصر الحاضر.

ـ أداء الدولة في الحضارات القديمة.

ارتبطت الدولة بشخص الحاكم في إطار الحق الإلٰهي، وقد أفرز ذلك بروز مركزية مطلقة في الحكم، وتشرذم على مستويات أطراف الدولة في الحالات التي تعرف فيها الدولة انحسارًا في أدائها، كما تميزت بضعف في الولاء من طرف سكانها، أو من هم تحت إمرتها، لذلك يمكن القول أن الدولة في إطار هذه الحضارات القديمة كانت استثناء في ظل وجود أطراف واسعة لا تؤمن بهذه المؤسسة المركزية ولا تعير لها اهتمامًا إلا بقدر القهر الذي تسلطه عليهم.

وقد كانت الدولة، في علاقتها بأطراف خارجية ذات طابع استكشافي، أي أن حدودها لا تتحد بفضاءات جغرافية أو

بانتماءات عرقية، بل بقدرتها على التوغل والصراع مع الأشكال المتشابهة، أي أنها كانت ذات طابع إمبراطوري أو محلي ضيق.

لذلك يمكن القول أن الدولة في الحضارات القديمة ـ بمقارنتها بمفهومها الحالي ـ لم تكن سوى إرهاصًا لبزوغ نواة الدولة، ولم تستطع أن تنتج مؤسسات خارج الإطار الشخصي المتمثل في شخص الحاكم إلا في حالات قليلة، كما هو الحال في بعض الأشكال التمثيلية للشعب في الحضارة البابلية أو الحضارة الإغريقية والرومانية القديمة.

ـ أداء الدولة في العصر الحديث.

يمكن متابعة هذا الموضوع من خلال مسارين هما الدولة الليبرالية من جهة، والدولة الاشتراكية من جهة أخرى.

ـ الدولة الليبرالية، مسارات تراكم رأس مال.

يمكن الحديث عن هذا التطور بمراعاة التحليل الاقتصادي والتحليل السياسي على المستوى الاقتصادي. خرجت التجربة الليبرالية من رحم النموذج الإقطاعي المنغلق والنخبوي وغير الحداثي، لذلك كانت كل مطالب الليبرالية ذات طابع تحريري باسترجاع النموذج الإقطاعي، فأصبحت بذلك الدولة في الفترة الأولى للانعتاق دولة حارسة للمصالح الذاتية والشخصية أحيانًا لليبراليين، واكتفت بالتدخل في مجالات قليلة وحماية السلم والأمن داخليًا وخارجيًا. وذلك قبل أن تتحول بفعل الصراع العالمي حول رأس المال إلى دولة حامية للمصالح الوطنية

فدخلت في مراعاة عسكرية عالمية تحولت بعدها إلى الاهتمام بالمصالح والحقوق الأساسية للأفراد والمؤسسات، فحتم عليها ذلك التدخل في العديد من القطاعات، لكن سرعان ما أرهق ذلك قدرتها الذاتية، إضافة إلى تعارضه مع مبادئها الأساسية القائمة على التوجيه وعدم التدخل، فعادت إلى النموذج الليبرالي التقليدي، مع تغيير الظروف والمعطيات الدولية أصبح هذا التوجيه حراسة لمصالح الرأسمالية العالمية في إطار منفتح اقتصاديًا على رقعات جغرافية واسعة.

على المستوى السياسي انتقلت الدولة الليبرالية من حماية المبادئ الثورية والحداثية في مرحلة ما بعد الإقطاع إلى دولة الحريات الكاملة، التي شابتها استثناءات مثلها أساسًا أنصار الإيديولوجيات المخالفة وعلى رأسها الاشتراكية، وهو الأمر الذي نقلها إلى دولة الحريات المعروفة، ومع أفول الصراع الإيديولوجي تحولت الدولة الليبرالية إلى التوسع الخارجي، لكن ذلك جلب عليها إكراهات أمنية، فتبنت الانفتاح الخارجي والانغلاق الأمني الداخلي كمبدأ أساسي.

الدولة الاشتراكية: بقاء الإيديولوجيا وسقوط الدولة.

خلف الفكر الماركسي صدى كبيرًا على المستوى السياسي مع بداية القرن العشرين، وقد أدى ذلك إلى انتشار الاشتراكية وذيوعها، خاصة مع ما تحمله من أفكار قائمة على العدالة والمساواة ونبذ الاستغلال والتفاوت الطبقي، وكذا إثر بروز.

أنظمة سياسية تتبنى هذه الأفكار وتطبقها على الأرض الواقع، وهو ما عرف بالمعسكر الاشتراكي، وقد كان يضم ثلاثة أنواع من الدول.

ـ الدول الماركسية السلفية، التي أخذت الفكر الماركسي من جذوره واتسمت بالانغلاق التام الداخلي والخارجي حتى في علاقتها بالدول الاشتراكية الأخرى، منها «لاوس» و«أوروبا الشمالية».

ـ الدول الاشتراكية الوسيطة، وهي التي انتقلت إليها الاشتراكية بحكم ارتباطها الجغرافي بالاتحاد السوفياتي سابقًا، بحيث اعتبرت درعًا يطوق هذا الأخير، ومنها دول أوروبا الشرقية وأفغانستان.

ـ الدول المصدرة للإيديولوجية الماركسية والاشتراكية، ضمت الاتحاد السوفياتي السابق والصين وكوبا، وهي دول اعتبرت مهد تصدير الثورة للدول المجاورة.

وقد عرفت هذه الدول تجارب عملية متفاوتة، فمنها من استطاع أن يستمر في تشكيل جزء من الحياة الدولية الراهنة، وعلى رأسها الصين، ومنها من أرهقه الصراع مع المعسكر الليبرالي واستسلم لسقوط الدولة، كما هو الحال مع الاتحاد السوفياتي السابق، والدول التي كانت تشكله ودول أوروبا الشرقية. ومنها دول تحاول أن تعد هجمات الإسقاط ككوبا وكوريا الشمالية.

والدولة الاشتراكية بمفهومها التقليدي لم تعد قادرة، في ظل هيمنة المبادئ الليبرالية في العالم، على مرحلة السير بنفس المبادئ، بل أصبحت ملزمة بتقديم تنازلات لصالح الرأسماليين على المستوى الداخلي على شكل استثمارات خاصة والانفتاح على أشكال الاستهلاك الرأسمالي، وهو ما يوحي بأن الدولة الاشتراكية قد انهارت، في حين لا زالت الأفكار والإيديولوجيا مستمرين.

إن هذه المقارنة بين الفضاء الذي اتحدت فيه الشعوب لتركيب معنى الدولة بين الثقافتين الإسلامية والغربية تبرز التباين البين في مقاربة مفهوم الوحدة كبنية عامة.

لكن الموضوع الذي بين أيدينا يتناول أيضًا جوانب تقنية مكرسة بفعل مقتضيات قانونية تختلف عن فكرة الوحدة وتقترب منها، وهو أمر يسمح لنا بتبويب التجارب العربية فيما يأتي من هذا البحث باعتبارها أنماطًا مختلفة تتوافق مع مفهوم الوحدة أم مع مفاهيم أخرى مشابهة، وإن كانت الوحدة غاية فهل كان المنهج سليمًا من الناحية العملية والتطبيقية، ومن هذه المفاهيم:

II ـ مفهوم الاتحاد:

يختلف الاتحاد عن الوحدة في كون الاتحاد عملية تقنية تشمل مفاهيم متنوعة من الناحية التقنية، ولا يمكن للاتحاد أن يكون في نسق سياسي إلا إذا كان متوافقًا عليه شعبيًا أو جماهيريًا، وهو ما يعني أن الوحدة تشترط الديمقراطية كمنهج قار

داخلي قبل أن يشمل المتحد معه، بينما الاتحاد هو آلية للاندماج وتحقيق المصالح بآليات متعددة قد تنهل من مقررات قانونية دولية وقد تكون تجارب محلية لكنها لا يمكن أن تستجيب لمطالب نفس اجتماعية بل هي استجابة لمصالح وتكامل لغاية الاستقرار والتنمية.

الاتحاد لا يمكن أن يكون في المستوى السياسي إلا إذا انتقل إلى مستوى الوحدة، والوحدة لا تتحقق إلا بشروط هي:

- شرط القاعدة الديمقراطية.
- الارتكان إلى الأساليب السلمية والتفاوضية.
- العامل الاستراتيجي المرتبط بالتفاعل الجيد مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- عامل الثقة.

لذلك عندما يتعلق بالاتحاد فإنه أحد الأشكال القارة التي ترتبط بعوامل تنموية ومصلحية تخص التجارة والاقتصاد على وجه التحديد، وهي التبادل الحر والشراكة والاندماج والتكامل:

أولًا ـ مفهوم التبادل الحر:

مفهوم التبادل الحر يستلزم معرفة تطوره التاريخي، وتعريفه، وإبراز مصدر شرعيته، وشروطه.

١ ـ التجارة الدولية في العصر الحديث وهيمنة التحول إلي التبادل الحر:

تحكم في حركية التجارة الدولية أسلوبان سارت بموجبهما وتأثرت بهيمنة أحدهما على الآخر، وهما أسلوب الحمائية (Protectionnisme) وتحرير التبادل (Libéralisations des échanges)،

فكان مسار التجارة الدولية يحوم حول هذين المبدأين.

أ ـ التجارة الدولية من القرن ١٩ إلى الحرب العالمية الأولى: تناوب الحمائية وتحرير التبادل.

تميزت هذه الفترة بسيادة الرأسمالية الصناعية، وسيطرة الإمبراطوريات الاستعمارية على معظم أرجاء المعمور خارج أوروبا، وأخذ العالم بشكل عام في علاقاته التجارية بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، مع قيام الجنيه الإسترليني بالدور الرئيس في المعاملات التجارية التي كانت لندن مركزًا لها.

لقد هيمن مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي، فالدولة بشكل عام دولة حارسة تؤمن الدفاع والأمن والعدالة، ويتكفل السوق بالدور الاقتصادي الرئيسي، وليس معنى ذلك أنها تخلت عن كل دور اقتصادي، فقد عملت على توفير البنيات الأساسية اللازمة وتحقيق الاستقرار القانوني والتنفيذي الضروريين لاستمرار المعاملات، والتدخل المباشر أحيانًا بالقوة العسكرية لحماية المصالح الرأسمالية والصناعية خارج الحدود، وقد ظهر ذلك بوجه خاص في حماية المصالح الاستعمارية للدول الصناعية بمستعمراتها(١).

غير أن السياسات الحمائية عرفت عودة قوية في نهاية القرن

(١) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي ٢٠٠٠م، ص٧ و٨.

التاسع عشر، فبعد أن مثلت بريطانيا نموذجًا بارزًا للتبادل الحر بإلغاء جل التعريفات الجمركية التي كان من وراءها «ريتشارد كوبدن» (RICHARD COBDEN)، وبعد أن كان نموذجَ التبادل الحر سنة ١٨٦٠م الحر قد اكتسح أوروبا بشكل كبير خاصة بعد توقيع اتفاقيات عديدة عممت شرط الدولة الأكثر رعاية، بدأت رياح التبادل الحر تعرف انحسارًا مع نهاية القرن، فعلى سبيل المثال قام بسمارك برفع التعريفات في ألمانيا، ونفس الشيء قامت به الحكومة الفرنسية حينما أضافت سنة ١٨٩٢م ما سمي بـ«تعريفات ملين» Tarifs Melins[(١)].

ب ـ فترة ما بين الحربين العالميتين والعودة إلى الحمائية.

كان نظام الذهب واستقرار أسعار الصرف أول ضحايا حرب ١٩١٤م، فقد اضطرت الدول المحاربة للتخلي عن قاعدة الذهب والإسراف في إصدار النقود الورقية لمواجهة احتياجات الحرب، وفرض القيود على التجارة التي توقفت تمامًا فيما بين المتحاربين.

ومع نهاية الحرب ظهرت بوادر الانقلاب على المفاهيم السائدة قبلًا، وحاولت بريطانيا المنتصرة، باختيار من «تشرشل» وزير المالية آنذاك، العودة إلى النظام الاقتصادي لما قبل الحرب العالمية الأولى القائم على قاعدة الذهب بالسعر السائد في فترة ما قبل الحرب. غير أن هذا القرار انتهى إلى ما توقعه «كينز» من

---

(١) Pascal Salin, Libre échange et protectionnisme, que sais-je? PUF, Paris, pp 121-122.

تدمير قدرة الاقتصاد البريطاني على المنافسة، حيث عرفت بريطانيا كسادًا اضطرت معه للتخلي عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣٠م.

لقد شهد العالم آنذاك أكبر أزمة اقتصادية انهارت فيها البورصات وتضخمت أعداد العاطلين فيما سمي بالكساد العظيم، وبدأت الدول في الأخذ بسياسات الحمائية الجمركية وحروب تخفيض العملات بقصد كسب الأسواق والالتجاء إلى اتفاقات المقاصة واتفاقات الدفع والتجارة الثنائية، وبذلك تراجعت حرية التجارة وغلبت الرقابة والقيود على انتقالات السلع والأموال[١]. وظهرت إجراءات عقابية وجزرية حاولت كل الدول من خلالها حماية صناعتها الوطنية والحد من وارداتها. كما أن الفوضى المالية؛ كانخفاض قيمة عدد كبير من العملات، ومن بينها الجنيه الإسترليني والذي هو عملة احتياطية للبنوك المركزية، أدت بالسلطات إلى وقف التبادل التجاري خوفًا من نقص العملات لإعادة التوازن لميزان الأداءات.

وبذلك انتشرت سياسة حمائية أكثر شراسة لم تكتف بحقوق الجمرك، بل أضافت إجراءات أخرى أكثر فعالية كالنقص في كمية الواردات ومنع بعضها. ولجأت كل دولة إلى سياسة خاصة في محاولة للخروج من الأزمة؛ كالسياسة الجديدة «الروزفلت» (New deal)، أو سياسة التسليح التي تبناها «هتلر» في ألمانيا.

---

(١) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٨ ـ ١٠.

كما عادت الدول إلى سياسة الاتفاقات الثنائية واستبعاد المعالجة الجماعية للمشاكل التجارية والاقتصادية عمومًا[1].

ج ـ التجارة الدولية في القرن العشرين: من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

* الغات وتحرير التجارة الدولية.

خلفت الحرب العالمية الثانية للأوربيين واليابانيين وضعية جد مزرية، ليس فقط لعدم قدرتهم على التصدير والاستيراد، بل أيضًا لأنهم فقدوا نسبة مهمة من استثماراتهم في الخارج. بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ) في وضع مغاير حيث كانت لها قدرة على الإنتاج والتصدير لكن بدون وجود أي زبناء[2]، وقد دفعت هذه الوضعية هذه الدول إلى تحرير التجارة والتبادل بكيفية جماعية.

بدأ هذا التوجه منذ سنة ١٩٤٢م حيث اقترحت (الو.م.أ) على شركائها الأوروبيين (بريطانيا وفرنسا) وثيقة للنوايا الحسنة في ميدان التبادل التجاري؛ كفتح الحدود أمام الصادرات والتعاون متعدد الأطراف وعدم اللجوء إلى الآليات غير المشروعة. وبناء على ذلك طلب «روزفلت» من الكونجرس سنة ١٩٤٥م التصديق على الاتفاقيات المالية (بريتون وودز وإحداث البنك العالمي للتنمية وإعادة التعمير BIRD) بواسطة «اتفاق دولي لتخفيض

---

(١) Chantale Buhour,Le commerce International: du GATT à l'OMC, Editions le Monde, Bruxelles, 1997, PP 58-62.

(٢) Ibid, op. cit, p 63.

الحواجز أمام التجارة»[1].

كان الاتجاه إلى تحرير التجارة وإنشاء منظمة دولية للتجارة الدولية قد بدأ منذ صدور ميثاق الأطلنطي سنة ١٩٤١م، مرورًا بمؤتمر بروتون وودز، و«مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاستخدام» الذي عقد في لندن سنة ١٩٤٦م حيث شكلت لجنة من ١٨ دولة اجتمعت في نيويورك في سنة ١٩٤٧م، وفي جنيف من نفس السنة، وأخيرًا في هافانا في ٢٤ مارس ١٩٤٨م حيث صدر ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية[2].

وبالموازاة مع المشاورات التي أدت إلى صدور ميثاق هافانا انعقد مؤتمر آخر في جنيف بدعوة من (الو.م.أ) بمشاركة ٢٣ دولة بهدف الوصول إلى تخفيض الرسوم الجمركية. وتوصل الاتفاق إلى خفض الحقوق الجمركية التي تمثل أكثر من (١/٥) خمس التجارة الدولية، وهو ما عرف بـ«الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة» (الغات)، والتي وقعت في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧م.

في الأصل كانت الغات ترتيبًا مؤقتًا إلا أنه استمر ما يقرب من خمسين سنة نظرًا لأن منظمة التجارة العالمية لم تر النور بسبب رفض (الو.م.أ) وبعض البرلمانات الأخرى التصديق عليها، ويعزى السبب الأساس في ذلك أن

---

(١) Ibid, p 64.

(٢) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٦٢.

(الو.م.أ)، التي كانت تسعى إلى توسيع صادراتها، دافعت عن توسيع مبدأ الدولة الأكثر رعاية، في حين كانت الدول الأوروبية تسعى إلى الحفاظ على اقتصادياتها الهشة وتطوير تجارتها مع مستعمراتها.

كان الهدف المعلن من الغات هو زيادة حجم التجارة الدولية عن طريق تخفيض أو إزالة مختلف العقبات أمام التجارة الدولية، والمفروض أن يتم ذلك عن طريق تقليل الاعتماد على القيود الكمية غير الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية من ناحية، والعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ومحاولة التخفيف من القيود الأخرى غير الجمركية من ناحية أخرى. ولعل أهم ما يميز الاتفاقية هو اعتمادها على فكرة أو مبدأ «الدولة الأكثر أو الأولى بالرعاية» أسلوبًا لتعميم أي ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى، مما يحقق عدم التمييز في المعاملة والاتجاه نحو العالمية.

لقد برزت عدة مبادئ في إطار الغات كالالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الأساسية للحماية، والتعهد بأن استخدام التعريفة أو غيرها من القيود يتم بطريقة غير تمييزية، والتخلي عن الحماية وتحرير التجارة على المدى الطويل، والالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتوج الوطني والأجنبي وتجنب سياسة الإغراق، وعدم الالتجاء إلى دعم الصادرات وقبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية كحماية ميزان الأداءات، وتقديم

معاملة تفضيلية للدول النامية[1].

وسعيًا لتحقيق هذه المبادئ عقدت الغات ثمانية جولات[2]، أهمها جولة أوروغواي الأخيرة والتي استمرت لما يقرب من ثماني سنوات، وانتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد حققت جولة «كينيدي» في الستينات، وجولة طوكيو في السبعينات قفزات كبيرة في تخفيف الرسوم الجمركية، ويقدر أن تلك الرسوم قد انخفضت في الدول الصناعية من متوسط ٤٠٪ تقريبًا وقت إنشاء الغات سنة ١٩٤٧م إلى أقل من ٨٪ بعد جولة أوروغواي[3].

*** ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.**

استدعى تقلب وضعية التجارة الدولية مع انهيار المعسكر الشرقي وهيمنة الأطروحة الليبرالية على العالم إعادة ترتيب الأوضاع التجارية الدولية بما يتفق والمنطق الدولي الجديد، وبزغت بذلك المنظمة العالمية للتجارة (Oganisation Mondiale du Commerce) في ١٢ ـ ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤م.

بدأت جولة أورغواي في شتنبر ١٩٨٦م وانتهت بمراكش

---

(١) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م.

(٢) هذه الجولات هي Annecy سنة ١٩٤٩م وTorquay سنتي ٥٠ ـ ١٩٥١م وجنيف ٥٢ ـ ١٩٥٦م وجولة ٥٦ ـ ١٩٦٠م وجولة Dillion سنتي ٦١ ـ ١٩٦٢م ثم جولة كينيدي سنوات ٦٤ ـ ١٩٦٧م وجولة طوكيو ٧٣ ـ ١٩٧٩م وجولة أوروغواي ٨٦ ـ ١٩٩٤م.

(٣) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٦٦.

سنة ١٩٩٤م وهي الأطول من الناحية الزمنية، وقد كان أهم أهدافها إعطاء نفس جديد للتجارة الدولية بإدخال بعض القطاعات التي كانت إلى حدود تلك الفترة محمية كالفلاحة والخدمات، وسعت لتحقيق تقدم في أربعة مجالات:

١ ـ تحسين الدخول إلى الأسواق، فالحقوق الجمركية كانت شبه ملغاة منذ الدورات السابقة، إذا استثنينا بعض الإجراءات التي تقوم بها (الو.م.أ)، بينما بقيت الحواجز غير الجمركية في مستوى مرتفع دون التوصل إلى حلول دائمة.

٢ ـ تثبيت قواعد التنافس الحر في إطار شرعي؛ كمنع والعقاب على سياسة الإغراق وحذف الإجراءات الحمائية وحماية الملكية الفكرية وتخويل الغات وضع العقوبات وتجديد هيكلتها (المنظمة العالمية للتجارة).

٣ ـ إدماج تبادل المنتجات الفلاحية في اتفاقيات الغات.

٤ ـ المجال الأخير استهدف تحرير التبادل في مجال الخدمات، خاصة وأن الدول الصناعية أصبحت دولا تتميز بانخفاض حصة التصنيع في الإنتاج Désindustrialisation، وارتفاع حصة الخدمات أو القطاع الثالث Tertialisation. وارتبطت بهذا المجال أربع قطاعات محددة، وهي الخدمات المالية أي وضع فروع بنكية في الخارج وقطاع الاتصالات والنقل الجوي (المحمي في كل العالم) والبحري، وأخيرًا القطاع السمعي ـ البصري حيث سعت فرنسا لحماية منتجيها ومنتجاتها

بوضع استثناء على التبادل الحر في هذا القطاع أو «الاستثناء الثقافي»[١].

الملاحظة الأساسية هي أن التحرير الذي كانت الغات قاطرته، في ظل ظرفية دولية تتميز بهيمنة القوى الليبرالية الكبرى، جاء تنفيذًا لرؤية هذه الدول باعتبار أن الاهتمام بمشاكل الدول النامية والمتخلفة كان ضعيفًا. فعندما تصبح دولة ما عضوا في «الغات ٩٤» أو المنظمة العالمية للتجارة، فإنها تنخرط آليًا في:

- الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتجارة السلع.
- الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات أو GATS.
- الاتفاقية الخاصة بالأشكال القانونية للملكية الفكرية التي تهم التجارة.
- مذكرة حول القواعد والمساطر المنظمة لكل النزاعات.
- آليات مراقبة السياسات التجارية[٢].

خلاصة القول فيما يخص التجارة الدولية خاصة في ظل التحولات الدولية الأخيرة أنها انتهت إلى انتصار مبدأ التبادل الحر حسب مفهوم القوى الاقتصادية العظمى. فبعد حقبة طويلة من السياسات المنغلقة وغلبة أسلوب الحمائية، خاصة بعد انقسام الاقتصاد العالمي إلى جزء ليبرالي حر وآخر اشتراكي موجه،

---

(١) Chantale Buhour, op.cit,PP 186-190.

(٢) Cathrine Smith et Frédéric Touboul, « à », le Trimestre du Monde, 4ème trimestre, 1994, p23.

أصبح التبادل الحر وتحرير التجارة عقيدة العولمة التي تسعى الدول الليبرالية لبسطها في بقية العالم.

٣ ـ تعريف التبادل الحر:

يمكن التمييز بين التعريف الفقهي وانطلاقًا من الآليات العملية.

أ ـ التعريف الفقهي:

تعتبر أفكار «ريكاردو» (David Ricardo) المنبع الأول لمختلف المدارس والاتجاهات والسياسات التجارية التي تدعو لتحرير التجارة الدولية.

رأى ريكاردو، في ما سمي بنظرية التكاليف النسبية (Théorie des coûts comparatifs)، أن التقسيم الدولي للعمل يتناسب مع مصالح كل الدول المشاركة في التجارة، وأنها ستحصل على ربح أكثر إن اعتمدت هذا النوع من التبادل. ويتعين تبعًا لذلك أن تتخصص كل دولة في المجال الذي يعطي فارقًا أكبر في الإنتاجية (أو الأقل ضعفًا بالنسبة للدول المتخلفة؛ أي: الميزة التفضيلية)[١].

وجدت أفكار «ريكاردو» أنصارًا من منظري بداية وأواسط القرن العشرين، وأهم من أعاد بناء هذه الأفكار هم (Heckshet) و(Ohlins) في سنوات الثلاثينات، ثم (Samuelson)، وهي نظرية تعرف بأطروحة (HOS).

---

(١) Chantale Buhour, op.cit, P 82.

عرفت فكرة التخصص التي يقوم عليها التبادل الحر بعد ذلك انتقادات عديدة مثلها مجموعة من المفكرين كالاقتصادي الأمريكي (Leontief) الذي رأى أن تخصص (الو.م.أ) في منتجات وصادرات معينة يرجع بالأساس إلى العمل، و«راوول بريبيش» (Raul Prébish) أول سكرتير عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصاحب نظرية تدهور معدلات التبادل في غير مصلحة الدول النامية، التي وضح من خلالها أن دول أمريكا اللاتينية التي تصدر المواد الأولية ستعرف على المدى الطويل انهيارًا لقدرة التبادل[١]. أو أفكار المدرسة الاشتراكية ممثلة في أفكار الاقتصادي (A. Emmauel) الذي يرى أن السبب الأساسي للتبادل غير العادل هو الفرق بين أجور العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة[٢].

ميز الفقهاء الليبراليون منذ بداية الخمسينات بين الاندماج الاقتصادي وتحرير التجارة الذي كان يختزل في الاتحاد الجمركي، فقد رأى مارشال في كتابه «أوروبا المتحدة» أن الاندماج الليبرالي «ليس إلا إعدادًا تلقائيًا لاقتصاديات كما يحدده اقتصاد السوق هدفه إنشاء سوق واسعة، ومن شروطه تكامل

---

(١) أعطينا لجملة Termes de l'échange (بالفرنسية) ترجمة «قدرة التبادل» بدل «أسعار التبادل»، والذي هو حساب قسمة مؤشر أسعار المواد المصدرة على مؤشر أسعار المواد المستوردة. وتفسير ذلك أنه إذا لزم في وقت معين بيع طن من الفوسفات لشراء آلة حصاد ثم استدعى ذلك بيع طنين لشراء نفس الآلة سنقول أن هناك انهيار لقدرة التبادل بالنسبة للدولة المنتجة للفوسفات.

(٢) Chantale Buhour, ibid, p91.

الاقتصاديات المندمجة، ومن آلياته اللعبة الحرة وقوانين السوق».

من حيث الشروط الأولية للاندماج كان الليبراليون التقليديون يتطلبون اقتصاديات متكاملة، غير أن أعمال «ج. فاينر» جاءت لتدحض ذلك، وبدل التكامل تم تطبيق فكرة تماثل المنتجات ضمن الاقتصاديات المرشحة للاندماج، فالاندماج يكون إيجابيًا إذا كانت منتجات الدول متماثلة أكثر من كونها متكاملة[1].

إن هذا التفريق بين الاندماج الاقتصادي وتحرير التجارة هو الذي مهد الطريق لظهور أفكار جديدة تراعي مبدأ التدرج الذي يخالف منهج «فاينر» للاندماج الفوري، ومعها برزت استقلالية دور تحرير التجارة كآلية للوصول إلى الاندماج.

عبر عن هذه الأفكار العديد من المفكرين أمثال T. Scitoursky وR.E. Mundel وH.J. Johnson وG. Hamberler، لكن أعمال B. Balassa كانت لها فائدة أكبر لأنها وضعت المراحل الخمس للاندماج التي تتضمن مراتب تحرير التجارة:

١ ـ مرحلة التبادل الحر: تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية، وهي مرحلة تسبقها فترة التفضيلات الجمركية.

٢ ـ مرحلة الاتحاد الجمركي: حيث توضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم

(١) المختار مطيع، «محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي»، مجلة الوحدة، العدد ٨٩، فبراير ١٩٩٢م، ص٧٦.

٣ ـ مرحلة السوق المشتركة: تعرف حرية انتقال السلع، وتنطبق حتى على عوامل الإنتاج.

٤ ـ مرحلة الوحدة الاقتصادية: التي تحقق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية.

٥ ـ مرحلة الاندماج التام: وفيها توحد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها[١]. ويمكن وصفها بأنها مرحلة وحدة سياسية.

يجمع الفقهاء الليبراليون على وجود إيجابيات عديدة للتبادل الحر اعتبارًا لكونه ينمي الصادرات والواردات التي تعد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية؛ ولأنه ينشط الاقتصاديات الوطنية ويسمح بالتخصص.

عرفت نظريات التجارة الدولية تحولات عميقة مع بداية الثمانينات مع بروز فكرة «الاقتصاد الدولي الجديد» التي وضعت من طرف (Siroen Jean-Mar)، وطورت على يد مفكرين آخرين كـ(Helpman) و(Krugman)، والتي ترتكز أيضًا على أعمال (Linder) ونظرية اللعب أو نظرية النمو الباطني (Théorie de croissance endogène).

وبذلك حدد كل من P.R. Krugman وM. Obstfeld إيجابيات وسلبيات التبادل الحر كما يلي:

---

(١) بتصرف عن نفس المرجع، ص ص٧٨ ـ ٧٩.

*** مبررات الأخذ بالتبادل الحر:**

- كونه نظام يحقق أرباحًا للدول بما فيها تلك التي لا تؤثر في الأثمنة الخارجية للصادرات.

- أنه يحقق أرباحًا متراكمة، وهو تراكم يحققه الانفتاح على الخارج عكس الأرباح الداخلية المغلقة.

- كونه يخفف التأثير السياسي المحلي.

*** سلبيات التبادل الحر المرتبطة بفكرة الرفاهية الداخلية:**

- تزيد الحقوق الجمركية من ثمن الواردات وتحقق ربحًا فيما يخص القدرة على التبادل.

- عدم صحة الادعاءات المبنية على تعدد المنتجين والمستهلكين التي يقوم عليها التبادل الحر[١].

إن التبادل الحر، حسب الأدبيات الليبرالية، لا يخرج عن كونه «يستهدف تسهيل انتقال السلع والأموال وتوسيع الأسواق وتطوير الإمكانيات التنافسية، وذلك بموازاة تحسين الإنتاجية وقيمة السلع، وهذا بالطبع يستوجب عدم وجود العقبات أمام فتح الأسواق»[٢]. وهو يعرف باستمرار نقاش فكري ينبني على مدى توافقه مع أدوات التجارة والاقتصاد في عصر العولمة[٣].

---

(١) Paul.R.Krugman et Maurice Obstfeld. Economie Internationale. De Bock. 3e édition, Bruxelles, 2001, PP 254-265.

(٢) Bichara khader, Le partenariat Euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, L'Harmattan, Paris, 1997, P 88.

(٣) انظر بعض هذه الأفكار:

Paul.R. Krugman, «Le libre-échange: solution de second rang», Problèmes Economiques, n2966, Mars 1994, PP 25-29.

ب ـ التعريف انطلاقًا من الآليات العملية:

يعد تعريف التبادل الحر بالارتكاز على الجانب النظري فقط تعريفًا قاصرًا؛ لأن التجارة الدولية لا تقوم على مجرد المفاهيم بل تتخذ آليات وأدوات في مسارها، يمكن الإشارة إلى أهمها بالنسبة للتبادل الحر باعتباره ركيزة التجارة الدولية في بداية الألفية الثالثة:

*** شرط الدولة الأكثر رعاية: المبدأ وإمكانيات الاستمرار.**

كان هدف الغات هو تحرير التبادل الدولي وتخليصه من السياسات التي تعود به إلى الأساليب الحمائية؛ كالإفراط في إجراءات «الوقاية»، أو استخدام إجراءات مقاومة سياسة الإغراق بشكل متعسف، أو غيرها كالتقييد الاختياري للصادرات، أو السياسات الداخلية للدول القوية لردع الدول الأخرى كما هو الشأن في قانون التجارة الأمريكي من خلال قانون «٣٠١ العجيب» (Super ٣٠١، وغير ذلك من الإجراءات والتدابير التي كانت تعيق تحرير التجارة الدولية، والتي هي في أغلبها إجراءات وتدابير أحادية.

لقد كان للإجراءات الحمائية الأحادية والثنائية تأثير كبير على مسار ووتيرة التجارة الدولية قبل وطيلة الفترة التي سادت فيها الغات، وحصرت تدفق السلع بين الدول ومنعت بالتالي تيسير

= Michele de Bounneuil, «Objectif GATT?», Problèmes Economiques, n2355, Décembre 1993, PP 1-11.

Jaddish Bhagwati, «Libre-échange: anciens et nouveaux défis», Problèmes Economiques, n2406, Janvier 1995, PP 1-9.

التبادل الحر وتحرير التجارة. ورغم استمرار هذه الظاهرة مع سيادة مقررات الغات على التجارة الدولية إلا أن التوجه نحو فتح الأسواق وإعطاء الامتيازات لكل الدول المتعاملة في إطارها، وفتح المجال أمام التنظيم والإجراءات والترتيبات المتعددة الأطراف، كان من أهدافها الأساسية، وبذلك تقرر مبدأ «شرط الدولة الأكثر رعاية».

تضمنت بعض الاتفاقيات شرط الدولة الأكثر (أو الأولى) بالرعاية الذي نصت عليه المادة الأولى من الغات، وبمقتضاه «تتفق الدول الأطراف في المعاهدة على أن تتمتع كل أو بعض الدول الأطراف ببعض الامتيازات التي يمكن أن تمنحها إحدى الدول الأطراف إلى دولة ثالثة بمقتضى معاهدة تبرم بينهما على الرغم من أن الدولة أو الدول المستفيدة (وهي الدول الأطراف في المعاهدة الأولى) ليست طرفًا في المعاهدة الثانية»[(١)].

كان لإدخال هذا الشرط انعكاسات مهمة على تحرير التجارة الدولية؛ إذ سمح بأن يتحول التحرير من المستوى الثنائي إلى المستوى الجماعي أو المتعدد الأطراف، فإذا وقعت دولة باستمرار عددًا كبيرًا من الاتفاقيات التجارية التي تتضمن هذا الشرط يمكنها أن تنتهي إلى تحرير مهم لتجارتها الخارجية. لكن تدبير هذا النظام ليس بسيطا؛ فإذا كانت مبادلات الدولة (أ)

---

(١) محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي العام: المصادر والأشخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٣م، ص١٣٤، ذكره؛ المختار مطيع: الوجيز في القنون الدولي العام، مكتبة المعارف الجامعية، فاس، ١٩٩٢م، ص٧٥.

محررة فيما يخص واردات بعض الدول فقط فإنه يجب التأكد من أن منتجي الدول الأخرى لا يصدرون للدولة (أ) مرورًا بوسطاء دول تتمتع بشرط الدولة الأكثر رعاية وهو ما يوجب فرض «شواهد الأصل» من طرف المصدرين الذين يودون الاستفادة من الشرط السابق[١].

كان اللجوء إلى مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية محاولة لتخفيض الحواجز الجمركية لكل عضو في مقابل باقي الأعضاء، لكن دوره في التجارة الدولية - رغم إيجابياته - لم يكن في مستوى الآمال التي عقدت عليه، ففي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نيوديلهي سنة ١٩٦٨م وعدت الدول الغنية بمساعدة مالية للتنمية قدرت بـ١٪. من ناتجها الوطني الخام (PNB).

إن تطبيق «نظام الأفضليات المعممة» يدل على أن شرط الدولة الأكثر رعاية لم يصلح كقاعدة للمعاملات إلا بين الدول الغنية، بحيث أنه عكس تحولًا عن قواعد الغات التي تفرض الشرط السابق على الكل. وسمح، على عكس شرط الدولة الأكثر رعاية، للدول المصنعة بإلغاء أو تقليص الحقوق الجمركية على الواردات القادمة من العالم الثالث، وكانت أكثر الدول التي استفادت من هذه الإجراءات هي تلك التي سميت لاحقًا بـ«الدول المصنعة الجديدة».

---

(١) Pascal Salin, op. cit. pp.107-108.

ومن مظاهر هذا التوجه ما قامت به المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك، مع دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP) في إطار اتفاقيات لومي Accords de Lomé[1] التي جمعت دولًا متعددة (٤٦ دولة سنة ١٩٧٥م و٦٩ سنة ١٩٨٩م)، تمتعت بموجبها هذه الدول بنظام الأفضليات المعممة؛ أي: استثناء صادراتها من الضرائب، فيما تأسس صندوق للضمان بالنسبة لمصادر التصدير، فقد أنشأ في مؤتمر ١٩٧٥م ما عرف بـ (STABEX) أو «نظام استقرار عائدات التصدير» الذي يقرر تعويضات في حال تقلص الإنتاج الفلاحي المحدد في ١٢ منتج. وفي مؤتمر ١٩٧٩م تم إنشاء نظام استقرار الصادرات المعدنية (SYSMIN) وهو نظام مشابه لكنه يهم تسعة مواد معدنية[2].

إجمالًا يمكن استخلاص أنه إذا كان شرط الدولة الأكثر رعاية انتهى في مرحلة سابقة إلى محاولة موازنة التجارة الدولية بين القوى الكبرى والصغرى وتوسيع نظام الأفضليات المعممة، واعتماد سياسة استقطاب تجارية همت المستعمرات القديمة للدول الأوروبية خاصة مع الحفاظ على اعتماد السياسات الحمائية، فإنه يعرف حاليًا تساؤلًا حول جدواه مع سيادة مبدأ التنافسية والتحرير الكلي للأسواق الذي يعرفه العالم في عصر العولمة.

---

(١) عرفت منذ سنة ٢٠٠٠م باتفاقية كوتونو وأدخلت تغييرات جوهرية عليها.

(٢) Chantale Buhour, op.cit. pp. 90-92.

*** الاندماج والتكامل الاقتصادي كآلية لتحرير التجارة.**

سعت العديد من الدول إلى الدخول في فضاءات جهوية تضع ترتيبات تجارية تفضيلية فيما بينها لتسهيل انسياب السلع والخدمات والأشخاص، وذلك قصد تحرير التبادل وتيسيره في إطار جغرافي أو مجالي محدد، وتختلف هذه الصيغ والقوالب الجهوية والمجالية حسب الشكل والمسار الذي تتبعه.

وتتخذ فضاءات التكامل والاندماج الاقتصادي أشكالًا تختلف درجاتها ومستوى تداخلها تتضح من خلال الجدول التالي:

جدول ١ : أشكال الاندماج الاقتصادي مقتضياتها

المرحلة	إلغاء تقييد التجارة	تبني تعريفة خارجية موحدة	إلغاء تقييد حركية العوامل	العمل على انسجام السياسات الاقتصادية
منطقة تبادل تفضيلي	نعم/ تخفيف وليس إلغاء خاصة الإنتاج الصناعي	لا	لا	لا
منطقة تبادل حر	نعم	لا	لا	لا
اتحاد جمركي	نعم	نعم	لا	لا
سوق مشتركة	نعم	نعم	نعم	لا
اتحاد اقتصادي	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر : CNUCED, L'intégration économique: Expériences, juillet1991, NGE.91.51129/1573B.

يظهر إذن أن تحرير التجارة في إطار الاندماج الإقليمي يمر

بمراحل مختلفة، وقد يتخذ حسب كل مرحلة أشكالًا خاصة:

ـ في منطقة التبادل التفضيلي لا يتم سوى تقليص جزئي لتقييد التبادل بين الدول الأعضاء فيما يخص المنتجات الصناعية في الغالب.

ـ بينما لا تنشأ منطقة التبادل الحر إلا إذا ألغت الدول الأعضاء كليًا الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما يخص مبادلاتها، ولكنها تبقى حرة في وضع حواجز فيما يخص سياستها التجارية مع بقية العالم، وفي الغالب يتم اشتراط استيفاء الواردات لقواعد المنشأ للحصول على حقوق نظام التبادل الحر؛ أي: يجب أن تنتج داخل الدول الأعضاء.

ـ في حين يتميز الاتحاد الجمركي بالإلغاء الكلي لتقييد التبادل البيني، ويتبنى تعريفة خارجية موحدة للتجارة مع بقية العالم.

ـ ويتحول الاتحاد الجمركي إلى سوق مشتركة عندما ترفع كل القيود بحيث تكون هناك حرية سير وانتقال الأموال والممتلكات وعوامل الإنتاج الأخرى بين الدول الأعضاء.

ـ والمرحلة الأخيرة هي الاتحاد الاقتصادي الذي يتحقق عندما تصبح السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء منسجمة ومتحدة[١].

---

(١) CNUCED, Intégration économique: expérience de l'ALADI, du MCAC et de la CEDEAO CNUCED/ECDC/217, 3 juillet 1991, N6E, 91-51129/1578B, p3.

تتماثل وتتشابه السمات العامة لاتفاقيات التبادل الحر، ويمكن تلخيصها في:

١ ـ كل هذه الاتفاقيات هي اتفاقيات تفاوضية، وهذا يعني أنه لا يوجد أي اتفاق نموذج، فكل شيء قابل للتفاوض، والمضمون النهائي لاتفاق التبادل الحر يرتهن بشكل كبير بعلاقات القوى بين الأطراف.

٢ ـ التبادل الحر ليس كليًا، فتحرير المبادلات ليس واحدًا فيما يخص كل المنتجات، وهذا ما يترجم إلى تحرير بنسب متفاوتة، وذلك حسب درجة حساسية المادة محل التفاوض، وتكون المواد التي تطالها عادة هذه الاستثناءات هي المواد الفلاحية والصناعات الغذائية والنسيج والصلب وصناعة السيارات وبعض المواد الإلكترونية.

٣ ـ كل الاتفاقات تنص عادة على اللجوء إلى مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى تحرير التجارة، وهذا الإجراء يسمح للأطراف المتعاقدة بتهييء الظروف لملاءمة بنياتهم الإنتاجية والمالية مع إكراهات التبادل الحر.

٤ ـ كل اتفاقيات التبادل الحر تنص على بعض الشروط الإلغائية تسمح ـ في ظل شروط معينة ـ لبعض الأطراف المتعاقدة بتجنب التزاماتها ووضع بعض القيود الجمركية أو الكمية الحمائية على القطاع أو القطاعات المهددة من طرف الواردات المنافسة، ومن بين أهم هذه الشروط هناك «شروط الحماية» و«شروط ميزان الأداءات».

٥ ـ كل الاتفاقات الخاصة بالتبادل الحر تنبني على مبدأ المماثلة، وهي مماثلة شاملة أكثر منها مماثلة قطاعية، بمعنى أنه بدل أن تكون الامتيازات متوازنة فإنها تكون في الغالب متقاطعة على شكل موازنات[١].

٣ ـ شرعية التبادل الحر:

أعطت الغات طابع التميز والرسمية لنوعين من الاتفاقات التي تهدف إلى «اندماج أكبر لاقتصاديات الدول المشاركة»، وهما: الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر، وذلك في المادة XXIV (المادة ٢٤) من النظام العام للغات[٢]، ورغم أنها لا تنص على غير هذين النوعين إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى اعتراضها على أشكال أكثر أهمية فيما يخص الاندماج الإقليمي الذي يتم بين الدول.

تعرف الغات الاتحادات الجمركية بأنها «إحلال منطقة جمركية واحدة مكان اثنين أو أكثر من المناطق الجمركية» (المادة ٢٤ (٨) أ)[٣]، بشرط أن يتم تحرير «الأهم في المبادلات التجارية»[٤] فيما بين الأعضاء، وأن توجد تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى.

---

(١) Abdelhak Elkheyari, «Les expériences de libre-échange passées, quels enseignements pour le Maroc?», im libre-échange: quel avenir pour les relations Maroc-CEE? GERM, édition GERM, Casablanca, 1992, pp 71-73.

(٢) ترجمة ذاتية لنص المادة الذي جاء فيها باللغة الفرنسية:
«Substitution d'un seul territoire douanier à deux ou plusieurs autres territoires douaniers».

(٣) تحمل المادة نفس الترقيم في النظام العام لمنظمة العالمية للتجارة المنشأة سنة ١٩٩٤م.

(٤) اخترنا ترجمة L'essentiel des échanges بـ«الأهم من المبادلات» بدل «أهم المبادلات».

ومن جانبها تتمثل منطقة التبادل الحر في تحرير «الأهم من المبادلات التجارية» التي تهم المنتجات الأصلية القادمة من الدول الأعضاء.

يوجد إذن هدف موحد وأساسي بين الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر، وهو حذف الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما يخص «الأهم من المبادلات التجارية»، وفي المقابل يكون الاتحاد الجمركي أكثر إكراها بسبب وجود تعريفة جمركية موحدة مقابل الدول الخارجية، فهو يملك شخصية جمركية خالصة، في حين أن الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر تحتفظ باختصاصاتها التجارية الخارجية، فتحرير التبادل بالنسبة للفئة الأخيرة لا يهم سوى المواد الأصلية النابعة من المنطقة، وهي المواد التي يجب تحديدها باعتماد قواعد المنشأ المبنية على درجة تحويل المنتوج. وفي المقابل فإن أعضاء الاتحاد الجمركي، بوضعهم للتعريفة الخارجية الموحدة، ملزمون بإعطاء امتياز حرية انتقال كل المنتجات كيفما كان مصدرها، وبما أنها تمثل منطقة جمركية متميزة تتمتع بحرية كاملة في سير كل فئة تجارية خارجية «فإنها، وكما كان الشأن بالنسبة للمجموعة الأوروبية، لها الحق في أن تصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة» (المادة ١٢ والملحق رقم ١٥١).

لكن وجود الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر في إطار المادة ٢٤ كان في كل مرة عرضة للانتقاد؛ فالاتحادات الجمركية كانت مدانة للتحول الكبير عن أهدافها نظرًا لفرضها

تعريفة خارجية موحدة تكون عرضة لضغوط الأعضاء الأكثر حمائية. وفي منطقة التبادل الحر ـ وعلى عكس ذلك ـ كل دولة تحتفظ باختصاصاتها فيما يخص وضع التعريفة الخارجية، ويمكنها بإرادتها المنفردة أن تلجأ إلى التقويم اللازم والحد من آثار التحويلات بخفض حقوقها الجمركية. لكن هذا التحليل الموجه في الغالب ضد دول الاتحاد الأوروبي يراه البعض خاطئا، ذلك أن الاتفاق حول تعريفة خارجية يمكن أن يكون سلاحًا ذا حدين، فبدخول إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية قامت بتكييف تعرفتها الخارجية مما أدى إلى انخفاض معدل التعريفة من ١٣٪ إلى ٥٪، أي أن الاتحاد الجمركي يحدث الكثير من التغيرات لأنه يستهدف تحريرًا أكبر.

تستوجب مناطق التبادل الحر تتبع آثار المواد والأموال التي تتداول في إطارها لتفادي استيراد هذه المواد من الدول الأجنبية الأخرى مما يستلزم وضع قواعد المنشأ المعقدة، بينما تكون الاتحادات الجمركية أكثر تعميقًا للاندماج في ميادين الخدمات وانتقال السلع ورؤوس الأموال. وبذلك رأى بعض المفكرين (Bhagwati) أنه إذا كانت هناك صيغة من صيغ المادة ٢٤ يجب أن تسحب فهي مناطق التبادل الحر؛ لأنها لا تتماشى مع المعايير التي كانت وراء ظهور هذه المادة، ولا تسمح باندماج أكبر على المستوى الجهوي.

إن هذين النموذجين؛ أي: الاتحاد الجمركي ومناطق التبادل الحر يجدان شرعيتهما في المادة ٢٤ من النظام العام

للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي فإن لكل دولة الحق في صياغة نموذج من هذين النموذجين مع دول أخرى، أو صيغ أكبر من ذلك، بشرط أن تستجيب للشروط التي سطرتها الغات ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة.

٤ ـ شروط التبادل الحر:

الهدف من التنصيص على نموذجي مناطق التبادل الحر والاتحاد الجمركي في إطار الاتفاق العام، هو «تيسير التجارة» بين الدول (المادة ٢٤ (٤»، وبالتالي الالتزام «بعدم وضع عراقيل أمام التجارة مع الدول الأخرى» (المادة ٢٤ الفقرة ٥ (أ) و(ب».

عندما ترتب المنظمة العالمية للتجارة شروطًا لكل الاندماجات الاقتصادية تصبح هناك فضاءات «جيدة» وأخرى «رديئة»، الأولى تحترم هذه الشروط والثانية لا تراعي ذلك، فهدف المنظمة إذن هو ألا تظهر إلى الوجود إلا النماذج «الجيدة». وهذه الشروط تنقسم إلى شروط مسطرية وأخرى موضوعية.

أ ـ الشروط المسطرية (ما معناها والفرق بينها وبين الجوهرية)

الشروط المسطرية هي الجوانب الشكلية والاتفاقية التي يجب احترامها من قبل الدول في إطار المسار الذي رسمته المنظمة العالمية للتجارة، وهو يختلف عن الشروط الجوهرية التي تمس مضمون التبادل أو السلع التي تم التفاوض لتحريرهان بحيث يجب على الدول التي ترغب في إقامة نوع من أنواع الاندماج

الإقليمي أن تعلن ذلك أو تخبر المنظمة العالمية للتجارة، بحيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة المشروع ومراقبته.

ومن هذه الشروط المسطرية تهم أساس الجوانب التالية:

١ ـ إعلان مشروع إنشاء اندماج اقتصادي إقليمي: أي عضو في المنظمة العالمية للتجارة رغب في إقامة إحدى أنماط الاندماج، خاصة ما نصت عليه مواد المنظمة يجب «أن يعلم بدون تأخير مجلس تجارة السلع الذي يستدعي مجموعة عمل» (المادة ٢٤ (٧»، قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

٢ ـ دراسة مشروع الاندماج الاقتصادي الجهوي: بعد إعلان المشروع تبدأ مرحلة الدراسة، وهي مرحلة غير محددة. فلمجلس تجارة السلع أن يوجه إلى الأعضاء المعنيين «التوصيات التي يراها مناسبة» (المادة ٢٤(٧) (ب»، ورغم أنها تدعى توصيات إلا أنها ملزمة، بحيث يجب تعديل الاتفاقات غير المطابقة أوعدم تطبيقها (المادة ٢٤ (٧»، والهدف من ذلك التأكد من التطابق بين الاندماجات الاقتصادية ومقتضيات الاتفاق العام.

الملاحظ أن هذا النظام لم يعمل بكيفية جيدة، ففي مرحلة سيادة الغات لم تكن هناك إلا حالات قليلة التي توصلت فيها الأطراف الموقعة إلى نتيجة الإجماع أو موافقة صريحة تحترم مقتضيات المادة ٢٤ بكيفية كاملة، ولم يحصل ذلك إلا خمس مرات من المائة وستة اتفاق المعلن عنها بين سنتي

١٩٤٨ و١٩٩٤م[١]. ويبدو أن النظام المعمول به؛ أي: الإجماع، منع مجموعة العمل من الإعلان أن معظم الاتفاقات مطابقة لروح المادة[٢]. وبذلك وجب على ما كان يسمى بالأطراف المتعاقدة؛ أي: مجلس تجارة السلع اليوم، أن يقوم بمنع اتفاقات الاندماج الاقتصادي الجهوي من الدخول حيز التنفيذ إذا لم يتخذ أي توصية.

في إطار دراسة مشروع الاندماج تفرض الغات شرطًا مسطريًا بحيث يسمح بإقامة اتحاد جمركي أو منطقة التبادل الحر في «مدة معقولة» (المادة ٢٤(٧) (ب»، ويمكن أن يتم الاعتراض إذا كان «الأجل غير معقول»، والمحدد عادة في عشرة سنوات، ونعلم أن «المدة الانتقالية» المحددة في اتفاقية روما سعيًا لتحقيق الاتحاد الجمركي كانت أطول وكانت محددة في اثنتي عشرة سنة، وهو ما فرض إمكانية تحديد هذه المدة «في حالات استثنائية» وخاصة لفائدة الدول النامية.

٣ ـ المراقبة البعدية للاندماج الاقتصادي الجهوي: هناك مراقبة دورية لسير الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر وضعت على شكل تقرير نصف سنوي، و«مذكرة الاتفاق حول التأويل» تفرض تقارير دائمة، لكن سير هذه الاتفاقيات والإعلام

---

(١) Ibid, pp 286-287.

(٢) Fran5ois Benaroya, op cit, p 107.

المباشر في حالة التعديل أو وجود «وقائع جديدة مهمة» أمر غير محدد[١].

ب ـ الشروط الجوهرية:

يوجد شرطان آخران وضعًا في إطار المادة ٢٤ لضمان تفعيل تيسير التجارة الدولية وتحرير التبادل، الأول يهم النموذجين السابقين معًا؛ أي: الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر، والثاني يخص النمط الأول فقط.

*** ضرورة تحرير «الأهم من المبادلات التجارية»[٢].**

تلغى الحقوق الجمركية والتنظيمات التجارية التقليدية الأخرى بين الدول المشكلة للاتحاد أو لمنطقة التبادل الحر فيما يخص «الأهم من المبادلات التجارية».

ولم تعرف هذه الصياغة الأخيرة أي توضيح مناسب وبقيت على الدوام مصدر قراءات مختلفة (دليل القواعد والممارسات الغات ص ص٨٩٣ ـ ٨٩٥)، وقدمت في بعض الأحيان معايير كمية كتحرير ٨٠٪ على الأقل من الحجم الكلي للمبادلات،

---

(١) Jaine De Melo et Jean-Marie Crether, Commerce international: théories et applications, De Beock, Bruxelles, 1977, PP 284-285.

(٢) تجدر الإشارة في هذا الصدد أننا نلاحظ وجود اختلاف كبير بين تعبيري تحرير «الأهم من المبادلات التجارية» و«أهم المبادلات التجارية»، حيث تشير الجملة الأولى إلى وجود اختيار ذاتي في تحديد أهم المبادلات دون النظر إلى حجمها وقوتها على مستوى التجارة الدولية والذي هو مضمون العبارة الثانية، ولعل ذلك ما أدى في السابق إلى اللجوء إلى حماية قطاعات مهمة في التجارة الدولية كالفلاحة والنسيج باعتبارها ليست من الأهم.

وحتى لا يكون ذلك المعيار الوحيد يجب الأخذ بالمعايير الكيفية كحذف بعض القطاعات خاصة القطاع الفلاحي. ولا شك أن الاندماجات الاقتصادية التي تستهدف منتجًا محددًا اليست معنية هنا، (الاتفاق الأمريكي ـ الكندي للتبادل الحر في ما يخص أجزاء السيارات).

وقد أبدت «مذكرة التفاهم حول التأويل» لسنة ١٩٩٤م ملاحظة في اتجاه سليم، حيث ورد في تقديمها بأن إنشاء الاندماجات الاقتصادية سيفضي إلى «نسبة أكبر» إذا انفتحت على «كل أنواع التجارة» وإلى «نسبة أقل» إذا «استثنت قطاعًا حيويا»[١].

ورغم ذلك فمعظم مناطق التبادل الحر استثنت الفلاحة من مجال الاتفاق، وهو ما يتعارض مع ضرورة تحرير الأهم من المبادلات في إطار مجموعة جهوية.

إن المادة ٢٤ ـ مع عدم فعاليتها لتأسيس اتفاق جهوي ـ كانت أكثر عمومية، وهو الأمر الذي جعل الوصول إلى تفسير وتأويل مريح أمرًا صعبًا، بل إن هناك من رأى أن هذه المادة جعلت حدًا للتعايش السلمي بين الجهوية والعالمية أو التعددية[٢].

من جهة أخرى، يعتبر عرض مشروع على كتابة المنظمة

---

(١) Jeane De Melo, op.cit. P 289.

(٢) Fran5ois Benaroya, op.cit, p 108.

العالمية للتجارة مناسبة لرفض الاتفاقات التي تستثني قطاعًا ما - كالفلاحة - طبقًا لقاعدة «الأهم من المبادلات»، وينطبق نفس الأمر بالنسبة لوضع تعريفة خارجية أكثر تقييدًا، لكن المنظمة تحتج بأن «الأهم من المبادلات» لم يتم توضيحها بشكل بارز في جولة أوروغواي[(١)].

ويجب الإشارة أخيرًا أن قاعدة «الأهم من المبادلات» تعرف تطبيقًا خاصًا يتميز بالمرونة، وذلك لفائدة الدول النامية انسجامًا مع «شرط التقويم» (Clause d'habilitation) لسنة ١٩٧٩م، والذي يسمح لهذه الدول بتوقيع ترتيبات تفضيلية بسيطة.

*** الشرط الخاص بأثر التعريفة الجمركية الموضوعة في إطار الاتحاد الجمركي.**

يتعلق الأمر هنا بنتيجة مرتبطة بالالتزام العام المفروض على الاندماجات الاقتصادية الجهوية الخاص بعدم زيادة الحواجز أمام التجارة مع الدول الأجنبية خارج الاتحاد الجمركي (المادة ٢٤(٤) (أ) و(ب)». وبذلك لا يجب أن تكون الحقوق الجمركية والتنظيمات التجارية أكثر شدة بعد إنشاء الاندماج مما كانت عليه من قبل، وينطبق ذلك على الاتحادات الجمركية والأشكال الأكثر تكاملًا التي لها شخصية خارجية خالصة تتمثل في وجود تعريفة جمركية موحدة وتنظيم تجاري مشترك.

---

(١) ibid, p 113.

إن الحقوق الجمركية الموضوعة في إطار التعريفة الموحدة «لا يجب أن تكون في مجملها . . . ذات أثر عام أكثر ارتفاعا» (المادة ٢٤(٥) (أ» مما كان معمولًا به من قبل في أقاليم الدول المشاركة في الاتحاد، هذا الأمر عرف تأويلات مختلفة على طول تاريخ الغات.

إن مصطلح «في مجمل» يفرض أن لا تكون الحقوق الجمركية مطبقة على كل منتج (أي معدلها الظاهر في كل إقليم قبل مشاركته في الاتحاد الجمركي)، أكبر من المستوى العام للتعريفة الجمركية الموجودة في كل إقليم عند دخوله في الاتحاد، لكن لا توجد أي منهجية واضحة في هذا الشأن.

حاولت «مذكرة التفاهم حول التأويل» لسنة ١٩٩٤م ـ مع استحالة فرض تطبيق آلي لنموذج ما ـ توضيح هذا الجانب، وذهبت إلى أن «الأثر العام» يجب أن يتم «على قاعدة تقييم إجمالي لنسب الحقوق الجمركية المتوسطة المحسوبة والحقوق الجمركية المحصلة» قبل وبعد الاتحاد الجمركي، وستقوم كتابة المنظمة العالمية للتجارة بالحسابات المطلوبة «حسب المنهجية المتبعة في تقييم العروض الجمركية الموجودة خلال المفاوضات التجارية لجولة أوروغواي»[١].

وبذلك تكون هذه هي مجمل الشروط الشكلية والمسطرية الجوهرية الواجب توفرها في كل شكل اندماجي أو تكاملي حسب ما سطرته المنظمة العالمية للتجارة ولا سيما المادة ٢٤ منها.

---

(١) Jeane De Melo, op.cit, pp 290-291.

ثانيًا: مفهوم الشراكة:

لتعريف الشراكة وتبيان مفهومها يمكن التفريق بين التعريف اللغوي، وتمييزها عن المفاهيم المشابهة، وأخيرًا مفهومها في العلاقات الدولية.

أ ـ التعريف اللغوي:

دأبت بعض المعاجم على تعريف الشراكة (Partenariat) لغويًا بكونها علاقة «تجمع بين شركات أو مؤسسات من أجل القيام بعمل مشترك»[١]، بينما تختزلها أخرى في أطرافها فلا تكون هناك شراكة إلا «إذا كان هناك شركاء»[٢]، وهو تعريف عام يوحي بأن الأعمال التي تتجاوز فردًا واحدًا تدخل في إطار الشراكة. فالشريك هو إما حليف allié أو متحاور (مفاوض) (Interlocuteur) أو زميل في الفريق (Coéquipier)[٣].

يختلف مصطلح الشراكة (Partenariat) اللاتيني عن المشاركة (Association) المشتق من فعل شارك (Associer) الذي له معاني عدة منها الجمع والربط والمزاوجة والتقريب أو المشاركة والمقاسمة، كما يختلف عن مصطلح التعاون (Coopération) الذي يعني الإعانة والمساعدة والتعاون، ويفيد عادة علاقة غير متوازنة بين طرف مانح وطرف مستفيد.

---

(١) انظر المعجم الفرنسي: Le Rebert-Micro, Edition Robert, Paris, 1998.

(٢) انظر المعجم الفرنسي: Hachett, Edition Hachtt, 2001.

(٣) انظر المعجم الفرنسي: Hachett, Edition Hachtt, 2001.

ب ـ تمييز الشراكة:

تتميز الشراكة بين الدول ـ في إطار العلاقات الدولية ـ عن باقي الأنواع التي يمكن أن تقوم فيها فيما عداها؛ فهي قد تكون بين بعض مكونات المجتمع والاقتصاد لأغراض مختلفة؛ كالربح المادي الذي تستهدفه بعض الشركات فيما بينها والذي قد يكون في حدود التعاون وقد يصل إلى مستوى الاندماج التام. كما قد تقوم الدولة والهيئات التابعة لها بدورها بالشراكة مع مجموعة من الأطراف أو الشركاء داخليًا من أجل القيام بمشاريع ذات طابع اقتصادي واجتماعي، ولها أيضًا شركاء اجتماعيون وهم عناصر ومؤسسات اقتصادية من قبيل أرباب المقاولات والنقابات وغيرهما مما يدخل في نسق المفاوضات ذات الطبيعة الاجتماعية[١].

يوجد على المستوى الاجتماعي والثقافي والرياضي والعلمي وغيرها من الميادين نماذج متنوعة للشراكة تتعدد مواضيعها ويتباين الفاعلون فيها، فالشراكة على هذا المستوى لها تمظهرات كثيرة؛ فقد تنشأ بين إحدى المدارس وأحد المطاعم الخاصة أو شركة للنقل، أو بين دار للنشر وإحدى الجامعات أو المكتبات العمومية أو بين إحدى الكليات العلمية ومركز للبحث العلمي، أو بين جمعية رياضية وإحدى شركات الملابس الرياضية، وذلك قصد تنمية التعاون بين مختلف هذه المكونات. وقد تتحدد علاقة الشراكة هذه بمقابل مادي كما قد تكون مجانية.

---

(١) انظر نفس المعجم.

ج ـ مفهوم الشراكة في العلاقات الدولية:

تعتبر الشراكة ـ من منظور العلاقات الدولية ـ الاتفاق المعلن والمكتوب بين دولتين أو مجموعة دول يتضمن تدابير عملية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها، كما أنه قد يتضمن إجراءات أخرى تستهدف تقوية الجوانب الاجتماعية والثقافية. «فالهدف المطلوب من الشراكة ومنطقها في نفس الوقت هو إقامة علاقة تستهدف الاعتراف المتبادل للحقوق والواجبات انطلاقًا من قاعدة المساواة، بعيدًا عن منطق الإعانة والمساعدة التي تفترض بالضرورة طرفًا يقوم بالمساعدة وطرفًا ثانيًا يتلقاها»[١]، «فالدول الأطراف في علاقة شراكة تستفيد من حقوق وتلتزم بواجبات، وهي حقوق وواجبات يجب أن يراعى في تحديدها وضعية هذه الدول الجغرافية ومستوى نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»[٢]، وهو تعريف يحدد بوضوح دور العامل الجيوستراتيجي في تحديد المكاسب الاقتصادية للدول لا سيما الضعيفة منها.

إن الشراكة تتجسد في تعاقد أو معاهدة ولكنها تتميز عن باقي أنواع التعاقد بكونها تتضمن أهم ترتيب اقتصادي وتجاري بين الأطراف والمتمثل في تحرير التجارة من خلال برنامج عملي وزمني محدد ومفصل. وفي كل اتفاقات الشراكة لا يوجد مجال

---

(١) Mohamed ben el Hassan Alaoui, «Le Maroc et l'Union européenne à l'aube du XXI siècle», in Marier le maghreb à l'union européenne, Panoramiques, N41. Edition Corlet, Paris, 1999, P 210.

(٢) Ibid, P208.

أكثر تنظيمًا وتحديدًا وتفصيلًا من جانب تحرير التجارة بينما تكون الجوانب الاجتماعية والثقافية أقل تحديدًا، فاتفاق الشراكة هو الذي يتضمن جانبًا مهمًا هو تحرير التجارة وجوانب أقل أهمية تتمثل في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ثالثًا: مفهوم الاندماج والتكامل:

الاندماج نظرية ارتبطت بعنصرين؛ العملية الاقتصادية وصناعة السلام، وقد كان رائد النظرية «دافيد ميتراني» قد خطى على نهج خطى أستاذه أب المدرسة الواقعية «هانز مورغانتاو». وقد عرف «كارل دودش» الاندماج Integration بكونه «يأخذ مجال معين قدرًا من الجمع والمأسسة والممارسات بالقوة التي تسمح بنشر وضمان انتظارات التغيير السلمي بين المواطنين لمدة زمنية طويلة». أما «إرنست هاس» فيرى في الاندماج «الاتجاه نحو إنشاء إرادي لوحدات سياسية أكثر اتساعًا، بحيث كل واحدة تتجنب اللجوء إلى القوة في علاقتها مع الوحدات الأخرى المشاركة». أما «جوزيف ناي» فيذهب حد التقرير أن المنظمات السياسية الإقليمية قد ساهمت «في إيجاد جزر للسلام في النظام الدولي»[(١)].

وإذا كان ضروريًا أن نقدم ملاحظات حول هذا التوجه النظري الذي مثلته مدرسة الاندماج فهو ما يلي:

---

(١) 6 Dario battistelle, Theories des relations internationales, 2eme édition, Science po les presses, 2006, p 363.

ـ أن التصور لا ينطبق سوى على المجموعات الغربية باعتبار أن النظرية لا تتصف بالكونية ولا يمكن أن تطبق على باقي المكونات الأخرى الثقافية، خاصة في علاقتها مع الثقافة الإسلامية مثلًا.

ـ أن التدليل على علاقة السلم بالاندماج مسألة غير تامة ذلك أن الاندماج يمكن أن يكون سببًا لحروب من نوع آخر تتجاوز فيه المصالح مصالح دولة واحدة لتصل إلى مصالح مجموعة دول.

والتكامل عملية اقتصادية تهدف إلى تنزيل الاندماج وتحقيقه بالآليات التقنية المخولة لإنجاح هذه العملية.

خاتمة الفصل الأول

الوحدة إطار نفس اجتماعي وهي محور يرتبط بالإنسان وليست غاياتها الربح أو المصالح، لذلك تجد الوحدة مرتبطة مع انعدام التنمية أو حتى التخلف، وهو أمر طبيعي، لكنها يمكن أن تكون مرتبطة مع معايير تقنية للتقدم وتحقيق المصالح الاقتصادية، لذلك جاءت المفاهيم المكملة لتفرق بين المسار النفسي أو الحضاري للتوحد والمسار المصلحي؛ أي أن بعض البنى القانونية والتقنية هي إطار لتشبيك المصالح دون التنازل عن قيم ذاتية وطنية أو محلية ارتبطت بالدولة عمومًا، والدولة نفسها عرفت بالتزامن مع ذلك تطورات متعددة وتحولات نظرية عميقة، يبقى أن البنى التي حازتها كل ثقافة من الثقافات الإنسانية والإسلام واحد منها يشكل بنية يجب مراعاتها أو إعادة تشكيلها باعتبار أن البناء لا يتم إلا وفق أسس وركائز متينة. لذلك فالبنية العربية التي هي جزء من البنية الثقافية الإسلامية ارتكزت على تصورات متعددة لمفهوم الوحدة واستنتجت أن الوحدة لا تكون إلا بالعودة للاسس

الهوياتية والدين واحد منها، وهو أمر يجب إعادة مناقشته؛ لأن الارتكاز على الدين وحده سيحرم من التوجه نحو البناءات الحضارية التي زكتها التجارب الإنسانية، والتجربتين الأمريكية والأوربية واحدة منها.

الفصل الثاني

نماذج بناء الدولة والاندماج والتكامل في التجربتين الأمريكية والأوربية

عندما تصور هيجل أن الروح تحقق حريتها في الدولة وعبرها، وأن فكرة الحرية لا توجد بالفعل إلا في واقع الدولة، ولن تتحقق الحرية عمليًا إلا عندما تعبر الدولة عن أهداف المجتمع، كان الفكر الإنساني ينحرف نحو مسار جديد لا يعتبر الدولة مجرد نمط للتجمع في إطار تعاقد من «نوع ما»[1]، لذلك

---

(١) يقوم مفهوم العقد الاجتماعي، التي تجد جذورها في الفكر اليوناني وتكرست مع مفكري الأنوار الأوروبيون، على فكرة الحق الطبيعي التي تتأسس على مسطرة التعاقد بين طرفين أحدهما يملك السلطة والثاني يمثل قاعدة السلطة، أو الشعب بالمفهوم اللاحق. وهي في مجمل هذا الفكر تعبر عن اتجاه تبريري للسلطة يجعل العقد منة من طرف الحاكم ويحتفظ بالتالي بقدراته السياسية كاملة، واتجاه ديمقراطي يضع المتعاقدين على قدم المساواة بحيث لا يصح التعاقد إلا بتنازل المحكومين عن السلطة للحاكم لكن في إطار من المسؤولية والتتبع.

وعمومًا تعد فكرة العقد الاجتماعي آلية أنتجتها الإنسانية لتنزل السياسة من السماء إلى الأرض، حيث كان الحاكم أحد ثلاثة أنماط:

أنه هو الإلٰه نفسه.

أنه ظل الله في أرضه ونائبه.

أنه ممثل لتعاليمه ومنفذ لها.

لم تكن للدولة روح إلا عندما جاء هيغل وأعطاها الروح الجماعية التي تعبر من خلالها عن وجودها التام، فالذات ـ حسبه ـ ليست حرة طالما لم يكن الإنسان مواطنًا لدولة عقلية يرى مواطنوها عن وعي بأن وحدة الكل هي هدف جامع. لقد استطاع هيجل أن يقحم فكرتي الحرية والوحدة في مفهوم واحد هو مفهوم الدولة التي تعد حسبه منتهى الفكر الإنساني وغايته، حتى أنه عبر عن ذلك بقوله أن الفرد أو الإنسان ليس سوى «ذاتا للنظام السياسي»، لكن الدولة عند هيجل «هي الحقيقة الواقعية للفكرة الأخلاقية، وهي الروح الأخلاقي من حيث هي إرادة جوهرية متجلية، وواضحة لذاتها». لقد كان ذلك منطلق الفكر الذي نهل من مسار التصور الهيجلي لينحت تصورات جديدة لطبيعة الدولة «غير الأخلاقي»، كما هو حال كارل ماركس مثلًا.

الدولة لم تكن مفروضة على المجتمع من الخارج وليست واقعًا للفكرة الأخلاقية أو صورة وواقع العقل، دولة نشأت من الحاجة إلى لجم صراع الطبقات، وبما أنها قد نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين هذه الطبقات فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصاديًا، «وبيدها اقتصاد الدولة فلها ثقل المال وثقل الأصوات داخل المجلس، وبالتالي ستكون هذه الطبقة هي الطبقة السائدة سياسيًا». وبذلك أصبحت الدولة مفهومًا إنسانيًا يقوم على التناقض والتضاد بدل الفهم الروحي الذي كان قد ألصقه هيجل بها.

ولم تكن أفكار الأنوار قد خلقت فقط اتجاهًا دون آخر بل

كانت الأفكار المتحولقة حول الحرية والمساواة قد أفرزت رؤية مناقضة لما قامت عليه الدولة الإقطاعية، لقد كانت الليبرالية ثورة إنسانية مناقضة لمسار سابق حسب تصور الشيوعية نفسها لكن خاضت نسقًا مشابها يقوم على تأسيس قواعد سياسية تقوم على مفهوم الاقتراع والاختيار وثقافية نقيض دينية تقوم على فكرة حرية المعتقد كيفما كان نوع الديانة التي يؤمن بها الإنسان باعتبارها امتثالًا لقيم تحافظ على حقوقه؛ أي: حقوق الإنسان، وطبعًا على قيم اقتصادية تجمعها على سبيل المثال حرية السوق والمنافسة والملكية الخاصة. لقد تولدت الديمقراطية من تناسب بين متغيرات ثلاث:

- الحق في الوجود بعيدًا عن رقابة إلهية.
- الفعل المرتكز على الإرادة.
- التجمع القائم على المسؤولية.

ومن هذه النقاط الثلاث تناقضت التفسيرات التي أعطتها مدارس الفكر الأوربي بين اتجاهين كبيرين؛ الاتجاه الليبرالي والاتجاه الشيوعي. ولقد وصلا معًا إلى تخفيف قدر الامتثال للتعاليم الأولية بالنمط الذي خلق الرأسمالية من جهة، والاشتراكية من جهة أخرى.

والحقيقة أن الدولة في كل هذه المسارات الفكرية لم تكن تستهدف الوجود الذاتي؛ أي: البقاء كنهاية مؤسساتية للتجمع البشري، بل كانت مجمل الأفكار تتجه نحو بناء اندماجات

متراكمة، وهو الأمر الذي يفسر بناء الدولة ذاتها أحيانًا كما هو الحال في التجربة الأمريكية نفسها أو التجربة الأوربية في نماذج فرعية قبل أن تتنبه أوروبا إلى كون التراكم لا يمكن أن يتحدد بالمجال السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي، بل إن المسار الاقتصادي المتطور هو نتيجة طبيعة لمراكمة على مستويات متعددة خاصة منها المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية؛ لقد كان العمل الأكثر إجهادًا هو القبول بتراكم لأهداف تحقق القدرة على التطور من جوانب مصلحية وتجاوز مصلحة البقاء في كيانات متقوقعة على أسس عرقية أو ثقافية أو إثنية أو غيرها مما تشكلت منه الدولة الأوربية أصلًا.

في هذا المستوى يجب أن نراجع أولًا إلهام التجربة الأمريكية القائمة على بناء الدولة بالتوازي مع بناء الاندماج، قبل أن نعرج على أسس نمط التراكم في التجربة الأوربية التي عانت من بناء الاندماج باعتبارها كانت أنماطًا مشتتة للدول.

أولًا: المنطلق الأمريكي: بناء الدولة بالتوازي مع بناء الإندماج

تشكلت التجربة الاندماجية الأولية الأمريكية بنسق يجمع بناء الدولة وتشكيل الاندماج في نفس الوقت وقد مزج بين خمسة عوامل أساسية:

ـ **العامل الأول**: هو «الطراوة» النظرية بعد الاستقلال عن النموذج البريطاني الجامد، وغير القابل للتطبيق مع التحولات الجغرافية والذهنية التي حدثت بعامل الهجرة.

ـ **العامل الثاني**: هو النموذج القانوني الذي تمثل في التدوين والتعاقد الواضح والبين والذي تطور بدوره في مستويات متعددة؛ المستوى الاتحادي نفسه من الكنفدرالي إلى الفدرالي، والمستوى الحقوقي بجعل مسألة الحريات مسألة نسبية مرتبطة بالمصالح، ومسألة المصالح نفسها حيث تم تطوير فكرة الليبرالية بشكل مستقل عن النموذج الغربي.

ـ **العامل الثالث**: هو المحيط الجيوسياسي الذي وجدت التجربة الأمريكية نفسها في وسطه، حيث كان الصراع بين الدول الأوربية مؤثرًا وعاملًا حاسمًا في نجاح التوجه نحو بناء الاستقلال والدولة الاندماجية الكبرى؛ أي: الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الصراع كان بين الدولة المسيطرة على التراب الأمريكي أي بريطانيا من جهة وكل من فرنسا وإسبانيا من جهة أخرى.

ـ **العامل الرابع**: هو المستوى التقني الذي تزامن مع تطوير أدوات تواصلية كبيرة كالقطار أو غيرها من الوسائل الأخرى.

ـ **العامل الخامس**: هو الجغرافيا وارتباط القوة بالعامل الجغرافي كأصل لبناء الدولة.

وهو ما نفصله كالتالي:

أ ـ تجديد البعد النظري لبناء الدولة الأمريكية:

لدفع بريطانيا ـ التي كانت تسير الفضاء فعليًا ـ لفك الارتباط التاريخي الذي أقامته منذ زمن بالمنطقة، أقام ممثلون

عن ١٣ مقاطعة في أمريكا اتحادًا وتم عقد الكونغرس في عام ١٧٧٤م في مدينة فلادلفيا، وتم توقيع وثيقة الاستقلال في الرابع من يونيو ١٧٧٦م مزجت بين ثلاثة أبعاد:

- البعد الديني بالمعنى الذي يجعل لهذا المولود الجديد بعدًا روحيًا وامتدادًا في التاريخ الأوروبي.

- البعد الحقوقي والليبرالي بجعل المساواة أصلًا ثابتًا، وهو إشارة إلى قطيعة مع النموذج الذي يشكله الاستعمار البريطاني.

- البعد القانوني بتعزيز الترسانة القانونية كأصل للتعاقد في المنظومة الجديدة.

اعترفت بريطانيا عامين بعد إعلان الاستقلال أي سنة ١٧٨١م بالولايات المتحدة كدولة مستقلة.

المثير في المستوى النظري أن التجربة الأمريكية في علاقتها بالتاج البريطاني بالقدر الذي استطاعت أن تشكل نموذجًا بديلًا على مستويات عدة إلا أنها تعد استمرارًا للنموذج البريطاني في مستويين على الأقل:

- مفهوم الوحدة والاندماج القائم على التوسع وعلى وجود مساحات جغرافية مقبولة سواء بالطرق الأخلاقية أو بالطرق غير الأخلاقية، لذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية استعملت كل أساليب التوسع الجغرافي تقريبًا.

- مفهوم التنمية المرتبط بالنموذج الليبرالي الذي كان قد بدأ ينتعش بقوة في المنهج البريطاني باعتباره نموذجًا بديلًا للنمط الإقطاعي السابق.

لقد أعادت الديمقراطية الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك الزخم التقليدي للنظرية الأرسطية فقد قدم أرسطو في معرض متابعة صيغ الحكم المشروعة والراسخة وصفًا تفصيليًا للديمقراطية، ويقوم الوصف بتحليل جملة مزاعم الديمقراطية ومعاييرها الأخلاقية، ثم يشير بوضوح إلى السمات الأساسية لعدد من الديمقراطيات اليونانية، وهناك فقرة تتضمن أروع وأدق بيان عن المؤسسات الديمقراطية الكلاسيكية، حيث تبقى الحرية إحدى المبادئ الأساسية للدستور الديمقراطي، ذلك أن كل ديمقراطية تتخذ الحرية هدفًا لها «أن تحكم وأن تحكم بالتناوب»[(١)].

صحيح أن مبدأ التناوب قد تكرس طبقًا للتجربة الدستورية والسياسية البريطانية نظرًا لتظافر عدد من المحددات، لكن البناء الأولي الأمريكي رسخ الفكرة بطريقتين:

- الطريق الدستوري المدون والمكتوب نظرًا لعامل الجدة والحداثة في بناء الدولة.

- والعامل الواقعي المرتبط بطبيعة التشكيل الذي تم تصوره لبناء الاندماج الذي يشكل الدولة نفسها.

المقصود بالتجديد النظري إذن هو تفعيل التراكم الإنساني الذي أنتج النظرية الليبرالية، لكن الولايات المتحدة ستنتقل بالليبرالية إلى نموذج رأسمالي تكون الدولة محوره ومحدده، وقد

---

(١) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية (I وII)، ترجمة فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ١٩٩٩م، ص٣٨.

ساهمت في تفعيل مبدأ الدولة الحارسة بكثير من الابتكار والتجديد في زمن كانت فيه الليبرالية عقيدة منفتحة بدون أي قيود حتى لو كانت سياسية، وقد كان لزامًا آنذاك أن تكون الولايات المتحدة مبتكرة النموذج الرأسمالي كبديل عملي لليبرالية غير المحدودة باعتبار أن البناء المؤسساتي يحتاج لكثير من التحكم والتخطيط، ليس ذلك فحسب بل أيضًا الانطواء والحذر في مقابل الدول الخارجية.

امتدت مرحلة ما سمي بالدولة الحارسة في أوروبا خاصة منذ منتصف القرن الثامن عشر، مع التحول من النظام الإقطاعي وانطلاق الثورة الصناعية، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولي. وقد اتسمت هذه المرحلة بسيطرة فكر الرأسمالية غير المقيدة، سواء على مستوي الأدبيات السياسية أو الاقتصادية، أو على مستوي السياسات العامة للدول الكبري. وقد استمد هذا الفكر مبادئه الرئيسية من النظرية الليبرالية أو نظرية الاقتصاد الحر الخاصة بآدم سميث، والقائمة على مبادئ حرية الامتلاك والمنافسة الاقتصادية، بعيدًا عن أي تدخل من الدولة.

وقد استندت الليبرالية في ذلك إلى الحريات التي انتزعتها ثورات التحرر في أوروبا من النظم الإقطاعية، ولخصتها في شعار «دعه يعمل دعه يمر»، وهو الشعار الذي تحول على أيدي مفكري الليبرالية إلى قانون حتمي، مضمونه أن مصلحة المجتمع ككل تتحقق من خلال عمل كل فرد فيه علي تحقيق مصلحته الخاصة. واستنتجوا على هذا الأساس أن أفضل طريق لتحقيق الصالح

العام الاقتصادي والاجتماعي هو أن تكف الدولة عن التدخل في أنشطة الأفراد.

في هذا الإطار، تم تحديد وظائف الدولة في أضيق نطاق، وأهمها الدفاع عن المجتمع وحمايته من أي عدوان خارجي، والحفاظ على السيادة الوطنية، وتحقيق العدالة والأمن في الداخل، والقيام بالمشروعات التي لا يقبل عليها الأفراد. بينما تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة، حيث لم تتدخل الدولة في عملية الإنتاج وتوزيع الموارد، وتركت هذه العملية وقراراتها للمنافسة المفتوحة بين المنتجين وأصحاب الأعمال، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، كما لم تتدخل في حركة التجارة الداخلية والخارجية. ولهذا، اصطلح على تسمية الدولة في هذه المرحلة بالدولة «الحارسة»، أي التي تقوم بواجب الحراسة ولا تتعداه إلي غيره[(١)].

والمفترض أن يكون بالترتيب السابق التوجه في الولايات المتحدة هو الدولة «المتدخلة»، القائمة على إعادة النظر في وظائف الدولة، طبقًا لمفهوم الدولة الحارسة الذي ساد في الفترة السابقة، حيث تم تبني مفهوم جديد يعتمد على مبدأ الرأسمالية الموجهة أو الرأسمالية المنضبطة. وقد ارتكز مفهوم الدولة الموجهة على نظرية جان مينار كينز الاقتصادية، التي طرحها في كتابه النظرية العامة The General Theory الصادر عام ١٩٣٦م،

(١) Philip Harling and Peter Mandler, 'From Fiscal-Military State to Laissez-Faire State, 1760-1850 'Journal of British Studies, Vol32, No.1 (Jan. 1993), pp. 44-70.

وهي النظرية التي حققت رواجًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية في المجتمعات الغربية، أمام عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير الكساد العظيم، وعن طرح حلول واقعية لكيفية خروج الاقتصاد الرأسمالي من هذا الكساد[1].

لكن ـ مقابل ذلك ـ الواقع يقول أن الولايات المتحدة لم تكن مكانًا جيدًا لتطبيق نظرتي الانفتاح الكلي أو الانغلاق إلا في مجال جغرافي ضيق وهو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ذلك أن هناك عاملًا آخر ساهم في ذلك وهو عامل الاحتراز الذي نهجته الدولة الناشئة اتجاه المحيط والعالم عمومًا؛ فبعد القرن الرابع عشر، بدأت موجات مستمرة من الهجرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وسط المضطهدين دينيًا

---

(١) تعتمد النظرية الكينزية في جوهرها على نقد فكرة اتجاه الاقتصاد تلقائيًا نحو التوازن، من خلال التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب، وتأكيد أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تدخل الدولة من فترة إلى أخرى. يتطلب ذلك إذن توسيع وظائف الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال ما يعرف بدولة الرفاهة Welfare State، وهي الدولة التي تقوم بأداء الوظائف السياسية والأمنية التقليدية، بالإضافة إلى التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والارتفاع بمستوي معيشة الأفراد، مع تقديم الضمانات الاجتماعية. ويتم هذا التدخل عن طريق مراقبة عملية الإنتاج والتسويق، وتقديم المساعدة للقطاعات الاقتصادية المتضررة، وتنظيم البنوك والبورصات والمؤسسات الصناعية، وتشجيع الصادرات، وإنجاز للمشروعات الكبرى كثيفة العمالة، والقيام بوظيفة المشتري، بحيث تصبح الدولة مصدرًا مهما من مصادر الطلب علي المنتجات المتزايدة. انظر:

N. Barr, The Economics of the Welfare State, 4th ed, (Oxford: Oxford, University Press, 2004).

ذكره جمال محمد سليم، «معضلة الاختيار: النماذج الأربعة للدولة الحديثة، الأهرام»، فاتح يونيو ٢٠١٢م.

في أوروبا، وظهرت الصحوة الدينية الكبرى، مصحوبة بدعوات لحرية المعتقد، وفي الوقت نفسه، تحول السكان الأصليون (الهنود الحمر) إلى متمردين. وبعد استقلال أمريكا عن بريطانيا في القرن الثامن عشر تم تأسيس حكومة اتحادية ضعيفة ظلت قائمة إلى سنة ١٧٨٩م، ومع حروب التحرير ومواجهة المتمردين وانضمام المزيد من الولايات إلى الاتحاد الكنفدرالي، بدأت تظهر ميولات دولة فريدة في العالم، لا يستهويها الصراع والدخول في المنافسة لاحتلال الدول الضعيفة، كما درجت على ذلك الامبراطويات القوية في أوروبا، وقد عبر عن ذلك العديد من المحللين بالقول أن الولايات المتحدة بالكاد كانت دولة تسعى لتمتين علاقات مع دول مؤثرة آنذاك كالمغرب الذي يعتبر أول دولة وقعت اتفاقية مع هذه الدولة الناشئة آنذاك في ١٧٨٦م. وقد أورد الدكتور حسن أوريد كلامًا معبرًا حينما وصف هذا الأمر بأن «المؤكد تاريخيًا هو أن أمريكا نشأت لكي تدير ظهرها للعالم»[١].

وجود قوة جغرافية ببنية سياسية مترهلة كان عاملًا لإقناع الدول المتوجسة بضرورة العمل على تحقيق الروح الأمريكية الموحدة لتعزيز الحضور الأوربي في القارة، وعاملًا داخليًا للسعي لتكريس كل الجهود لبناء نسق متوافق حوله لا يثير إشكالات النموذج، وهو الأمر الذي كاد ينسف بالدخول في الحرب الأهلية الأمريكية التي دارت رحاها بين ١٨٦١ و١٨٦٥م،

---

(١) راجع كتابه الإسلام والغرب والعولمة.

وهي حرب أهلية قامت بعد أن أعلنت إحدى عشرة ولاية من ولايات الجنوب تحت قيادة جيفرسون ديفيس، الانفصال عن الولايات المتحدة وأسست الولايات الكونفدرالية الأمريكية. وكل الدواعي التي حركت هذا الأمر كانت مرتكزة على قيم المصالح المرتبطة بالإنتاج وبوسائله التقليدية التي كانت تحتاج للعبيد من جهة، والتجار عمومًا وتجار العبيد خاصة الذين كانوا يشكلون لوبيًا قويًا باعتبار أنهم يستفيدون من نمط الإنتاج هذا من جهة أخرى.

وهو ما دفع الأمريكيين إلى المسارعة لتعزيز التقنية الصناعية وإدخال قواعد التطوير التكنولوجي، الذي للصدفة أو لغيرها سيتعزز تبعًا لعامل جغرافي وسياسي؛ العامل الجغرافي هو وجود الولايات المتحدة في قارة بعيدًا عن الصراع خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا في حال تقريرها الدخول للحرب تماشيًا مع المبدأ الذي وضعته بعدم التدخل أو الانخراط الكلي في السياسات الاستعمارية الكونية. أما العامل السياسي فقد كان عدم تكرار تجربة العلاقة بين وجود الدولة، الذي هو الاندماج نفسه، مع وجود نمط قار للإنتاج قائم على مصالح فئوية من الناحية الاجتماعية.

ب ـ العامل القانوني:

يظهر مما سبق أن القطيعة التي حققتها التجربة الأمريكية قامت على أسس قطيعة النموذج السياسي؛ بحيث ولو أن النموذج

الأمريكي استطاع أن يحقق اتصالًا مفاهيميًا يرتكز على الديمقراطية إلا أنه استقل بأدوات التنزيل الخاصة به وهي تشمل:

ـ مفهوم الأكثرية: التي كانت عددية ديمقراطية في النموذج الديمقراطي أصبحت نمطية أو تشاركية في النموذج الأمريكي لأن بناء الدولة هو عملية متتالية ومتراكمة تبدأ من انعدام النموذج القار أو الثابت بحيث أن إرث الدولة لا يوجد، وهو الذي يفسر اللجوء إلى التدوين بدل اللجوء إلى العرف.

والأكثرية الأمريكية اختارت نمطين متكاملين في المستوى التشريعي؛ مجلس الشيوخ الأمريكي هو المجلس الأعلى، أما المجلس الأدنى فهو مجلس النواب، وهو أحد مجلسي الكونغرس. ولقد وضعت وحددت صلاحيات وتكوين المجلس في المادة الأولى من الدستور (والتي لم يستخدم فيها لفظتي أعلى وأدنى)، بحيث تمثل كل ولاية بنائبين بغض النظر عن عدد سكان الولاية والذي يضمن تمثيلًا متساويًا لكل الولايات في المجلس. في حين أن مجلس النواب يتماشى مع مفهوم النسبية في التمثيل الخاص بكل ولاية، وهو ما يضمن الحضور الحقيقي لبعدين؛ البعد الوطني أو الذاتي أو الانتماء الضيق لكل ولاية والبعد العام أو الفدرالي.

ونفس النمط اختارته على المستوى التنفيذي بين مؤسستي الرئاسة والحكومة في نموذج تطوري متميز، فيوجد الرئيس على سدة السلطة التنفيذية، وهو ونائبه المسؤولان الوحيدان اللذان

ينتخبان من قبل الشعب الأمريكي كله، وهما يمارسان أعمالهما لمدة أربع سنوات، ورغم أن الرئيس يتشارك السلطة مع الكونغرس والقضاة، إلا أنه يعتبر صاحب المنصب الأقوى والأهم في البلاد. في حين أنه يتم إنشاء حكومات محلية تمثل تنوع الولاية التي تحكمها، وتقوم هذه الحكومات بمهام محلية متعددة.

لقد كان لتحول مفهوم الأكثرية أثر كبير على نسق التحولات التي ستعرفها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نموذجًا اندماجيًا؛ إذ التساؤل الذي كان يؤرق بال المؤسسين هو صناعة الوحدة على المستوى السياسي وإقرار القوة على المستوى الخارجي، لذلك كان لزامًا التوسع الجغرافي من جهة وتحقيق الاستقرار الداخلي من جهة أخرى، وهو أمر لم يتحقق بنمط مستورد رغم أن النموذج البريطاني الأم كان قريبًا من الناحية العاطفية والفعلية، باعتبار أن الاستمرار شمل المؤسسات التي ستقيم الدولة الأمريكية أو الأمة بالتعبير السليم لأنها شملت تجديدًا في البناء والانتماء ومفهوم التطور.

وإن كان الأمر يتعلق بقطيعة على المستوى السياسي فإنه لم يكن كذلك على المستوى النظري أو الفكر حيث يمكن اعتبار الدستور الأمريكي امتدادًا لمجمل ما جاء به مفكرو الأنوار، وتستمد مواد الدستور الأمريكي مضمونها من نظريات الفلاسفة الإنجليزيين جون لوك توماس هوبز وإدوارد كوك، والفيلسوف الفرنسي جان روسو، حيث آمن هؤلاء المفكرون بأن قبول الأفراد

بالالتزام السياسي تجاه المجتمع يكون على أساس المصلحة الذاتية والمنطق، وأدركوا تمامًا مزايا مجتمع مدني تكون لأفراده حقوق وواجبات، لكنهم اختلفوا في تحديد طبيعة «التعاقد» السياسي لممارسة الحرية.

ويظهر من الدستور التوجه الذي كان قد بدأ في بريطانيا وأوروبا عمومًا من كون المد الجديد لا يجعل أي حدود ثقافية أو دينية باعتبار أن الدولة هي دولة الرب لكنها لا تقوم على أسس دينية، وذلك راجع للدور الذي لعبته الجالية اليهودية التي لم تجد لها قدمًا في مباشرة السياسة في أوروبا، وبالتالي كان الفضاء الجديد موردًا خصبًا لتحديد علاقة الدين بالدولة باعتبارها أقلية، وقد تولد هذا الدفاع عن مفهوم الأقلية من هذا المنطلق الديني الذي يعتبر رافدًا من روافد الديمقراطية الحديثة. يعتبر دستور الولايات المتحدة وثيقة علمانية لا تحتوي أي ذكر لكلمة الرب، الإشارة إلى كلمة دين في الدستور استخدمت للتأكيد على عدم التمييز بين المواطنين على أساس عقائدهم، فالفقرة السادسة من الدستور تنص على أنه ليس من الوارد إجراء اختبار ديني لأي شخص يرغب في شغل أي وظيفة حكومية. كما نص أول تعديل أدخل على الدستور أن الكونغرس لن يقوم بأي حال من الأحوال بتشريع قانون قائم على أساس ديني. وهي مكاسب ظلت قائمة وامتدت لتشمل المجتمعات التي تم إقحامها في منظومة الاندماج الأمريكية بعد ذلك.

لقد تمت القطيعة على مستوى النموذج وليس على مستوى

المبدأ، والذي ساهم في ذلك هو جدة التجربة وقابليتها للتمدد فكريًا وواقعيًا بالترابط مع معطيات متعددة منها الجانب الجغرافي.

ـ مفهوم فصل السلطات: فبعد أن شدد لوك أن إعطاء الذين يمتلكون السلطة سلطة وضع القوانين وسلطة تنفيذها يثير إغراءات قوية جدًا لتجاوز سلطتهم، وأثار مونتيسكو من جانبه مسألة الفصل بطريقة نمطية أو تقنية متمثلة في مؤسسات الدولة او وظائفها الثلاث؛ التشريع والتنفيذ والقضاء، جاء الدور على التطبيق العملي لهذا الفهم في النموذج الأمريكي؛ حيث تم تكريس نظام رئاسي يقوم على مبدأين، مبدأ التأويل الصارم لفصل السلط، ومفاده التوجه قدر المستطاع للفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من خلال الاستقلال الهيكلي بين السلط ومبدأ التخصص الوظيفي، أي أن تبقى الحدود القانونية واضحة بين السلطتين بما لا يجعل كل واحدة منها تابعة للأخرى. وثاني المبادئ في النظام الرئاسي الأمريكي هو تبادل التأثير المحبط لتسلط سلطة على أخرى؛ ويعني وجود وسائل التأثير بينهما والتي لا تقوم على الممارسة المباشرة للسلطة بشكل نمطي مثلما هو الشأن في النموذج البريطاني أب النظام البرلماني بل على التحديد أو التنطيق؛ فكلما توفرت وسيلة في يد السلطة إلا وتوفرت إمكانية توقيفها من السلطة الأخرى، فمثلًا لا يمكن للرئيس الأمريكي حل الكونغرس، لكن إذا لم يكن له الحق في تقديم مشاريع القوانين فإنه يستطيع استعمال حق الفيتو أي رفض ختم

مشروع القانون مما يجبر الكونغرس، إن كان متمسكًا بإصدار القانون على إعادة التصويت عليه بأغلبية ثلثي أعضائه. أو بالنسبة لصناعة السياسة الخارجية أو الميزانية الفدرالية، حيث أصبح النموذج الأمريكي يعرف قدرة كبيرة على فرملة تسلط سلطة الرئاسة أو الكنجرس على السلطة المقابلة.

ـ مفهوم التمثلية والانتخاب ونمط الاقتراع: نمط الاقتراع بالصوت الواحد، أو نمط الاقتراع الأحادي هو نظام انتخابي يعتمد، في الأصل، الدوائر الضيقة، بحيث يتم انتخاب مرشح واحد عن كل دائرة. ويسمى بالإنجليزية (First hit the post) أي أول من يتمكن من تجاوز الحد المؤهل للنجاح. وهو نموذج أو نمط تكرس في ظل التجربة البريطانية لتماشيه مع هذه العقلية التي تؤمن بالبساطة والفعالية، وقد كان هذا النمط سببًا في تحديد النموذج الحزبي القائم على مفهوم الثنائية التي تعطي استقرارًا سياسيًا كبيرًا للدولة.

والنموذج الأمريكي معقد أكثر مما كان يحتمل الارتكاز على نمط كهذا، وهو إن خلص إلى مفهوم الثنائية إلا أنه يختلف عن الثنائية البريطانية من نواحي متعددة؛ فهو من جهة ليس نمطًا مباشرًا بحيث تتحدد العلاقة بين الناخب والمنتخب بطريقة مباشرة، وهو من جهة ثانية نمط يعطي إمكانية التمثيل على مستويات أدنى لا تصل إلى المستوى الفدرالي العام لكنها تحقق عدالة «ما» على المستويات الأدنى.

ونظام التعدد المتحكم فيه، كما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعد أحد إبداعاتها، أو نظام الكلية الانتخابية هو نظام انتخابي يعتمد التمثيل الكلي للانتخابات الفرعية المختلفة التي تنظم في المحافظات أو في الولايات المختلفة، بمعنى أن المحافظات والولايات المختلفة تنظم انتخاباتها المختلفة، على أسس انتخابية قد تتفق مع بعضها البعض وقد لا تتفق، ولكنها من خلال هذه الانتخابات تفرز مجموعة من الممثلين لمجلس مركزي ليس مهمته التمثيل السياسي، وإنما مهمته كمجلس هو انتخاب المجلس السياسي الممثل أو الشخصية السياسية التي تم انتخاب المجلس لانتخابه. وهو بذلك نمط يضمن الاستقرار في مستوى سياسي أعم من الدولة نفسها أو الولاية بحيث يكون الولاء مضمونًا للاندماج أو الدولة الفدرالية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ مفهوم المعارضة وتداول السلطة: فإن كان الفقه قد خلص إلى كون التداول أو التناوب على السلطة لا يقوم إلا بشروط أساسية، فإن النموذج الأمريكي أبدع شرطًا آخر.

أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في عملية الانتقال والتداول هي:

ـ شرط الإيمان بالنموذج السياسي والعمل من داخل النظام الساسي القائم والإيمان بكونه النظام الذي يجب الحفاظ عليه بعد الوصول إلى السلطة أو الحكم أو حتى الحكومة.

ـ ثاني الشروط، هو عدم تزوير العملية الانتخابية أو استعمال العنف للوصول إلى السلطة، وهو أمر كان النموذج الأمريكي يبتعد أو يقترب منه في أحيان كثيرة.

ـ الشرط الثالث، هو القدرة على التميز النظري والفكري والإيديولوجي دون الاعتماد على الخطابات المثالية أو الجذرية أو المطلقة النابعة من الدين أو الإثنية أو العرق أو غيرها من المميزات غير السياسية. ذلك أن التمييز والتميز من الناحية السياسية والعمل التدبيري من داخل النظام السياسي هو الذي يعطي القدرة على المفاضلة إبان عملية الاقتراع التي تتم بمناسبة الانتخابات.

ـ لكن النموذج السياسي الأمريكي أبدع شكلًا آخر يعتمد على الإدماج الاجتماعي بطريقة تصاعدية؛ فسواء تعلق الأمر بالرئاسة أو بالكونغرس الأمريكيين فالنموذج الأمريكي كان مستعدًا للإبداع السياسي بإقحام إثنيات وجماعات وأقليات تجد نفسها في وسط المشاركة السياسية بلعبة تدافعية واضحة.

ـ لكن أقوى ما أبدعته التجربة الأمريكية هو مفهوم اللامركزية المرتبط بالدولة نفسها الذي يسمى تقنيًا بالفدرالية، لكنه إبداع لعلاقة توسع الدولة الجغرافي بالنموذج السياسي الناجح، وهو أسلوب تم تصديره كآلية للحكامة الترابية الجيدة إلى العديد من الدول ولا سيما تلك التي كانت لها علاقات صداقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فرنسا، ومن هذه الأخيرة

انتقلت إلى العديد من مستعمراتها للتخفيف من مركزية الحكم التي كانت تشي بقرب نهاية بنية الدولة كآلية لاستمرار التجمع الإنساني، فاللامركزية كانت الإبداع الأمريكي الذي يقوم على تحقيق التوازن بين الدولة وبين مكوناتها السياسية والإثنية والثقافية والاقتصادية وحتى الجغرافية.

ج ـ عوامل المحيط والعوامل الجيوساسية:

لم يقع منذ أن بدأ الاندماج الأمريكي كدولة في الوجود وإلى يومنا هذا أن تم بناء نسق تكاملي بعيدًا عن المقررات التي تفرزها الظرفية الدولية، ففي التجربة الأمريكية لعب عامل حاسم في بناء الاتحاد الأمريكي وهو عامل وجود الصراع بين بعض الدول الأوربية القارية وخاصة فرنسا وإسبانيا وبريطانيا.

تغلبت بريطانيا في حربها مع الفرنسيين والهنود، وكانت المعاهدة التي أنهت الحرب قد ضمنت لبريطانيا معظم الأراضي التي كانت بيد الفرنسيين في أميركا الشمالية التي كانت تمتد من جبال الأبلاش في الشرق إلى نهر المسيسبي، ومن ضمنها رقعة واسعة في كندا. كان معظم أهل المستعمرات الأمريكيين يفخرون بانتمائهم إلى الإمبراطورية البريطانية.

بدأت بريطانيا بتغيير سياستها بعد الحرب الفرنسية والهندية، وذلك بتشديد قبضتها على مستعمراتها الشاسعة في أمريكا، فصوت برلمانها على وجود جيش مرابط في أمريكا الشمالية. وصدر قانون يلزم المستعمرات بأن تؤمن لذلك الجيش الثكنات

والتجهيزات كما صدر قرار بتخصيص أراض واقعة غرب جبال الأبلاش لإسكان الهنود، ومنع البيض من إنشاء مستوطنات لهم في تلك الأراضي، وتعيين الحراس لإبعاد المستوطنين عنها. لقد اغتاظ المستوطنون من هذا القرار قائلين بأنه لا يحق لبريطانيا أن تمنعهم من الاستيطان، كما أن الكثيرين منهم كانوا يطمعون في تحقيق أرباح لهم في شراء الأراضي في الغرب.

أصدر البرلمان البريطاني بعد ذلك قانوني تاونزهند، نسبة إلى وزير الخزانة آنذاك، فرض أحدهما ضريبة على الرصاص والأصباغ والورق والشاي كما فرض الآخر إنشاء مكتب للجمارك لجمع الضرائب في بوسطن. وتسبب القراران في تجدد الاحتجاجات التي ألغيت على أثرها تلك الضرائب باستثناء الضريبة المفروضة على الشاي. وخرجت المظاهرات ضد الضريبة مرة أخرى ولا سيما في مدينة بوسطن، فتصدى الجنود البريطانيون للمتظاهرين وقتلوا منهم خمسة أشخاص. وقد سمى الأمريكيون هذا الهجوم مذبحة بوسطن[(١)].

رفض الأمريكيون دفع الضرائب وقاطعوا البضائع البريطانية، وبالتالي تم فقدان علاقة الانتماء الثقافية التي كانت تجمعهم بالتاج البريطاني، وكان من الطبيعي أن تتدخل فرنسا وإسبانيا لدعم التوجه الانفصالي في هذه الرقعة لعوامل استراتيجية واضحة.

---

(١) راجع مثلًا:

David Hackett (1994). Paul Revere's Ride. New York: Oxford University Press, p24, Fisher.

في عام ١٧٧٨م اعترفت فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستقلة وذات سيادة، ووقعت معها تحالفًا عسكريًا، بل وذهبت إلى الحرب ضد بريطانيا شريطة بناء تحالفات مع هولندا وإسبانيا وذلك لإبقاء بريطانيا دون حليف أوربي كبير. وقد قامت بتسليح الأمريكيين وإعطائهم القروض اللازمة لتمويل الحرب، وأرسلت الجيش للقتال تحت إمرة جورج واشنطن، وأرسلت البحرية التي منعت الجيش البريطاني الثاني من الهروب من «يوركتاون» في ١٧٨١م. وعلى العموم أنفق الفرنسيون نحو ١,٣ مليار (أي ما يوازي بالعملة الحديثة حوالي ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار) لدعم الأمريكيين مباشرة، خارج ما أنفقته بريطانيا للقتال في البر والبحر خارج الولايات المتحدة[١].

لم تكن العوامل الخارجية فقط عاملًا لنجاح التجربة الأمريكية الأولية بل أيضًا الوضع السياسي الداخلي البريطاني، حيث كان الصراع على أشده بين التاج والبرلمان للعودة للنموذج البرلماني الذي تمت مصادرته بعد عودة الملكية لممارسة سلطاتها المطلقة كما خولها الدستور بعدما كانت قد تراجعت عن هذا الدور في مرحلة سابقة، ولقد كان البرلمان يرى في توريط التاج في حرب الاستقلال الأمريكية عاملًا لإضعاف التاج والعودة بالتالي للنموذج الأصلي البريطاني.

(١) Stacy Schiff (2006). A Great Improvisation: Franklin, France, and the Birth of America Macmillan. p. 5.

د ـ العامل الجغرافي:

السبب في وصف الخصوصية في الاندماج الأمريكي هو كونه لم يتم بطريقة تامة ونهائية إلا بعوامل جغرافية، فقد استغرق ذلك مدة زمية طويلة استدعى فيها الأمر استخدام كل الأساليب:

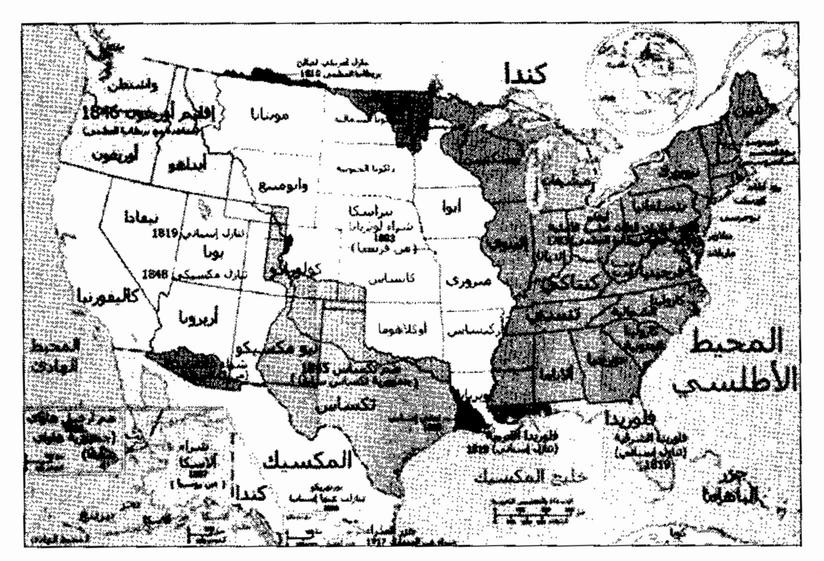
- شراء أراضي لويزيانا التي ادعت أو كانت في ملك فرنسا، وذلك في عهد الرئيس توماس جيفرسون في عام ١٨٠٣.
- تنازل إسبانيا عن تلك الأراضي ومنطقة أخرى تقع على ساحل الخليج في عام ١٨١٩م.
- عملية أثر الدموع في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مثالًا على سياسة طرد السكان الأصليين من أراضيهم.
- ضمت الولايات المتحدة جمهورية تكساس إليها في عام ١٨٤٥م.
- ضمت الولايات المتحدة ما هو الآن شمال غرب البلاد طبقًا لمعاهدة أوريغون في عام ١٨٤٦م مع بريطانيا.
- فوز الولايات المتحدة في الحرب المكسيكية الأمريكية في عام ١٨٤٨م تنازلت المكسيك عن كاليفورنيا وجزء كبير من جنوب غرب البلاد الحالي.
- دفع اكتشاف الذهب بولاية كاليفورنيا بمزيد من الهجرة نحو الغرب بين عامي ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩م[١].

---

(١) راجع مثلًا:

the coming of the Morrison, Michael A. (1999). Slavery and the American West: The Eclipse of Manifest Destiny and Civil War. Chapel Hill: University of North Carolina Press, pp. 13-21.

خريطة ١: مراحل توحيد الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: الموقع الإلكتروني Wikipedia.org

والمجال الجغرافي الوحيد الذي خرج من هيمنة الدولة الأمريكية كانت هي الفلبين التي تم احتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٩٩م ثم نالت استقلالها سنة ١٩٤٦م، لكن بقي مع ذلك الفضاء القاري الأمريكي مجالًا للتدخل الأمريكي المباشر طيلة القرن ١٩ بينما عد ذلك إشارة إلى القوة القادمة للتدخل منتصف القرن ٢٠[(١)].

---

(١) في سنة ١٨٣٣م تم غزو نيكارجوا وتبعها غزو عام ١٨٣٥م لفرض آراء سياسية بالقوة. وفي سنة ١٨٤٦م شنت الولايات المتحدة الأمريكية عملية عسكرية كبرى على المكسيك انتهت باحتلال مساحات من الأراضي المكسيكية، وهي المناطق التي يطلق عليها اليوم ولايات تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو. وفي سنة ١٨٥٥م شنت =

والدلالة على أن بناء الدولة الجغرافي كان بطيئًا وشاقًا توحي بأن البداية المرتبطة بالاندماج تكون دائمًا صعبة، فالاندماج لم يكن في تلك المرحلة مسألة اتفاقية أو نتيجة حتمية لقناعات سياسية وإديولوجية، بل كان عملية يختلط فيها أحيانًا السياسي بالعسكري وتختلط فيها الفوضى بالتنظيم. إلى أن جاءت التجربة الأوربية التي نهلت من النجاح الأمريكي وقامت ببناء نموذج طبقًا للخصوصيات التي وجدت فيها في أواسط القرن العشرين.

هـ ـ العامل التقني:

لقد كان لعوامل الإنتاج دور أساسي في الدخول في الحرب الأهلية الأمريكية باعتبار أن النمط الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال كرس وجود مناطق محافظة وأخرى تقدمية فكريًا باعتبار قربها أو بعدها من المراكز الحضرية التي كانت تعرف نوعًا من التماهي مع التطورات النظرية التي كان فضاؤها هو القارة الأوربية آنذاك، وقد كان لاستمرار نظام العبودية دور حاسم في تحديد المصالح المرتكزة على النمط الزراعي التقليدي بينما كانت الحاجة لليد العاملة التقنية والمؤهلة

= عمليتين عسكريتين الأولى استهدفت أورجواي، والثانية السيطرة على قناة بنما. وفي أواخر القرن ١٩ غزت كولومبيا عدة مرات، تلتها هايتي سنة ١٨٨٨م، ثم شيلي ١٨٩١م، ثم إعادة اجتياح نيكارجوا سنة ١٨٩٤م، ثم غزو كوبا على مدار ثلاث سنوات انتهت باستيلاء أمريكا عام ١٩٠١م على أراضي جزيرة جوانتانامو.

داع من دواعي الإصرار على تغيير النموذج التقليدي للإنتاج والتي كانت متوافقة مع الفكرة الاتحادية التي تم التعبير عنها صراحة في أول إعلان للدستور.

ولقد كان القطار من الإنجازات الجبارة التي ساهمت في تقليص المسافات والعمل على نقل المعلومة، خاصة في ظل وجود مساحات شاسعة مع توسع الولايات المتحدة الأمريكية نحو الغرب، كذلك عمل الهاتف والتلغراف نفس الدور.

بعد أن أصبحت الولايات قوة اندماجية متحدة داخليًا في بناء استغرق أزيد من قرنين سيكون أمامها مهمة التعامل مع المحيط القريب ومع الدور الجديد الذي ستلعبه في العلاقات الدولية بعد ذلك، وقد كان هناك اتجاهان يحكمان هذا التصور:

المدرسة الأولى ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون بعيدة عن التدخل المباشر في شؤون العالم بل إنها ينبغي أن تبقى كمنارة للديموقراطية تعطي المثال الأعلى الذي تهتدي به البشرية والنظم السياسية المختلفة. وأن القيم الأخلاقية والسياسية الأمريكية التي نشأت مع قيام الثورة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر سوف تفرض نفسها بالتالي بقوة المثالية وبحكم أن الإنسانية تتطلع دومًا نحو المثل العليا وأن هذه المثل تتوفر في الديمقراطية الأمريكية.

المدرسة الثانية، والتي ازداد دورها بعد الحرب العالمية الثانية ترى أن المثل العليا الموجودة في الديمقراطية الأمريكية يجب أن تنتشر، وأنه لا يمكن لها الانتشار بدون تدخل الدولة الأمريكية، وأن هذه المثل التي هي قناعات أخلاقية تاريخية إنما هي قناعات إنسانية عامة، لذلك فإن انتشارها هو في صالح البشرية. لذلك فإن المساعي التي تبذلها الدولة الأمريكية في سبيل نشر هذه المثل والقناعات إنما هي مسؤولية تاريخية.

ثانيًا: التجربة الأوربية: الدولة ضد الاندماج:

مرت التجربة الاندماجية الأوربية بمخاض عسير قبل الإيمان بمفهوم الاندماج الاقتصادي والاتحاد في مستويات دون سياسية، أو حتى سياسية لكن بضوابط محكمة تراعي وجود الدول التي تشكل هذا النموذج. فقد كانت الدولة محور الوجود السياسي بالمفهوم الهيجيلي السابق، والانتقال من النموذج الإقطاعي إلى النموذج الصناعي في الإنتاج جعل الأوربيين في وضع متقابل من الناحية المصلحية، وكان استمرار النزاع التقليدي بين القوى حول المصالح قاريًا قد انتقل ليشمل كل العالم وهو ما أدى بداهة إلى تنافر سياسي واقتتال عسكري على النفوذ والمصالح، إلى أن جاءت عوامل مستجدة تمثلت في بناء قيم ديمقراطية سليمة ووجود دواعي استراتيجية وجيوسياسية مستجدة إقليميًا ودوليًا عجلت بالانتقال من الدولة بالمفهوم التقليدي إلى الاندماج والاتحاد.

أ ـ عوامل التنافر في بناء الدول الأوربية:

• **تكريس البعد القومي المتشرذم:**

كانت أوروبا دائمًا مسرحًا لبناء دول في اتجاهات سياسية وإثنية مختلفة لم تصل إلى مستوى الاستقرار الجغرافي أو مفهوم الحد لأن البناءات التاريخية والثقافية والدينية عرفت تنوعًا وصراعًا كبيرًا على مر قرون طويلة، ولقد كانت المصالح المحرك الأساسي للتوسع الذي كان عقيدة بنيت عليها طبيعة العلاقات بين هذه الدول على الأقل منذ العهد النابليوني؛ لقد كان الشعار الذي سارت عليه الدول الأوربية هو ما قاله نابليون نفسه: «سياسة الدول هي في جغرافيتها». فقد شكل نابليون جبهة داخلية للدفاع عن النموذج السياسي الفرنسي وتوسيعه خارجيًا في كل أوروبا وهو ما عده دفاعًا عن الثورة التي قامت سنة ١٧٨٩م، ولم يكن الوحيد الذي يقدر مفهوم الثورة فقد كان البريطانيون قد تحكموا قبل ذلك في العرش وأقاموا نمطًا «ثوريًا» معينًا، لقد كانت الحاجة لتنميط السياسة بالثورة لفرض نموذج يحقق أكبر قدر من المصالح وهو ما كانت تراهن عليه كل الدول الأوربية آنذاك، لكن الطموح للهيمنة كان يجابه بتحالفات غير منطقية وغير قارة مما أدى بسوء التفاهم السياسي الكبير هذا أن يطول ويصل إلى مراحل متقدمة من الهمجية تمثلت في حربين عالميتين في القرن ٢٠. لكن قبل ذلك سعت الدول الأوربية الملكية لإزاحة نابليون من الواجهة الأوربية عبر تشكيل يعرف بدول الائتلاف

أو التحالف coalition الذي كان يجمع كل من النمسا وبروسيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وهو النموذج الذي سيحكم طبيعة العلاقات الأوربية والعلاقات الدولية بعد ذلك[1].

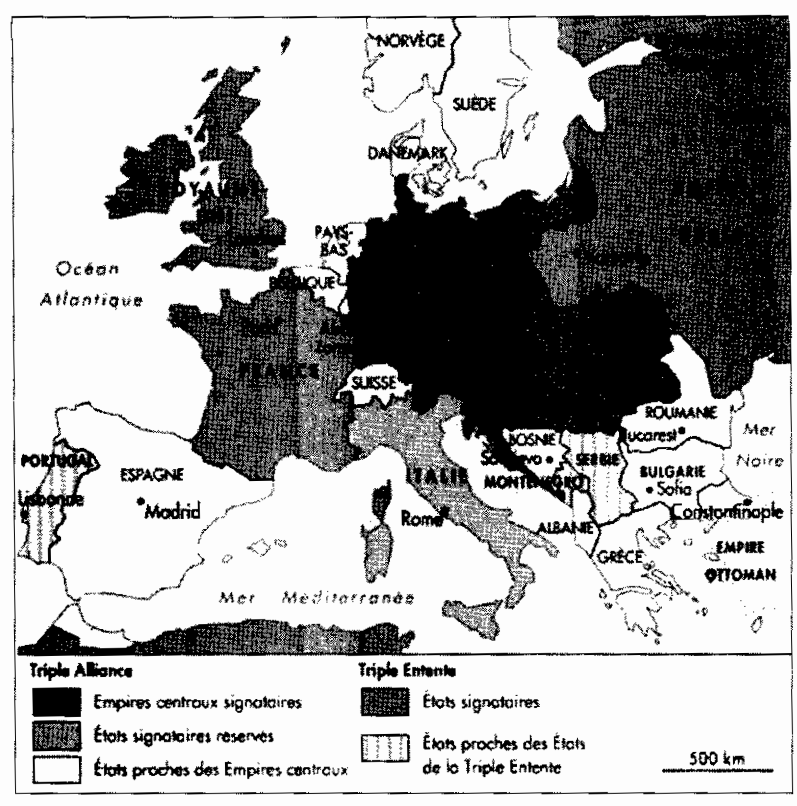
ودون الخوض في تاريخ العلاقات الدولية الأوربية خلال القرنين التاليين سيكون النموذج القائم هو محورية الدولة والصراع الذي ينتقل من مستوى إلى آخر من الناحية الاستراتيجية والذي يحقق تغييرًا على مستوى جغرافية الدول، الذي يؤثر بدوره على السياسة من جديد، فيما يمكن اعتباره دورة غير منتهية لصراع المصالح.

ومثال ذلك مثلًا النتائج التي جاءت بها الحرب العالمية الأولى بداية القرن ٢٠ كانت هي نفسها التي ستؤثر على مسار العلاقات الدولية للدخول في حرب جديدة:

---

(١) دارت ست حروب على الأقل بين الائتلاف ونابليون وهي:

- الحرب الهجومية الأولى على فرنسا ١٧٩٢ ـ ١٧٩٧م خسرت فيها كل من بروسيا والنمسا وإسبانيا أراض لصالح فرنسا.
- حرب الائتلاف الثانية بقيادة بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا والبرتغال ومملكة نابولي والفاتكان والامبراطورية العثمانية.
- عودة نابليون من الحملة ضد مصر والانقلاب عن السلطة سنة ١٧٩٩م.
- الحرب الثالثة ١٨٠٥م لطرد نابليون من هولندا وسويسرا.
- الحرب الرابعة ضد مملكة الراين ١٨٠٦م.
- الحرب الخامسة أو اجتياح إسبانيا بعدما كان نصب ملكا عليا من آله وثورة السكان ضده بمؤازرة بريطانيا، بعد هجومه الناجح تحركت النمسا في الغرب واضطر للعودة من شبه الجزيرة الإيبيرية.



خريطة ٢: أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى

لم تكن الخريطة الأوربية تستجيب دائمًا لمفهوم الصراع في إطار الائتلافات والأحلاف بل كانت أحيانًا قطاعية أو محدودة جغرافيًا بين قوتين أو أكثر، وقد انطبق عليها نفس الأمر؛ أي الصراع الذي لا يتحدد بمبادئ إيديولوجية أو سياسية قارة.

لقد كانت المحاولة الناجحة لبيسمارك لتوحيد الإقطاعيات الناطقة بالألمانية في عام ١٨٦٠م في دولة قومية إيذانًا بتعاظم المخاوف الأوروبية. فألمانيا الموحدة أثبت التاريخ أن طموحها

يصعب لجمه، ليتحول التاريخ الأوروبي منذ لحظة توحد ألمانيا إلى صراع لمنع صعود العملاق النائم أو خلق مناطق عازلة على حوافها تحول دون تمددها، وأصبحت ألمانيا المسألة الأساسية في أوروبا يتصارع على وقفها الفرنسيون غربًا في حربهم مع أسرة «هابسبورج» الحاكمة، وروسيا القيصرية شرقًا. ويبدو أن المخاوف الأوروبية تأكدت مع توالي السنوات، عندما انخرطت ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم انقسامها خلال الحرب الباردة[١].

لقد كانت الخريطة تتغير بالنسبة للدولة باعتبار القوة التي تستطيع أن تحققها لفرض رأيها على المستوى السياسي، والذي لم يكن سوى تعبير خفي عن مصالح الدول الاقتصادية التي استتبعت الهجمة الاستعمارية الكونية التي كانت بمثابة المنطلق لهذه الدول لبناء القوة، لكن الصراع على القوة والمصالح انتهى بهذه الدول إلى الصراع فيما بينها لتحقيق مكاسب أكثر آنية.

• **التضارب النظري:**

لقد جاءت الأفكار التي أنتجت الجيوسياسية كعلم قائم نابعة من هذه الحاجة، ولم يكن الأمر مفاجئًا كونه جاء بناء على التجربة الألمانية التي أنتجت مفهوم العرقية السياسية والانتماء الضيق ثقافيًا والتوجه نحو الهيمنة بهذا المنطق بعد الهزيمة في

---

(١) تابع بعض ما ورد في مثل هذه الآراء:

Brendan Simms, The Struggle for Mastery in Germany, 1779-1850, (Palgrave MacMillan, 1998).

الحرب العالمية الأولى. وقد قامت المدرسة الألمانية على اعتبار الدولة كالكائن الحي؛ تولد وتكبر وتصل إلى ذروة القوة ثم تتهاوى وتموت، ولكي تبقى على قيد الحياة يجب أن تتوسع وتقوي مجالها الجغرافي، أي لا بد للدولة من مجال للحياة. وقد رأت النظرية النازية أن الدول الكبرى تقتسم العالم بالتحالف وبتراتبية عرقية للشعوب، وبذلك قسم كارل هوشوفهر العالم إلى أربع مجالات:

- أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط الذي تهيمن عليه ألمانيا.
- المنطقة الأمريكية تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.
- منطقة آسيا وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية تهيمن عليها روسيا.
- منطقة آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي الشمالي تهيمن عليها حليفة ألمانيا أي اليابان.

تمركزت الآراء الجيوبوليتيكية في ألمانيا حول عدد من الموضوعات السياسية، أهمها فكرة الدولة العضوية، والمجال الحيوي، والحد العضوي القابل للتمدد والانكماش، وكان محور تفكير معهد ميونيخ أن قوة منطقة معينة أو ضعفها مرتبطة بموقعها وطبيعة حدودها.

وهو منطق كان يتم تصوره للعالم ولأوروبا والدور الألماني

داخله، لكن هل يعتبر ذلك تصورًا قائمًا على مفهوم الاندماج؟

لم تكن أفكار المدرسة النازية حلًا مقبولًا من طرف القوى والشعوب الأوربية لكونها كانت معيارًا للتعامل المتعالي أو الاستعماري ولم تقحم أي عامل عاطفي في بناء الاندماج أو الاتحاد.

لكن إن كان هناك حسنات للفكر النازي الجيوسياسي فهو أنه قد أعاد الاعتبار للفكر المصلحي والاستراتيجي الذي كان قد وجد بخلط الجغرافية بالاستراتيجية في مدرسة السويدي يوهان رادولف كايلن، وهو ما أدى إلى انتباه السياسيين لإعادة قراءة الجغرافيا الأوربية والمصالح المرتبطة بها.

ولم تكن عوامل التنافر والتباعد وحده السبب الذي دفعه لإعادة التفكير بل أيضًا لخلل الحلول الجذرية التي تبنتها كل جهة اتجاه الأخرى؛ الخلاصة التي انتهت إليها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية هي أن الحرب لن تحل المشاكل العالقة ولن تحقق الاستقرار ولا التنمية بل عكس ذلك أعطت الفرصة لقوى خارج القارة لاستعادة الهيمنة العالمية.

ب ـ أسس البناء الاندماجي الأوروبي:

قام الاندماج الأوربي على أربعة أركان أساسية شكلت مرتكزًا نظريًا لتجاوز مستوى الصراع وبناء فضاء منفتح على أشكال التعاون غير النمطية وغير التقليدية التي عرفتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول أن مزج هذه

التركيبة جاء لإعطاء الزخم الذي انتظرته أوروبا منذ مدة طويلة.

خارج العوامل الأربعة كان لعامل نفسي أساسي يتمثل في فقدان الزعامة الدولية لصالح قوى غير تقليدية أثر كبير على النسق الاندماجي الذي كان يتوخى الاتحاد بين الدول الأوربية لاستعادة الزعامة؛ لقد كانت الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى محور التقاطب العالمي بعد الحرب العالمية الثانية في حين أن أصل الصراع الأوربي سواء في الحرب العالمية الأولى أم الثانية هو تكريس تفوق متصارع حوله بين دول القارة الأوربية التقليدية.

- **عدم نجاعة الحرب في تكريس المصالح:**

لم تؤد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية أي دور في تقريب وجهات النظر أو انتصار حقيقي لطرف على آخر، لقد كانت الحرب عبارة عن عبث لا يؤدي إلى فرض الرأي السياسي أو الاقتصادي إلا بقدر قليل وبتكلفة بشرية كبيرة.

لقد جاءت نتائج الحرب بطريقة غير مسبوقة على الإنسانية وكانت تكلفتها باهظة جدًا؛ فقد تجاوز عدد ضحايا الحرب في العالم من العسكريين والمدنيين ٦٢ مليون نسمة أي ما يعادل ٢٪ من سكان العالم وكان نصفهم من المدنيين. يضاف إلى هذا العدد عشرات الملايين من الجرحى والمشوهين. وقد شهدت هذه الفترة تعديات خطيرة على حقوق الإنسان فمات الملايين من الأبرياء نتيجة للغارات الجوية وفي معسكرات الإبادة والتعذيب

زيادة على اعتقال الأطفال والنساء وارتكبت المجازر في حق العديد من الشعوب واستعملت ضدها الأسلحة الكيماوية والذرية. وهو أمر دفع الإنسانية إلى إعادة التفكير في قيمة الإنسان عبر تكريس هيئة دولية تهتم بكل المواضيع التي يمكن أن تؤدي إلى نفس النتيجة؛ أي: هيئة الأمم المتحدة.

لقد أدى هذا الوضع إلى إعادة التفكير في الدور الذي تحققه الحرب الشاملة في العلاقات الدولية عمومًا والعلاقات بين الدول الأوربية المتصارعة على وجه التحديد، فالحرب لم تنتج سوى المعطيات التالية:

- انهيار اقتصادي بتبعات استعمارية كبيرة ومكلفة سرعان ما اضطرت الدول الأوربية إلى التخلي عن أدوارها التقليدية.

- التخلي عن الريادة السياسية والاقتصادية العالمية.

- تراجع قيم الليبرالية التقليدية وانتعاش بدائل نظرية جديدة.

- **عامل تكريس الديمقراطية كنمط نهائي:**

لا شك أن الديمقراطية كفهم وممارسة أحيانًا كانت قد تشكلت كوعي منذ مدة طويلة، فالقرن التاسع عشر هو الذي أدى إلى تشكيل الحداثة العلمية والفلسفية والصناعية والسياسية لأوروبا. وهو الذي جعلها تتفوق على كل النطاقات الحضارية الأخرى؛ كالصين والهند وروسيا، وبالطبع العالم العربي الإسلامي. إنه القرن العظيم، قرن القوميات أو تشكل الدولة القومية الحديثة في فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا... إلخ. ويبتدئ

هذا القرن بهزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو الشهيرة عام ١٨١٥م، وينتهي باندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م. في أثناء هذا القرن تشكلت الحداثة السياسية عن طريق تبني النظام الديمقراطي وإعطاء حق التصويت العام للشعب، ولكن هذا التصويت على أهميته ظل محصورًا بالرجال البالغين دون النساء، يضاف إلى ذلك أن الطبقات الفلاحية والعمالية والشعبية كانت محرومة من التصويت إلى حد كبير، ولم تسهم في الحياة العامة إلا بشكل تدريجي، ولم تحصل على حقها في التصويت إلا على مراحل[1] أهمها ما تحقق مع الاندماج وفرض في خضمه طيلة الفترة التي تلت توقيع اتفاقية روما سنة ١٩٥٢م.

ولكن الشيء المهم هو أن الحكم أصبح دستوريًا وقانونيًا، على الأقل في إنجلترا، أعرق ديمقراطية في العالم. ويمكن القول إن فرنسا لحقت بها بعد الثورة الكبرى عام ١٧٨٩م، وبخاصة بعد ثورة عام ١٩٤٨م حيث أعطت حق التصويت للشعب، ولكن دون النساء. أما في البلدان الأخرى كالنمسا وإسبانيا وإيطاليا فقد ظل الحكم مطلقًا استبداديًا لفترة طويلة إضافية. وفيما يخص إسبانيا لم يصبح ديمقراطيًا إلا بشكل متأخر جدًا: أي بعد موت فرانكو عام ١٩٧٥م.

مسألة بناء قيم ديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية كان عاملًا حاسمًا في تبني نهج الاندماج والسير به قدمًا، لقد كانت

---

(١) Pierre Milza Bernstein Bernstein, **Histoire du XXème siècle, editeur Hatier, 1995.**

بعض الدول الأوربية ديمقراطية المبنى لكن بعضها كان غير تام البناء الديمقراطي، ومجمل الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية كانت من الطينة الأولى كفرنسا وبريطانيا، وبذلك استطاعت أن تفرض أجندة الدمقرطة أوروبيًا ولو على حساب النموذج البديل؛ أي النموذج الاشتراكي الذي كان يرتكز بدوره على نمط ديمقراطي حسب ما كان يزعم، وكان يسميها الديمقراطية الاشتراكية.

ولقد كانت الديمقراطية منتقاة في كثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية ففي ألمانيا وفي علاقة الدستور بالأحزاب السياسية تم التنصيص أن الأحزاب التي يشكك في ديمقراطيتها يمكن منعها بناء على طلب تتقدم به الحكومة. وعندما تتبين الحكومة أن أحد هذه الأحزاب يشكل خطرًا على النظام الديمقراطي وتتشكل لديها القناعة بأن منعه ضروري، فيمكنها في هذه الحال تقديم طلب بحظر هذا الحزب. أما قرار المنع بحد ذاته فهو محصور بالمحكمة الدستورية العليا. وبهذه الطريقة يمكن تفادي خطورة أن تقوم الأحزاب السياسية الحاكمة بمنع أي حزب يعارضها، أو يشكل خطرًا سياسيًا منافسًا لها[1] وينطبق نفس الأمر على الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية باعتبار أن الديمقراطية الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية ارتكزت على فصل الدين عن السياسة بشكل يتراوح بين نموذج وآخر:

(١) راجع القانون الأساسي الألماني لسنة ١٩٤٩م.

ـ النموذج الذي يعتبر الدين منافسًا لمفهوم مماثل هو ديانة الدولة الحديثة وهو مفهوم العلمانية وبالتالي يجعل من الدين مجالًا مستقلًا لا تربطه أي علاقة بالسياسة ومؤسسات الدولة الرسمية وهو النهج الذي تبنته فرنسا مثلًا[١].

ـ النموذج الذي يقتصر على حماية علمانية مؤسسات الدولة الأساسية، ويجعل الفضاء الاجتماعي مجالًا خاصًا واجب الاحترام انطلاقًا من قيم الحرية العلمانية نفسها وهو النموذج البريطاني مثلًا.

لقد استطاعت الدول الأوروبية عندما ارتكزت على قيم ديمقراطية ثابتة أن تؤسس لنماذج متجانسة سياسيًا، وهو الشرط الأساسي الذي يتطلبه الاندماج، فإن كان المفروض أن التكامل له طابع اقتصادي بحيث يعتمد على اختلاف الإنتاج من دولة لأخرى ومبدأ التخصص فإن الاندماج يقوم على تماثل في الأنساق السياسية ولا سيما الاعتماد على آليات الديمقراطية التي تتيح عدة إيجابيات:

ـ مبدأ الشفافية الذي يحقق الوضوح في الممارسة السياسية والاقتصادية.

ـ مبدأ المحاسبة الذي يقتضي تتبع السياسات والسياسيين الذي فشلوا في تكريس ما عاهدوا به.

---

(١) مثلًا تم حظر غطاء الوجه في الأماكن العام (Projet de loi interdisant la dissimulation du visage dans l'espace public) تم عرضه على ١٤ سبتمبر ٢٠١٠م، بخصوص حظر أغطية الوجه الكاملة مثل النقاب، والبرقع وأي أغطية كاملة تخفي معالم الوجه بالكامل، في الأماكن العامة.

ومعلوم أن غطاء الرأس الكامل تدعو إليه بعض الديانات ولا سيما الدين الإسلامي.

ـ مبدأ المتابعة والتقييم لتحديد المسؤوليات.

ـ مبدأ الفعالية الذي يستتبع الاعتماد على الآليات الأكثر جاهزية ومردودية.

ـ مبدأ الشراكة الذي لا يجعل من السياسات طموحات ذاتية بل في إطار مؤسساتي واضح.

لم تكن الديمقراطية شكلًا داخليًا وذاتيًا أوربيًا بل كان العالم يغلي بين نموذجين سياسيين يحاولان السيطرة على أوروبا، وكان اللجوء إلى الاندماج وإحياء القوة الرأسمالية الكامنة بسبب الأثر الفظيع الذي تسببت فيه إنسانيًا، بينما لم يكن العدو سوى النموذج الاشتراكي الذي لم يكن قد لطخ يديه بأي حرب واعتبر آنذاك نموذجًا نقيًا ومقبولًا وإنسانيًا.

- **عامل المحيط الإقليمي والدولي:**

«لقد كانت الحرب الباردة السبب الرئيسي الذي يفسر ازدهار العلاقات الداخلية للمجموعة الأوربية، فمن جانب أول كان الاتحاد السوفياتي كقوة حاضرة بقوة موجودًا على أطراف القارة ووسطها واضطر الديمقراطيات الغربية للاتحاد لمواجهة التهديد المشترك. لم تعد فرنسا وبريطانيا وألمانيا تتوجس من بعضها البعض بالقدر الذي كان فيه التوجس من الاتحاد السوفياتي، وكان دور حلف الناتو من جانب آخر؛ كدرع تم فرضه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حاسمًا باعتبار أنه ساهم في دفع الأذى الوشيك على الديمقراطيات الغربية، لم يحم

الحلف الدول الأوربية من الاتحاد السوفياتي فقط بل أيضًا من أي هجوم من دولة أوربية ضد أخرى. يظهر أنه من غير حماية أمريكية أو تهديد سوفياتي كان من المستبعد تحقيق الاندماج الأوربي[١].

يظهر أن الوضع الأوربي «صادف» عدة محددات إقليمية دفعت إلى تكريس التوجه نحو تقوية الدول الأوربية وعلى رأسها مسألة الأمن، أي أن الإنسانية لم تكن مستعدة للدخول في حرب يظهر بجلاء أنها ستتطور في نسق متسارع من الناحية التقنية العسكرية وحتميتها هو الدمار الشامل والكلي لكل الجنس البشري. ثم هناك عامل الصراع؛ ففي الوقت الذي استطاعت فيه الإنسانية أن تتجاوز مفهوم الحرب المباشرة والدخول في حرب باردة بأسس واضحة ومتوافق عليها ضمنيًا فإنها لم تتجاوز مسألة التقاطب.

والحقيقة أن التقاطب أصبح لأول مرة في أوروبا يرتكز على أسس فكرية وتجاوز مفهوم المصالح بالطريقة التقليدية التي جعلت من أوروبا مسرحًا لصراع على المصالح بدون ثبات في النهج السياسي والتحالفات، وهو ما أدى إلى ظهور النزعة الوطنية المتطرفة كبديل نظري في غياب تصورات فعلية قابلة لاحتواء

---

(١) Mearsheimer (j), «Back to the future. Instability in Europe after the cold war».

ذكره:

Dario Battistella, Theories des relations internationales, 2eme edition, science po les presses, 2006, p 359.

المصالح خارج المنطق النفعي، فالمصلحة لا بد أن تتغلف أيضًا بالقبول الفطري باعتبار أن الإنسان في حاجة دائمة للإحساس بالنفعية والعطاء والإحسان.

ليس ذلك فحسب بل على عكس ما حدث في الحرب العالمية الأولى، فإن المنتصرين في المعسكر الغربي لم يطالبوا بتعويضات من الأمم المهزومة، بل وضعت خطة أنشأها وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال، والتي سميت «برنامج التعافي الأوروبي» والمشهور بمشروع مارشال، حيث طلب الكونجرس الأمريكي أن يوظف مليار دولار لإعادة إعمار أوروبا، وذلك كجزء من الجهود لإعادة بناء الرأسمالية العالمية، ولإطلاق عملية البناء لفترة ما بعد الحرب.

- **عامل الثقة:**

كانت هناك آليتان لضمان الثقة بين الدول الأوربية التي كانت قد خرجت لتوها من حربين عالميتين على أساس اختلافات كبيرة حول المصالح المرتبطة أساسًا بالجانب الاقتصادي؛ الآلية الأولى هي آلية عسكرية صرفة تمثلت في حلف شمال الأطلسي. والآلية الثانية هي آلية اتفاقية تمثلت في توقيع اتفاقيتين مهمتين هما اتفاقية الفحم والصلب واتفاقية الأوراتوم.

الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community)، وهي أول منظمة تستند إلى مبادئ أعلى من مبادئ القوميات أو الدول، وقد كان وزير الخارجية الفرنسي

روبرت شومان أول من اقترح تأسيس الجماعة في ٩ مايو ١٩٥٠م باعتبارها وسيلة لمنع اندلاع حرب جديدة بين فرنسا وألمانيا، حيث أعلن أن هدفها «ليس جعل الحرب غير ممكنة التصور فحسب، بل جعلها مستحيلة ماديًا»[١].

وقد تم تأسيس الجماعة رسميًا بموجب معاهدة باريس لسنة ١٩٥١م، وتم توقيعها من طرف فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا، بهدف أن تقوم الجماعة بإنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب. وقد كان من ذلك أهمية هذا التوجه وتعبير جعل الحرب مستحيلة وارد بالرغبة الأوربية في إمكانية الاطلاع على برامج التصنيع التي لها علاقة بالصناعات الحربية. وهو ما دفع الدول الغربية لتوقيع اتفاقية الأوراتوم، وهي توأم الاتفاقية الأولى بدأ التحضير لولادتهما في مؤتمر فينا سنة ١٩٥٥م وتحددت ملامحهما القانونية في معاهدة روما سنة ١٩٥٧م وكان ظهورهما إلى الوجود دفعة لحركة الوحدة الأوروبية التي أصيبت بنكسة مؤقتة عندما اعترضت فرنسا سنة ١٩٥٤م على مشروع الرابطة الدفاعية الأوروبية[٢].

وعندما كان المتفاوضون من الدول الست يبذلون جهودهم للوصول إلى اتفاق حول قيام كل من السوق المشتركة والأوراتوم

---

(١) ذكر في الموقع الإلكتروني: http://www.ena.lu/?lang=2&doc=16399

(٢) مصطفى كامل السيد، التكامل الذري في أوروبا، السياسة الدولية، أبريل ١٩٦٨م. منشور بالأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=212767&eid=1822

كان هناك عديد من العوامل توحي بأن تجربة التكامل الذري هذه ستحقق لأوروبا الغربية الكثير ليس في ميدان التعاون الذري وحده وإنما في ميدان التوحيد السياسي أيضًا، من هذه العوامل؛ أولًا، أن ميدان الطاقة الذرية ميدان جديد ليست به مصالح قومية راسخة يصعب التوفيق بينها على عكس الميدان الاقتصادي أو حتى ميدان الفحم والصلب، إلا أن هذا العامل قد أثبت عدم صحته فيما بعد بسبب عمل فرنسا على إنشاء قوة ذرية مستقلة وإحجام المؤسسات الصناعية الخاصة في ألمانيا الغربية عن قبول أي إشراف من جانب سلطات الرابطة على نشاطها عندما يتصل بميدان الطاقة الذرية.

ثانيًا، مشكلة مصادر الطاقة في أوروبا، فالخوف في أوروبا من ازدياد الحاجة إلى مصادر الطاقة في الوقت الذي لا يزيد فيه إنتاج الفحم بالشكل الملائم، كما أن احتمال الحصول على بترول الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه أوروبا ليس قائمًا دائمًا؛ فهناك حاجة إلى استيراد كميات متزايدة من مصادر الطاقة من البترول والفحم، وهذا يلقي أعباء باهظة على موازين المدفوعات. لهذا نظرت الدول الأوروبية بأمل إلى استغلال الطاقة الذرية في الأغراض الصناعية إلا أن التكاليف الباهظة لإنتاج الكهرباء الذرية فضلًا عن فيضان مصادر الطاقة الذي واجهته أوروبا بعد قيام الأوراتوم قد قلل من أهمية الرغبة في الحصول على الكهرباء الذرية.

ثالثًا، الوفورات الهائلة التي يحققها التعاون الذري بين

الدول الست إذا ما قورنت بالنفقات الهائلة التي لا بد من أن تتحملها كل دولة إذا قامت بالأبحاث الذرية «خصوصًا الأساسي منها» باستعمال مواردها القومية وحدها[1].

عملية بناء الثقة ليست مسألة نمطية أو تقنية بل كانت مسألة قائمة على أعمال اتفاقية مركزة في ميادين أساسية تحقق قدرًا من الرقابة الجماعية دون التدخل المباشر أو اللجوء إلى الحرب من جديد.

تقنيًا بدأت أوروبا في توقيع اتفاقيات لتعزيز درجات التجاذب أو الاندماج والتكامل، وهي مسألة ترتبط بالدراسات التقنية الاتفاقية التي تطورت لتصبح اتحادًا أوروبيًا سنة ١٩٩٣م باتفاقية ماستريخت، ثم ما لبث أن تطور الإطار الاتفاقي إلى مستوى قانوني أكثر اندماجًا وتكاملًا لدرجة الحديث عن دستور أوروبي، وهو أمر مع جدته وحداثته يحيلها للتأمل بين التجربتين الأمريكية والأوروبية.

---

(١) نفس المرجع السابق.

خاتمة الفصل الثاني

تتشكل التجارب الإنسانية من نماذج متعددة منها ما يتميز بالنجاح ومنها ما يتميز بالفشل، والنهل من التجارب الناجحة مسألة ضرورية وحتمية، لذلك في موضوع الوحدة هناك التجربتان الناجحتان لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي؛ وهما مثالان متشابهان في النتيجة مختلفان في البناء؛ من جهة كانت التجربة الأمريكية نموذجًا للدولة التي تتماهى مع بناء الوحدة، ومن جهة أخرى استدعى الاتحاد الأوربي الاستفادة من الترهل الذي لحق الدولة لبناء فضاء مندمج يروم الوصول إلى التجربة الأمريكية في الأساس.

لقد كانت التجربتان ملهمتان من الناحية النظرية؛ ففي حين يعتبر عامل المحددات الاستراتيجية حاسمًا في التجربة الأولى كان لعوامل أربعة نفس الأثر؛ وهي عامل الثقة والبنية الديمقراطية والاستجابة الاستراتيجية مع المحيط والقوى الدولية واستعمال

الأدوات السلمية للتواصل خارج الفضاء المرتبط بالدولة والذي يهم الأطراف التي من المفترض أن تشكل وحدة معينة.

فما هي خصوصيات التجارب العربية تبعًا لذلك؟

الفصل الثالث

البعد الجماعي لتحرير التجارة العربية
اندماج بلا إرادة

المستوى الذي كانت تدور في فلكه مسألة الوحدة العربية يتجاذبها نمطان؛ من جهة التصريح بسقف أعلى يتمثل في بلوغ الوحدة نفسها، وممارسة عملية لا ترتبط بمفهوم الوحدة، بل بأنماط تقنية تضبطها مقررات اتفاقية دولية انعكست في صورة اتفاقات محلية ذات طبيعة تقنية شرذمتها الوقائع والتضارب الذي كان يهم العديد من المستويات النظرية المرتبطة أساسًا ببناء الدولة نفسها التي كانت في تضاد مع مفهوم الوحدة.

لقد كانت التجربة الجماعية العربية لبناء وحدة اقتصادية حلمًا يتم التصريح به إعلاميًا توازيه ممارسة عملية غاية في التضارب والتباعد، لكن ذلك لا يعني أن كل التجربة كانت فاشلة بل إن من رحمها خرجت مسارات التطور التي اعتمدت أسلوب الإقليمية كبعد جديد في تكريس الاتحاد بعيدًا عن الوحدة

المنشودة. لكن حتى على هذا المستوى سيكون من الصعب الحديث عن إبداع عربي.

قد يكون تحرير التجارة بين الدول العربية هدف بسيط بالنظر إلى الحلم الكبير الذي راود العديد من القادة والمثقفين والشعوب العربية والمتمثل في الوحدة العربية الشاملة، لكنه مع ذلك هدف يتماشى مع الواقع الذي تعيشه هذه الدول في إطار المحيط الدولي الجديد، أي أنه لم ولن يستطيع تجاوز عقبات التحول المستحيل نحو التكامل لاعتبارات متعددة منها ما يرتبط بطبيعة التصور التقني له، ومنها ما يرتبط بتصور الوحدة في البعد الثقافي بعيدًا عن القدرة على التحكم فيها.

تنهل الوحدة العربية من أدبيات غير واقعية وتستهدف جوانب تقنية متضاربة ومتناقضة.

I ـ المرتكزات الحضارية والمحطات الأولى لتحرير التجارة العربية:

أولًا ـ الإطار الحضاري للوحدة العربية:

يمكن التمييز في هذا الإطار بين المستوى الفكري والمستوى العملي.

١ ـ المستوى الفكري:

يرى البعض أن الحركة القومية العربية نشأت في أوساط الجمعيات الثقافية كرد على سياسة التتريك (نسبة الى تركيا)

بالدعوة إلى التعريب والعروبية. في حين أن التعريف الأدق للأمة بمعناها الحديث صاغه الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (توفي ١٩٠٢م) في كتابه «أم القرى» الذي دافع فيه عن حق العرب بالخلافة. وكان جمال الدين الأفغاني أول من استعمل عبارة الأمة العربية في العصر الحديث، كما يعتبر كتاب نجيب عازوري «يقظة الأمة العربية» (١٩٠٥م) من جهة أخرى إحدى أوائل المحاولات الفكرية في المجال القومي العربي، وقد انطوت أطروحته على إقامة إمبراطورية عربية دستورية وعلمانية[١].

ظهر بعد ذلك جيل من المفكرين كان أبرزهم رشيد رضا الذي اشترك في تأسيس حزب اللامركزية المناوئ للسلطة العثمانية المركزية سنة ١٩٠٨م، كما أسس جمعية شبه سرية أسماها «جمعية الجامعة العربية»، وقد شاطره أفكاره شكيب أرسلان. وقد برزت إلى جانب ذلك العديد من الاتجاهات الفكرية تمثلت أساسًا في آراء محمد كرد علي في كتابه «الإسلام والمدنية العربية» وعبد الرحمٰن البزار وأفكار أخرى متعلقة بأسس الحكم كما كان الشأن بالنسبة لعلي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم»، وقسطنطين زريق في كتابه «الوعي القومي».

---

(١) جميل قاسم، الأمة... والأمة العربية: دراسة انتروبولوجية. سياسة مقارنة: مجلة الوحدة ع ٨٩، فبراير ١٩٩٢م، ص١٤ ـ ١٥ ولا يخفى أن مثل هذه الأفكار لا تخلو من أهداف إثنية تستهدف إقامة مبدأ المواطنة الذي يضمن المساواة بين المذاهب والديانات، ولا أدل على ذلك بروز الدعوات القومية كفكرة الأمة اللبنانية والأمة العراقية والأمة السورية ودعوات ثقافية انعزالية كالفرعونية والفينيقية، انظر هذه الفكرة الأخيرة في نفس المرجع، ص١٥.

غير أن الفكرة القومية ستعرف مع ساطع الحصري في كتابه «آراء وأحاديث في الوطنية القومية»، وزكي الأرسوزي في كتابه «العبقرية العربية في لسانها» طفرة جديدة خاصة مع تأسيس هذا الأخير لـ«عصبة العمل القومي» مع مجموعة من المثقفين السوريين واللبنانيين سنة ١٩٣٣م[١]، تلتها أفكار ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث[٢].

لقد أدت الانتكاسات التي تعرضت لها حركة القومية العربية منذ ١٩٨٧م إلى مراجعة نقدية لتراث المرحلة السابقة، وتمركز البحث حول ضرورة دراسة الوحدة بوصفها عملية سياسية قبل أن تكون قضية إديولوجية، وبرزت بذلك الاتجاهات التالية:

١ ـ اتجاه يدعو إلى ضرورة التعرف على القوانين العامة في العمل الوحدوي وغرسها في عقل المواطن العربي.

٢ ـ اتجاه يهتم بالأقليات وبضرورة إفساح المجال لها للمشاركة في العمل القومي.

٣ ـ اتجاه يؤكد على إيجاد المناخ الديمقراطي.

٤ ـ اتجاه يركز على النهج الوظيفي في التعامل مع الوحدة، خاصة بعد ظهور التكتلات الإقليمية العربية[٣].

---

(١) عبد الإلـه بلقزيز، «نشأة الحركات السياسية القومية ونمو الفكرة الوحدوية بين الثلاثينات والأربعينات»، مجلة الوحدة، العدد السابق، ص٣٦.

(٢) جميل قاسم، المرجع السابق، ص ١٦ ـ ١٨.

(٣) محمد سعد أبو عامود، «إشكالية العلاقة بين الوحدة والديمقراطية في الفكر السياسي العربي»، مجلة الوحدة، العدد السابق، ص٤٤.

٥ ـ ويمكن إضافة اتجاه يركز على العوامل الخارجية خاصة القوى العظمى، وهو اتجاه مختلط بين الأفكار القومية والتيارات الإسلامية.

٢ ـ المستوى العملي:

انتقلت الوحدة العربية من الإطار الفكري إلى المجال العملي في مستويين، الأول عبر عنه تأسيس بعض الهيئات السياسية ذات الطابع القومي كما الحال لحزب البعث الذي كان تأسيسه إعلانًا عن انتقال الممارسة القومية من المجال النظري إلى مجال التأطير السياسي، وهو الأمر الذي تأكد بعد اتحاده بالحزب العربي الاشتراكي، كما لعبت حركة القوميين العرب دورًا مماثلًا اعتبارًا لأنها نشأت من واقع هزيمة ١٩٤٨م. إضافة إلى هاتين الحركتين نشأت جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥م رغم أن هناك من يرى أن الجامعة نشأت لتمييع فكرة الوحدة العربية[١].

أما المستوى الثاني فيتعلق بالتجارب الوحدوية العربية، والتي كان أولها الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا.

ثانيًا ـ المحطات الأولى لتحرير التجارة العربية:

بدأت هذه المحطات قبل وجود جامعة الدول العربية وتعززت بوجودها.

---

(١) راجع في هذه الفكرة الأخيرة: نجدت فتحي صفوة، «موقف بريطانيا من تأسيس الجامعة العربية»، الباحث العربي، العدد ١٦، يونيو ١٩٩٨م، ص١١٢ ـ ١٢١.

١ ـ العلاقات التجارية قبل جامعة الدول العربية:

يرى الأستاذ محمد لبيب شقير في دراسته التاريخية الموسعة «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها» (١٩٨٦م)، أنه في ظل الحكم العثماني كان هناك نوع من التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية كان نتيجة لتوحيد الرسوم الجمركية المطبقة من طرف هذه الأقطار وغيرها من الولايات العثمانية في مواجهة الدول الأوربية الصناعية، ويستشهد الدكتور شقير بمراجع أجنبية منها ما كتبه المؤلفان هاملتون جب وهارولد برين من أن «التبادل التجاري بين الأقطار العربية في ظل الامبراطورية العثمانية كان يشمل السلع الزراعية والمواد الأولية والسلع المصنعة وغير المصنعة»، وأن تبادل تلك السلع لم يخضع إلا لرسوم جمركية بالغة الضآلة، وتتميز بانعدام القيود الإدارية والنقدية مما يسر التبادل التجاري وأدى إلى نوع من التكامل الاقتصادي كان يشمل منطقة جغرافية شاسعة.

ويدلل ـ من جهة أخرى ـ على رجاحة هذا الرأي بكون اتفاقية ١٨٣٨م التي فتحت الطريق لعملية إدماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمية كانت سببًا في التجزئة القطرية وتحويل الاقتصاديات الوطنية إلى التبعية[١].

(١) عبد الله يوسف الحمر، «تحديات السوق العربية المشتركة»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٣٠، غشت ٢٠٠٠م، ص١٠.

٢ ـ العلاقة في إطار جامعة الدول العربية:

بعد إنشاء جامعة الدول العربية أقر مجلسها الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٥٣م اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم العبور (الترانزيت) بين الدول العربية الأعضاء. واستهدفت هذه الاتفاقية إعفاء المنتجات الزراعية من رسوم الاستيراد الجمركية، كما أقرت معاملة تفضيلية للمنتجات الصناعية الوطنية الناشئة حين طبقت عليها تعريفة جمركية منخفضة بنسبة ٢٥٪ من التعريفة المطبقة في الدول المستوردة.

أعقب ذلك إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٥٧م، وقد عمل مجلس الوحدة بعد ذلك على تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في اتفاقية ١٩٥٣م. وتحقيقًا لهذا الهدف أصدر المجلس في دورته العادية الثانية (غشت ١٩٦٤م) قرارًا بإنشاء السوق العربية المشتركة استهدفت تحرير السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء بصورة تدريجية فيما يخص الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والقيود الإدارية، وذلك استنادًا إلى القوائم الخاصة بالسلع.

ـ الملحقة باتفاقية ١٩٥٣م، مع إقرار معاملة تفضيلية للسلع الأخرى[1].

II ـ المسار الجديد لتحرير التجارة العربية:

تعد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (الاتفاقية) الموقعة في تونس في ٢٧ فبراير ١٩٨١م الإطار

(١) نبيل كحالة، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: رؤية مستقبلية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١، يونيو ٢٠٠٠م، ص٢٢٧.

القانوني الحالي الذي تنتظم في إطاره تحرير التجارة بين الدول العربية. وقد عرفت محطتين أساسيتين: الأولى تتمثل في الاتفاقية في حد ذاتها، والثانية تهم البرنامج التنفيذي المعتمد لتطبيقها والصادر في ١٧ فبراير ١٩٩٧م[١]، ومن خلالهما يمكن مقاربة المسار الجماعي لتحرير التجارة بين الدول العربية.

يمكن اختزال مجمل الإجراءات التي جاءت بها كل من الاتفاقية والبرامج التنفيذي في جانبين:

أولًا ـ الإجراءات الأساسية:

تنحصر هذه الإجراءات في اثنين يتضمنان إجراءات فرعية.

١ ـ إنشاء منطقة عربية كبرى للتبادل الحر[٢]:

تلتزم الدول العربية الأطراف باستكمال إنشاء منطقة عربية كبرى للتبادل الحر خلال عشر سنوات ابتداء من ٠١/٠١/١٩٩٨م إلى ٣١/١٢/٢٠٠٧م، وقد وضح ذلك البرنامج التنفيذي بتنصيصه على أن تلتزم «الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بالانتهاء من إقامة منطقة عربية كبرى للتبادل الحر في غضون عشر سنوات ابتداء من فاتح يناير ١٩٩٨م»[٣].

---

(١) أعلن المغرب تطبيقه لهذا البرنامج ابتداء من ١٣ يناير ١٩٩٨م.

(٢) دأبت التسميات الرسمية والمهتمين على تسميتها «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

(٣) الفقرة ٢ من العنوان أ من البرنامج التنفيذي.

تستهدف هذه المنطقة «تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود الجمركية المختلفة التي تفرض عليها»[1]، وبذلك فالتحرير يهم حذف الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

- على مستوى الحواجز الجمركية:

يطبق التخفيض التدريجي بنسبة ١٠٪ من الرسوم الجمركية وكذلك الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي كانت نافذة في ٣١/١٢/١٩٩٧م، علمًا أن هناك ثلاثة أنواع من هذه الرسوم:

- رسوم وضرائب استيراد مكملة تفرض على السلع ذات المنشأ العربي المستوردة، ولا تفرض على السلع المماثلة المنتجة محليًا، مما يشكل حماية إضافية لصالح السلع الوطنية أمام منافسة مثيلتها المنتجة في دول أخرى من الدول العربية أعضاء المنطقة.

- رسوم وضرائب تفرض على السلع المستوردة بنسب أعلى من تلك المفروضة على السلعة الوطنية المماثلة.

- رسوم الخدمات التي تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة المستوردة وقد تكون تصاعدية أحيانًا، والأصل في هذا الرسم أن يكون مطابقًا ومحددًا بحيث يغطي التكلفة الفعلية للخدمة حتى لا تكون له آثار حمائية للسلعة المثيلة المنتجة محليًا[2].

---

(١) المادة ٢ من الفصل الأول من الاتفاقية.

(٢) انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، «التعاون الاقتصادي العربي: منطقة التجارة =

ـ بالنسبة للقيود غير الجمركية: وهي القيود التي عرضتها الاتفاقية بأنها «التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردان لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتتمثل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد»[1]، وهي إجراءات غير قانونية و«كل المنتجات العربية المتبادلة في إطار البرنامج التنفيذي ى تخضع لأي إجراء من هذا القبيل مهما كانت التسمية التي تعطى لها»[2].

ـ يمكن، إضافة لذلك، للدول الأطراف الاتفاق على التحرير الفوري لأية سلعة قبل نهاية فترة التنفيذ، أو الإسراع بتطبيق أي كفاءات تقليص المدة الخاصة بالجدول الزمني المحدد في البرنامج.

٢ ـ معاملة السلع العربية:

يمكن ملاحظة ثلاثة أنواع لمعاملة السلع العربية، إضافة لما سبق ذكره وهي:

أ ـ تعامل السلع موضع التبادل في إطار البرنامج التنفيذي معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ

= الحرة العربية الكبرى»، جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شتنبر ٢٠٠٠م، ص٣.

(١) الفقرة الثانية من المادة الأولى، وهو نفس التعريف الذي تبناه البرنامج التنفيذي في الفقرة١ من العنوان ج.

(٢) الفقرة ٢ من العنوان ج من البرنامج التنفيذي.

والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية[١].

ب ـ يستند البرنامج التنفيذي إلى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المرتبطة بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق ومعالجة خلل ميزان الأداءات (المدفوعات) المشتركة الناجمة عن تطبيق البرنامج[٢].

ج ـ أقر البرنامج معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموًا (طبقًا لتصنيف الأمم المتحدة إضافة لدول فلسطين)، على أن تتقدم الدول العربية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب يوضح طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية المقترحة لها ليوافق عليها المجلس[٣].

ثانيًا ـ الإجراءات المصاحبة والإجراءات التكميلية:

الإجراءات المصاحبة هي إجراءات توازي الإجراءات الأساسية وترتبط بها، وهي تهم قواعد المنشأ للسلع العربية وطلب الاستثناءات والرزنامة الزراعية. أما الإجراءات التكميلية فتتمثل أساسًا في مسألة المراجعة والمتابعة ومبدأ التشاور وحل النزاعات.

---

(١) الفقرة ٤ من العنوان أ من البرنامج التنفيذي.

(٢) الفقرة ٥ من العنوان أ من البرنامج التنفيذي.

(٣) انظر: العنوان ج من البرنامج.

١ ـ الإجراءات المصاحبة:

*** قواعد المنشأ.**

طبقًا لمقتضيات البرنامج التنفيذي[١] تم تشكيل لجنة لتحديد قواعد المنشأ للسلع العربية[٢]، وطبقًا للاتفاقية «يشترط لاعتبار السلعة عربية ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها، وتخفض إلى ٢٠٪ كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية، ويقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا»[٣]، كما «يجوز لأية دولة أخرى أن تطلب إلى المجلس خفض النسبة المشار إليها إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد المنتج»[٤].

وقد زكت مقتضيات قواعد المنشأ الملحقة بالاتفاقية هذه النسب وفصلت الجوانب الأخرى في ٢٢ قاعدة منها: التعاريف، ومعيار المنشأ، وأسس احتساب القيمة المضافة، وقواعد المنشأ التراكمي، والمنتجات المحصل عليها كليًا، والعمليات الثانوية، وإثبات المنشأ، والنقل المباشر، والتعاون الإداري وتسوية النزاعات.

---

(١) الفقرة ٣ من العنوان هـ.

(٢) انظر: العنوان د، قبل تشكيل هذه اللجنة أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قواعد منشأ انتقالية تستند على الاتفاقية ـ القرار رقم ١٢٦٩ ـ وقد استندت مهمة إعداد قواعد المنشأ للسلع الصناعية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية ـ الدورة ٥٧.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

* **الاستثناءات.**

نصت الاتفاقية على أنه «يجوز لأية دولة أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منها، وذلك بصفة مؤقتة لضمان إنتاج محلي معين، على أن يقر المجلس ذلك وللمدة التي يحددها»[(١)].

وقد أقرت القواعد والضوابط التالية لطلب الاستثناء:

١ ـ تقدم الطلبات فقط من طرف الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج، ويتضمن الطلب المبررات والظروف الداعية له.

٢ ـ يجب أن تكون السلعة منتجة محليًا أو في أحد الدول الأعضاء.

٣ ـ يجب ألا تشمل السلع الزراعية.

٤ ـ يمنح الاستثناء لمدة زمنية واحدة في حدود ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد.

٥ ـ لا تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات.

٦ ـ لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناة عن ١٥٪ من قيمة صادرات الدول المعنية مع الدول العربية.

---

(١) المادة ١٥.

٧ ـ يجب ألا يكون الاستثناء مانعًا لتطبيق البرنامج التنفيذي لباقي السلع.

٨ ـ يجب أن يتضمن الاستثناء معلومات كافية عن السلع.

٩ ـ تقدم وفق الأولوية التي تراها كل دولة.

١٠ ـ على الدولة الحاصلة على الاستثناء تقديم تقرير سنوي يرفع إلى لجنة التنفيذ والمتابعة.

١١ ـ يمكن لدولة متضررة من الاستثناء الحصول على نفس الامتيازات[١].

*** الرزنامة الزراعية.**

يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويًا «الرزنامة الزراعية العربية المشتركة»، وهي تتيح للدول التي تطلب الاستفادة منها عدم تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية خلال موسم ذروة الإنتاج، وهي لا تعني المنع الكلي لدخول سلعة وإنما تعليق التخفيضات الجمركية خلال الموسم، وتلتزم الدول مقابل ذلك باحترام كلي لهذه الرزنامة.

وتحدد أسس ومعايير إعداد الرزنامة.

١ ـ أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية.

٢ ـ أن تقتصر على السلع الطازجة.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص٦ ـ ٧.

٣ ـ أن تمثل فترات إنتاج السلع الزراعية بمواسم الذروة والتي حدها الأقصى سبعة أشهر في السنة.

٤ ـ لا تتضمن الرزنامة من أصناف الخضر الورقية بأنواعها.

٥ ـ لا تدخل الرزنامة السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية الأخرى[١].

٢ ـ الإجراءات التكميلية:

تتمثل هذه الإجراءات في المراجعة والمتابعة والتشاور وحل النزاعات.

أ ـ المراجعة والمتابعة.

«تتولى أجهزة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تجميع المعلومات اللازمة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجاري بين الدول الأطراف وبينها وبين الدول الأخرى»[٢]، ويعتبر ذلك أساسًا لمراجعة نصف سنوية يقوم بها المجلس الاقتصادي لمعرفة مدى التقدم في تطبيق البرنامج اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيقه[٣].

يساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عصمته هذه

---

(١) حدد هذه المعايير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٩٨م.

(٢) المادة ١٦ من الاتفاقية.

(٣) الفقرتين الأولى والثانية من العنوان I من البرنامج التنفيذي.

عدة لجان هي لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة المشاورات التجارية، والسكرتارية التقنية.

ب ـ مبدأ التشاور.

أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف اعتبارًا للارتباط والتأثير المتبادل بين بعض المجالات الاقتصادية وتحرير المبادلات التجارية وذلك في المجالات التالية:

- الخدمات وخاصة تلك المرتبطة بالتجارة.
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسة التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية[1].

ج ـ حل النزاعات:

أنشأت لجنة حل النزاعات اعتبارًا لما نصت عليه المادة ١٣ من الاتفاقية والعنوان من البرنامج التنفيذي، وقد أوكلت إليها مهمة فض كل النزاعات التي من الممكن أن تظهر خلال تطبيق الاتفاقية أو البرنامج التنفيذي.

III ـ المسار الثنائي:

يلعب المسار الثنائي دورًا أساسيًا في تحرير التجارة بين الدول العربية، وتناول هذا الجانب بالتحليل يستدعي أولًا معرفة مدى انسجام المسارين ثم البحث عن الإطار الذي تنتظم فيه هذه العلاقات مع التركيز على دور ومكانة المغرب.

---

(١) انظر: العنوان «ت» من البرنامج التنفيذي.

أولًا ـ المسار الثنائي: أي تكامل مع المسار الجماعي:

طبقًا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لا يوجد ما يمنع من توقيع اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر. لكن على المستوى العملي يمكن تسجيل بعض جوانب التعارض بين المسارين.

١ ـ الإقرار بانسجام المسارين الثنائي والجماعي:

تنص الاتفاقية على اعتبار «المبادئ المتفق عليها حدًا أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف، ولكل دولة طرف حق منح امتيازات وأفضليات أكثر لأية دولة عربية أخرى، وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف»[(١)]، وقد حددت هذه الإمكانات حتى للدول غير الأعضاء في الاتفاقية لتشجيعها على الاندماج في المسار الجماعي لتحرير التجارة، بحيث نصت على أنه «لأية دولة طرف الحق في منح أية ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفًا أو غير طرف في هذه الاتفاقية»[(٢)].

وبذلك يظهر أنه لا يوجد أي تعارض بين المسار الجماعي والثنائي لتحرير التجارة بين الدول العربية، بل على العكس من ذلك تشجع الاتفاقية المسار الثنائي وتعمل على انتشاره أملا في دعم المسار الجماعي.

---

(١) المادة ٦.

(٢) الفقرة ٤ من المادة ٧.

٢ ـ جوانب التناقض بين المسارين الجماعي والثنائي:

ينص البرنامج التنفيذي بدوره على جواز اتفاق دولتين عربيتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية على تبادل أفضليات تسبق الجدول الزمني للبرنامج.

لكن الملاحظ أن بعض الاتفاقيات تخالف أو تعطل العمل ببعض بأحكام الاتفاقية أو البرنامج التنفيذي، ويتضح ذلك أساس في جانبين:

ـ الفترة الزمنية: تنص بنود بعض الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر على فترة زمنية لتحرير التجارة تفوق المدة المحدودة في البرنامج التنفيذي وهي عشر سنوات، كما هو الحال في الاتفاق المغربي الأردني والاتفاق المغربي المصري اللذان ينصان على ١٢ سنة تبتدئ من ١٩٩٨م.

ـ استثناء بعض السلع: وهو ما يعرف بالقوائم السلبية حيث تفرض قيود تفوق تلك التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

IV ـ تقييم مسار تحرير التجارة العربية:

عايشت الدول العربية تجارب عديدة للوحدة تميز بعضها بالاندفاع والثقة في حتمية التكامل على كل المستويات بما فيها الجانب السياسي، وهي تجارب فشلت في تحديد إطار مقبول للاندماج في أدنى مستوياته.

مع بروز المسار الجديد لتحرير التجارة المتمثل في

الاتفاقيات العربية لتيسير وتنمية التبادل التجاري لاحت آمال جديدة وضعت قطار الوحدة العربية في سكته الصحيحة خاصة مع التحولات الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. لكن ذلك لا يعني أن مسار تحرير التجارة العربية في تجربته الحالية يسير بثبات سواء من حيث أدائه (الفرع الأولى)، أو من حيث استجابته للمطلب الحضاري (الفرع الثاني).

يمكن القول أن مجمل هذه النقائص أثرت على دور المغرب، ودفعته إلى محاولة صياغة سياسة بديلة.

أولًا: أداء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

لم يتغير وضع الدول العربية من حيث نسبة مبادلاتها البينية عما كانت عليه قبل الاتفاقية أو الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر. الشيء الذي يعني أن إقامة منطقة عربية كبرى للتبادل الحر لم تغير شيئًا من بنية التبادل أو مستوى النمو الاقتصادي عمومًا، ولعل ذلك راجع إلى وجود نقائص همت الآليات القانونية خاصة منها الاتفاقية، وعراقيل ذات طابع اقتصادي وتجاري.

١ ـ نقائص تحرير التجارة العربية:

النقائص التي مست اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هي تلك التي تحد من فعاليتها، وقد همت جوانب أقرتها هذه الاتفاقية وجوانب غفلت عنها، وهو أمر يمكن تسجيله على الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر.

أ ـ نقائص تهم المقررات.

١ ـ تعبر الاتفاقية بواقعية عن حد مقبول من مستوى الاندماج العربي ينطلق من أرضية إقامة منطقة للتبادل الحر كحد أدنى، وهو أمر يتماشى مع واقع هذه الدول ويسترشد بالتجارب الوحدوية السابقة، لكنه مع ذلك يجب أن لا يقف، على الأقل على مستوى تسطير الأهداف، في حدود منطقة التبادل الحر، وبذلك كان من المفروض أن تسطر استراتيجية لما بعد ٢٠٠٧م تتضمن إقامة اتحاد جمركي.

٢ ـ الثغرة التي تركتها إمكانية طلب الاستثناء أدت إلى تضخم الطلبات، ويرجع السبب في ذلك إلى تخوف عدد من الدول العربية من بعض السلع الواردة إليها من الدول الأعضاء التي لا تتوافر فيها صفة المنشأ أو المواصفات القياسية مما يضر بصناعتها الوطنية. وقد تقدمت عدة دول من بينها مصر والأردن وسوريا والمغرب وتونس بطلبات استثناء عدد من السلع من سريان أحكام التبادل الحر، وقد لوحظ أن هناك مبالغات كبيرة في هذه الطلبات الأمر الذي يؤثر سلبًا على فاعلية منطقة التبادل الحر[١].

٣ ـ تعتبر الرزنامة الزراعية (مواسم الإنتاج) إحدى العقبات الهامة التي واجهت منطقة التبادل الحر العربية في إطار تطبيق

---

(١) أحمد يوسف القرعي، «دور مصر في تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة»، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٧ ويونيو ١٩٩٩م، ص١٦٨.

الاتفاقية، حيث قامت أغلب الدول العربية بتقديم بيان السلع الزراعية التي ترغب في استثنائها من تخفيض الرسوم الجمركية خلال فترة الإنتاج. والملاحظ أن مواسم الإنتاج ونوعية المحاصيل متشابهة في كل الدول العربية، مما حدًا ببعض الدول إلى أن تقوم بتحديد مواسم إنتاجها حسب مواسم إنتاج وتصدير دول أخرى كأسلوب حمائي[1].

٤ ـ التناقض بين المسارين الجماعي والثنائي.

ب ـ المجالات المسكوت عنها في مسار تحرير التجارة العربية.

هناك العديد من المجالات التي سكتت عنها الاتفاقية العربية لتحرير التجارة، أو لم تغطها بما فيه الكفاية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ الخدمات: لم يتضمن البرنامج التنفيذي تحرير هذا القطاع، وهو يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة (المصارف، التأمين، المعلومات، الاتصالات، النقل... إلخ)[2]، وقد نصت الاتفاقية العامة لتجارة والخدمات (GATS) على وضع قواعد دولية تكون مقبولة من جميع الدول الأعضاء لتسهيل توريد الخدمات دون حواجز، وقد قدمت الدول العربية الأعضاء في المنظمة التزامات محدودة ضمن اتفاقية الخدمات تشمل خدمات السفر والسياحة، وذلك نظرًا لهيمنة الدول الصناعية على التجارة

(١) نفس المرجع والصفحة.

(٢) حددت منظمة التجارة العالمية ما يزيد عن ١٥٠ قطاعًا فرعيًا من الخدمات.

العالمية في هذا القطاع (٨٠٪). يمكن القول أن أمام الدول العربية فرصة لتطوير قطاع الخدمات، وزيادة قدرتها التنافسية من خلال الانفتاح التدريجي فيما بينها في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر[١].

٢ ـ ضعف التدابير المالية: لم تكن الإجراءات ذات الطابع المالي التي نصت عليها المادة ١٠ من الاتفاقية كافية لتشجيع التبادل بين الدول العربية، فقد اتضح أن إنشاء مؤسسات مالية عربية؛ كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي، أو برنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار رغم خلق مناخ أكثر إيجابية لتنمية التبادل بين الدول العربية، وتوفير المعلومات التجارية عن الأسواق العربية[٢]؛ غير كاف لتحقيق قدر من الانسجام على المستوى الحالي.

٣ ـ دور القطاع الخاص: رغم أن أي مشروع لتحرير التجارة يتجه بالأساس إلى المستثمرين الخواص والرأسمال الخاص إلا أن البرنامج العربي لتحرير التجارة لا يشير إلى ذلك بكيفية واضحة. وقد ظهر خلال المدة السابقة أن هذا القطاع، ممثلًا في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، لعب على الأقل دورًا في تجميع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحليل مختلف هذه العناصر ومدى التزام الدول الأعضاء بها.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص٢٢٩.

إن تفعيل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر يتطلب بالضرورة رجال أعمال أقوياء من نوعية متميزة قادرة على إدارة عمل ناجح يرتكز على قدرات ذاتية ومؤهلات ميدانية بنسبة مخاطرة عالية، فمن سوء حظ الوطن العربي أن تكون بعض بلدانه مصدر تكوين رأسمال وسيولة مالية لكنها لا توظف محليًا أو بينيا وتتخذ وجهة الخارج[١]، ويعتبر ذلك تحد كبير أمام منطقة التبادل الحر العربية.

المطلوب من الرأسمال العربي أن يفعل فكرة المشروعات العربية الجماعية وأن يخرجها من طابعها الحكومي، حيث كانت الدول في الماضي هي التي ستشرف عليه. وفي هذا الإطار كانت الدول العربية قد عرفت العديد من المشاريع كمؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية.

(وقعت اتفاقيتها في ١٧ أبريل ١٩٦١م)، والشركة العربية لناقلات البترول (١٧ دجنبر ١٩٦٣م)، والشركة العربية للملاحة العربية[٢].

الهدف من ذكر هذه النماذج ليس إحياؤها كمشروعات تهم هذه القطاعات بعينها، وإنما الإشارة إلى ضرورة دخول الرأسمال العربي في مشاريع كبيرة يكون لها طابع جماعي خاصة وأنه يملك المقومات المالية لذلك.

---

(١) مصطفى الكثيري، «الآثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية المشتركة في تدعيم الاقتصاديات العربية»، الاتحاد الاشتراكي، ٨ أكتوبر ١٩٩٩م، ص٧.

(٢) عبد الرحمٰن حمادي، «المشروعات المشتركة في مسيرة التكامل العربي»، مجلة الوحدة، مرجع سابق، ص١٢٩.

٢ ـ عوائق تحرير التجارة العربية:

تنقسم هذه العوائق إلى فئة ترتبط بالجانب الاقتصادي العام وأخرى ترتبط بالجانب التجاري.

أ ـ عوائق مرتبطة بالجانب الاقتصادي العام.

ـ يتميز المستوى الاقتصادي للدول العربية بعدم التكافؤ، ففي حين تجد بعض الاقتصاديات سندًا في الفائض المالي المترتب على أرباح النفط، يعاني البعض الآخر من تدهور في أدائه وخصاص على كل المستويات. وبذلك يمكن القول أن هناك كتلتين: الأولى تملك أدوات قوية لفرض شروط مبادلاتها على الثانية، وهو الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى الاستغراق في فرض الاستثناءات والتمسك بالرزنامة الزراعية إلى جانب أشكال حمائية أخرى. مما يعني أن فرض الشروط الاقتصادية والتجارية في إطار منظمة التبادل الحر العربية الكبرى غير كاف كضمانة للدول الضعيفة رغم أنه تقرر منحها وضعية تفضيلية.

من جهة أخرى تتسم الهياكل الاقتصادية بعدم التجانس، حيث تتبنى عدد من الدول سياسة الاقتصاد الحر بينما توجد دول أخرى لا زالت تعتمد مبدأ الاقتصاد الموجه وتستخدم القيود الجمركية وغير الجمركية للتحكم في تجارتها الخارجية وحماية صناعتها الوطنية[١].

ـ هناك جانب آخر يعزز وضعية التنافر بين الدول العربية

---

(١) أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص١٦٧.

وهو كونها دولًا لا تتحكم في هيكل الإنتاج على المستوى الداخلي وتستقبل معظم حاجاتها من دول أجنبية هيمنت على أسواقها الداخلية، وكمثال على ذلك أن الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية تتسم بالارتفاع المستمر في نسبة السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة في حركة الاقتصاد العيني، إلى جانب النمو السريع للاقتصاد المالي من استثمارات وتوظيفات الأموال، وهي اعتبارات تؤدي في مجملها إلى زيادة ربط الاقتصاديات العربية بالعالم الخارجي[١]. ويعتبر فك الارتهان بالأسواق الخارجية أكبر تحد آنٍ أمام التجارة العربية.

- من المشاكل التي تجابه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر جلب الأموال العربية لتفعيل الاستثمار داخليًا. فمن المعروف أن أكثر من ٨٠٠ مليار دولار أمريكي توجد في الخارج تستفيد منها اقتصاديات الدول العظمى على وجه الخصوص، وهذه العملية في الواقع مرتبطة بقناعات الرأسمال الخاص الذي يحبذ الاستثمار في ظروف أكثر أمانًا ومردودية، لكن بالمقابل يمكن الاعتماد على رؤوس أموال ضخمة لا تحتاج إلا لفتح الحدود وتوفير بعض الضمانات القانونية والاقتصادية.

- من السلبيات التي تميز الاقتصاديات العربية عدم تنوع هيكل صادراتها، حيث مثلت مبيعات النفط منها حوالي ٧٢٪ كمتوسط للعشرية الأخيرة من القرن العشرين، تأتي بعده السلع

(١) نبيل كحالة، مرجع سابق، ص٢٢٧.

الصناعية ١٣,٥٪، ثم المنتجات الكيماوية ٤,٧٪[١]، مما يعني أن الهيكل الاقتصادي لهذه الدول يرتكز على مادة واحدة ذات طبيعة استراتيجية على الصعيد الدولي لا تدخل في مبدأ تحرير التجارة، وهو الأمر الذي يجعل بنية التبادل العربية فارغة المحتوى.

- على المستوى القطاعي، يتسم الواقع العربي بنقاط ضعف كثيرة تأتي في مقدمتها هشاشة البنية المؤسسية وغياب الاستراتيجية وضعف البنيات الأساسية الصناعية عمومًا، مما يحد من قدرة المؤسسات الصناعية على النمو والانفتاح والتوسع نحو الأسواق العربية[٢]. أما المجال الفلاحي فهو في أسوأ حالاته حيث لا زال الاكتفاء والأمن الغذائي هاجس جل الدول العربية، والبنية التصديرية في هذا القطاع لا زالت تتسم بالتنافس سواء على المستوى البيني أو في إطار الأسواق العالمية، وهو أمر يؤكد عدم التنسيق على كل المستويات.

- من جهة أخرى، تعتبر متطلبات قوية وتوسيع البنى الأساسية التحتية أمرًا ضروريًا لإخراج الكيانات القطرية من طوق العزلة، وتيسير شروط ووسائل تنقل الأفراد والمواد والمنتجات[٣].

ب ـ عوائق مرتبطة بالمجال التجاري.

- أول استنتاج يمكن ذكره من خلال تتبع مسار تحرير

(١) التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص٧.

(٢) نبيل كحالة، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٣) مصطفى الكثيري، مرجع سابق، ص٧.

التجارة العربية، بعيدًا عن الجوانب التعاقدية، هو أن حجم التجارة العربية لا زال في مستوى متدن لا يؤثر فيه تحرير التجارة أو عدمه؛ فالتجارة العربية نفسها لا تساهم إلا بحوالي ٣٪ من التجارة العالمية (معدل سنوات التسعينات)[١].

بينما لا تتعدى نسبة المبادلات العربية البينية من مجموع المبادلات مع الخارج ٧٪[٢].

إن هذا الواقع هو الذي يدفع إلى القول أن المشكل بالنسبة للتجارة العربية البينية ليس هو تحريرها بل هو وجودها أصلًا.

ارتباطًا بذلك لا تسمح وضعية التجارة الخارجية، في غالبية الدول العربية، بتحقيق زيادة كبيرة في حركة التجارة الخارجية بين هذه الدول في المدى القصير لأسباب أهمها التشابه في هياكل التصدير والاستيراد[٣]، ونظرًا أيضًا لما سبق ذكره من الاعتماد على الخارج، واللجوء إلى تصدير مادة خام واحدة، وهي منتجات لا تخضع للتخفيضات الجمركية.

إن أهم مجال يجب أن تعمل في إطاره التجارة العربية هو تجاوز طابع التشابه والتنافس للوصول إلى مستوى من التكامل.

ـ لا زالت غالبية الدول العربية تطبق العديد من القيود غير الجمركية ذات الأثر المماثل، وبعض هذه القيود تستند إلى

(١) وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص٣.

(٢) تقرير منظمة العمل العربية، ٢٠٠٢م.

(٣) نفس المرجع.

تشريعات وجدت قبل اعتماد البرنامج التنفيذي[١]؛ فلا زالت السلع العربية المستوردة تخضع لرخص الاستيراد تحت مسميات مختلفة (استمارة أو شهادة استيراد. . .) بجانب القيود النقدية وتعقيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية، كما لا زالت بعض الدول تطبق قوانين تمنع الاستيراد لحماية المنتج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية أو أمنية[٢]، وهي كلها تعقيدات إدارية وجمركية غير قانونية.

ـ مست عيوب كثيرة تطبيق التخفيضات الجمركية في إطار الاتفاقية، فقد كان من المفروض تضمين الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل في هياكل التعريفة الجمركية التي قدمتها هذه الدول حتى يسري عليها التخفيض التدريجي السنوي بصورة طبيعية، إلا أن معظم الدول العربية لم تقم بهذا الإجراء[٣].

ـ التجأت بعض الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية أحادية الجانب بالنسبة لبعض السلع العربية المستوردة، هذا إضافة إلى ما سبق قوله من تضخم القوائم الخاصة بطلبات الاستثناء والرزنامة الزراعية، وعدم الانسجام بين المسار الجماعي والمسار الثنائي سواء في الجانب المتعلق بالإطار الزمني أو بقوائم الاستثناء.

---

(١) نفس المرجع، ص٢٢٩.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص٧.

(٣) نفس المرجع، ص٤.

ثانيًا ـ الرؤية الجديدة لتحرير التجارة العربية:

قد لا يكون هناك أي خلاف حول كون السوق العربية المشتركة خيار قومي ومدخل ضروري للقومية الاقتصادية، ومن ثم فهي مهمة تاريخية جسيمة تؤسس لكيان عربي قوي ومؤثر[1]، لكن السؤال الذي يطرح هو ما مدى هامش الاستقلالية المخول للدول العربية فرادى وجماعة لتحقيق هذا المشروع في إطار حضاري صرف؟

لقد خلص المسار العربي أمام العراقيل الكبيرة التي حالت دون تطبيق المشروع العربي لتحرير التجارة، إلى الدخول في مسار جديد يراعي دور القوى العظمى عرف بإعلان أكادير.

١ ـ تأثير القوى العظمى:

بلغ عدد الدول العربية التي صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ثمانية عشر دولة (إلى حدود ٢٠٠٩م) مع وجود ثلاث دول تعامل معاملة تفضيلية وهي فلسطين والسودان واليمن، وتشكل هذه الدول سوقًا يضم أكثر من ١٨٠ مليون نسمة (٩٠ ٪ من مجموع سكان العالم العربي)، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٥٢٢ مليار دولار (٩٠ ٪ من الناتج الإجمالي العربي)، وهي دول تعتبر من أكثر الدول العربية انفتاحًا على العالم الخارجي[2].

---

(١) عثمان الفهري، مرجع سابق، ص٧.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص٢.

بنفس القدر الذي تشكل فيه هذه المعطيات دافعًا نحو الإسراع بتحقيق السوق العربية المشتركة تثير هواجس القوى الإقليمية والعظمى التي تحاول إدماجها في نسق سياستها الجيوستراتيجية.

بعيدًا عن التضارب الفكري حول المجال الجغرافي ومضمون الشرق أوسطية وشمال إفريقيا، يمكن القول أن أول مشروع عرفته المنطقة العربية هو المشروع «الاقتصادي» لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهو ذو أصول أمريكو ـ إسرائيلية واضحة طرح كبديل عن المسار الحضاري العربي لتحرير التجارة والاندماج، فرغم أن مشروع التعاون الاقتصادي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط لا يرقى إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي، وإنما يتعلق بعلاقات اقتصادية ذات مستويات مختلفة، إلا أنه يمس في جوهره الاعتماد العربي المتبادل المرتكز على الذات الحضارية العربية.

في الواقع إن مجرد تقسيم العالم العربي بين الفضاء الشرق أوسطي وشمال إفريقيا هو مدعاة للتوجس، وانعكس ذلك في درجات النفع الذي يمكن أن تخرج به الدول العربية عند دخولها في هذا المشروع الذي يتميز عن نظيره العربي الحضاري بإدماج إسرائيل فيه. وقد أبرزت إحدى الدراسات[1] أن واقع المقارنة بين

---

(١) عبد القادر شعبان، «السوق الشرق أوسطية وتحديات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي»، الملف، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس، عدد ٤٠، دجنبر ١٩٩٥م، ص٣٣.

=

الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاديات العربية «يكشف عن ارتفاع المكانة الاقتصادية الإسرائيلية مقارنة بمكانة البلدان العربية المحلية شريكاتها في الشرق أوسطية، حيث يتضح أن إسرائيل تستأثر لوحدها بما يزيد عن ٣٤٪ من مجمل الناتج المحلي لمجموع البلدان الستة في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز ٥,٨ من سكان المجموعة. . . كما أن هيكل صادرات السلع الإسرائيلية يشبه نظيره في البلدان المصنعة، في حين أن هيكل صادرات السلع في البلدان العربية يماثل نظيره في البلدان النامية».

بعيدًا عن منطق الربح والخسارة يعتبر هذا المسار بمحطاته الاقتصادية (الدار البيضاء ـ عمان ـ الدوحة) أساسًا للإجهاز على ما تبقى من النظام العربي بأسسه الإقليمية والقومية والحضارية وحتى الجغرافية، وقتل روح الاعتماد على الذات داخله، وزرع أسس الفرقة انطلاقًا من الأهداف الاقتصادية المصلحية الضيقة.

٢ ـ إعلان أكادير والمسار الحديث لتحرير التجارة العربية:

عرفت بداية شهر ماي من سنة ٢٠٠١م بداية مسار جديد للمشروع العربي لتحرير التجارة بمبادرة مغربية، سعت إلى التقارب مع الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط في إطار المشروع الأورو ـ متوسطي، حيث تم إصدار إعلان أكادير لإقامة منطقة للتبادل الحر. فقد اجتمعت عشر دول عربية متوسطية

= ذكره: حسن أبو طالب، «الفكر العربي والشرق أوسطية»، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٥، عدد ٤، أبريل ـ يونيو ١٩٩٧م، ص٩٤.

بمدينة الرباط (٨ ماي ٢٠٠١م) على مستوى وزراء الخارجية لتدارس مشروع وضع منطقة للتبادل الحر عربية و«أورو ـ عربية»[١]، بناء على مقررات القمة العربية الثالثة عشر المنعقدة بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد جاءت حيثيات هذا الإعلان كالتالي:

«إيمانًا بأهمية دعم التعاون العربي المشترك، وفي أفق إقامة وتنمية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وبهدف المساهمة في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة.

وانطلاقًا من الاتفاقيات الثنائية التي تربطهم، وارتباطًا باتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي. واقتناعًا بضرورة إقامة فضاء اقتصادي قوي للوصول إلى تنمية شاملة لمجابهة تحديات وإكراهات العولمة. وانسجامًا مع ميثاق الجامعة العربية والمبادئ الواردة في معاهدات المنظمة العالمية للتجارة.

وفي أفق تحولات سنة ٢٠١٠م المرتبطة بإقامة منطقة أورو ـ متوسطية للتبادل الحر.

واعتبارًا لأهمية العمل من أجل تحرير المبادلات الاقتصادية والشراكة بين الدول العربية المتوسطية، بواسطة آليات جديدة منسجمة مع التوجهات الاقتصادية العصرية على المستوى الجهوي والدولي».

---

(١) هذه الدول هي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين.

أما المقررات الواردة في الإعلان فقد همت أربعة أهداف:

- العمل على إقامة منطقة موسعة للتبادل الحر تجمع الدول العربية المتوسطية، مع الانفتاح على الدول العربية الأخرى.

- تكليف مجموعات عمل مكونة من خبراء من الدول الأربع الأعضاء، ووضع الآليات الضرورية لهذه المنطقة.

- عقد اجتماعات دورية لمجموعات العمل لتحضير مشروع الاتفاقية لوضع المنطقة الموسعة للتبادل الحر.

- تعيين لجنة من كبار المسؤولين لتقييم تقارير مجموعات الخبراء[١].

الملاحظ أن هذه المنطقة تنطلق من مركز يضم دول ترتبط باتفاقيات ثنائية للتبادل الحر فيما بينها وباتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي المغرب وتونس ومصر والأردن.

إن الإشكال لا يكمن في ارتباط هذه الدول فيما بينها باتفاقية للتبادل الحر، بل إن ذلك يعتبر أمرًا محمودًا لكونه يسرع عملية التحرير بانطلاقه من رقع جغرافية ضيقة، بل المشكل هو التحول التام نحو المسار الأورو ـ متوسطي، مما يعني أن السوق العربية فقدت كل مقومات إنشائها كمعطى حضاري وضرورة اقتصادية في حد ذاتها، بل إنها تصبح مجرد آلية لمواجهة (أو الاندماج في) التحديات الاقتصادية والمشاريع التشاركية

---

(١) انظر نص الإعلان.

الموضوعة من طرف القوى العظمى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

ختامًا، هل يمكن اعتبار المسار الحالي لتحرير التجارة تقدمًا نحو الأمام في المسلسل الوحدوي العربي؟

تصعب الإجابة عن هذا السؤال إذا تمت مقارنة دوافع الوحدة في الماضي مع نظيرتها حاليًا؛ لقد كان الإيمان القومي ـ الحضاري قويًا في فترات سابقة لكنه اصطدم بواقع دولي يستحيل معه فرض مشروع اندماجي بين كل الدول العربية، لكن اليوم في ظل التحولات الإيجابية دوليًا المشجعة على الاندماج غابت الدوافع الحضارية ـ القومية وحضرت المعطيات المصلحية (الاندماج ضرورة اقتصادية)، لكنها غير كافية لإنجاح مشروع في أبسط درجاته (منطقة التبادل الحر)، خاصة مع سعي القوى العظمى لاستثمار هذا الاندماج في تعزيز مصالحها الاقتصادية وتثبيت مشاريعها الجيوستراتيجية.

إذن ما الذي يمكن أن يوحد العرب اقتصاديًا؟

لقد كانت الحروب في أغلب الأحيان درسًا لفهم إيجابيات الانفتاح والاندماج، فهل تحتاج الدول العربية لتخسر أشياء كثيرة لتعي أهمية الوحدة والاندماج؟

لكن عليها أولًا أن تكون أكثر واقعية؛ لأنها لا تستهدف الوحدة بل الاندماج والتعاون في المستوى التجاري الصرف، حفاظًا على قيم متباينة من الناحية السياسية، في غياب شرط الديمقراطية الأولي للحديث عن الوحدة.

خاتمة الفصل الثالث

جاءت التجربة العربية الجماعية بنفس جيد لتحقيق أهداف مبتكرة مع النسق الفكري الذي أدى إلى وجود فكرة العروبة كأصل قومي سياسي بعدما كان مرتبطًا بالجوانب الثقافية الخاصة بالدين الإسلامي، وقد سعت الدول العربية لتنزيل هذا المسعى في قالب اتفاقي متميز، لكن القالب الاتفاقي ليس إلا عنصرًا من عناصر بناء الثقة بين الدول الذي هو شرط من شروط الاندماج قبل أن يكون شرطًا للوحدة.

وقد أبرز التاريخ أن كل سعي لتكريس الوحدة خارج الإطار النظري يعد مغامرة بدون نتائج والذي من المفترض أن يحقق نتيجة للمسعى العربي للوحدة هو أولًا التعامل بمنطق الوحدة والسعي لتكريس البعد الاندماجي خارج النسق الوحدوي المرتبط بالمجال النفسي، ثم بناء الأسس التقليدية لتمهيد الوحدة الخاص بالمقررات الديمقراطية الضروية ومعالجة

الممارسات التي تخالف النهج الديمقراطي السليم، ثم إعادة البناء إلى سكته عبر تقرير مسارات وحدوية حقيقية بأسس نظرية واضحة.

الفصل الرابع

الاتحاد المغاربي؛ فشل الاندماج الاتفاقي

في عالم التحولات الدولية الكبيرة والمؤثرة لم تجد بلدان المغرب العربي بدًا من التفاعل مع القوى العظمى المتحكمة في مسار الأحداث وقاطرة العالم، لكنها من جهة أخرى لا يمكنها أن تنسلخ عن محيطها القومي والحضاري لأنه ملاذها الاستراتيجي ومنبتها الأصلي، فبقدر ما تعكس الأولى التحدي والطموح في مقابل القوى الاقتصادية الكبرى تعكس الثانية الأمل في الوصول إلى تنمية حقيقية.

لقد وجب التأكيد أن الأمر لا يتعلق بمفاضلة ومقارنة بين المسارين لأنهما مساران متلازمان، فكما أن الأول فرض على هذه الدول انسجامًا مع التحولات على المستوى الدولي تماشيًا مع منطق القوة والهيمنة المتحكم فيه، يمكن القول إنه عليها أن تجعل من أولى أولوياتها تثبيت المسار الثاني الخاص بمجالها الحضاري.

يبتدئ البعد الحضاري إذن من أول حيز جغرافي تنتمي إليه

هذه الدول؛ أي اتحاد المغرب العربي (ا.م.ع)، وهو فضاء أصبح واقعًا أحيانًا واسمًا مشتركًا لأخوة فرقتهم الصراعات والتوجهات الإيديولوجية أحيانًا أخرى، لكنه لا زال مستمرًا وقابلًا لتبعث فيه الروح من جديد، وهو ما يجب كشفه من خلال مقاربة تعتمد آليات بحث متعددة.

لقد نشأ اتحاد المغرب العربي اعتبارًا لضرورة حضارية وتاريخية أملاها واقع الدول المشكلة له والمتمحورة أساسًا في تداخل المصالح وتقاسم التاريخ والرقعة الجغرافية والمستقبل أيضًا.

بعيدًا عن هذا المنطق، وإذا تم تجاوز العمق التاريخي أو حتى الصياغة القاصرة للوحدة المغاربية لما بعد سنوات الاستعمار، فإنه يمكن اعتبار أن (إ.م.ع) قد تأسس فعليًا بمقتضى معاهدة مراكش في ١٧ فبراير ١٩٨٩م التي تهدف إلى تحويل المنطقة إلى فضاء لأعلى درجات الاندماج الاقتصادي، لكن ذلك لا ينفي أن أبعاد التأسيس تحتمل الجوانب الحضارية والتاريخية إلى جانب الأسس التعاقدية. وأن التكامل يحمل طابعًا خاصًا وسلك مسارًا عمليًا يمكن متابعته ومسألته.

من خلال تتبع مسار بناء (إ.م.ع) يمكن القول أنه يرتكز، بالإضافة إلى الأسس التاريخية والحضارية، على آليات تقترب من البعد التاريخي لكنها تنطبع بخصائص الموضوعية، لذلك فمنها ما يمكن اعتباره أسس توافقية، ويتعلق الأمر أساسًا بتجربة الاندماج

الاقتصادي الأولى في عقد الستينات من القرن الماضي. ومنها ما هو ذو أسس تعاقدية وهي التي تنظم التجربة الحالية الاندماجية.

مر أكثر من عقدين من الزمن على إنشاء اتحاد المغرب العربي. وقد أفرز ميلاد الاتحاد منذ توقيع اتفاقية مراكش يوم ١٩ فبراير ١٩٨٩م آمالا عريضة بالرقي بهذا الاتحاد المغاربي إلى فضاء تضامن ورفاهية، وإلى مجموعة مؤثرة في مجالها الجهوي (العربي والإفريقي والمتوسطي) وعلى الصعيد العالمي، وذلك اعتبارًا لتعدد عوامل التكامل بين الدول والاقتصاديات المغاربية من جهة، ولتزامن توقيع اتفاقية مراكش مع نهاية الحرب الباردة، وتصاعد دور التكتلات الإقليمية والتكامل الاقتصادي، وبداية مسلسل تفاوض دول المنطقة لتوقيع اتفاقيات التبادل الحر مع القوى الاقتصادية الكبرى، من جهة أخرى.

ولقد عرفت الخمس سنوات الأولى من مسار البناء المغاربي تقدمًا ملموسًا شهدت توقيع أكثر من ثلاثين اتفاقية شملت كافة المجالات الاقتصادية، ولكن سرعان ما طالها الفتور.

إن مسألة المغرب العربي كفضاء اندماجي صرف قد يدفعنا لمتابعة كل المجالات المرتبطة بكونه فضاء اندماجيًا ذا طابع مصلحي واقتصادي، لكن الباحث يتجاوز هذا الإطار ليسائل كيان هذا الجسم الممتد نفسيًا واجتماعيًا وجغرافيًا وثقافيًا...إلخ اعتبارًا لكونه ضرورة في كل هذه المجالات، فالدولة الوطنية لم

تستطع أن تمحي كل رواسب الإرث التاريخي لشعوب هذه الدول؛ فهي إن كانت مرادفة للاستقرار والوحدة في الدول الغربية فهي لا زالت مرادفة للتشرذم وعدم الاستقرار في معظم الدول، وبذلك قد يكون الاندماج والتكامل جزءًا من توازن هذه الدول ودفعها نحو التنمية.

يصعب الحديث عن التكامل المغاربي دون التركيز على تحرير التجارة بين مكوناته، بحيث يمكن اختزال مستقبل هذا البناء الاندماجي في نجاح أو فشل مشروع تحرير التجارة، لكن ذلك لا يعني كفايته كغاية من البناء، ولأهميته نفرد له هذا البحث مركزين في بعد على أسسه الحضارية والواقعية، وفي البعد الثاني على الضرورات المصلحية؛ الأولى تعكس رغبة نفس اجتماعية والثانية تستجيب للغايات الجيوستراتيجية. إمعانًا منا في التفريق بين مفاهيم الوحدة والاندماج والتكامل التي كانت محور مقدمة هذا البحث.

يتفرع تناول الاتحاد المغاربي بالدرس والتحليل في جوانبها المرتبطة بشكل الاندماج ومستقبله إلى إبراز الأسس ومرتكزات البناء (المبحث الأول)، قبل إبراز الإمكانيات الاستراتيجية لتحرير التجارة والاندماج المغاربي، واقتراح بعض الحلول الكفيلة بإنجاح هذا المشروع الحضاري (المبحث الثاني). فالهدف الأساسي هو مقاربة السياسة الخاصة بتحرير التجارة المغاربية انطلاقًا من الواقع مع محاولة توجيهها من خلال إعطاء العديد من الاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع.

يظهر البناء المغاربي متكاملًا في صورة يمكن الثقة فيها، لكن الممارسة أعطت خللًا على مستويات نظرية متعددة لعل تجاوزها يبشر بالوصول إلى ما سعى إليه الرواد أنصار الفكرة، تزامنًا مع السعي لتحقيق التنمية بعد انهيار مفاهيم إديولوجية بعد الحرب الباردة[١].

(١) راجع كتابنا الاتحاد المغاربي ومستقبل الاندماج الاقتصادي، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، المغرب، ٢٠١٢م.

المبحث الأول

قراءة في أسس وبناء الاندماج المغاربي

نشأ اتحاد المغرب العربي فعليًا بمقتضى معاهدة مراكش في ١٧ فبراير ١٩٨٩م التي تهدف إلى تحويل المنطقة إلى فضاء لأعلى درجات الاندماج الاقتصادي، لكن ذلك لا ينفي أن أبعاد التأسيس تحتمل الجوانب الحضارية والتاريخية إلى جانب الأسس التعاقدية (المطلب الأول). وأن تحرير التجارة يحمل طابعًا خاصًا وسلك مسارًا عمليًا يمكن متابعة مكانة المغرب داخله (المطلب الثاني).

I ـ أسس الاندماج المغاربي:

اعتبارًا لكون (إ.م.ع) فضاء لا يحتمل فقط المعاني ذات الطابع الاقتصادي الصرف، فإن الأسس التي تحكمت في إنشائه وتكوين منطقة للتبادل الحر بين وحداته تقوم على الأبعاد التاريخية والحضارية (الفرع الأول)، إضافة إلى الجوانب التقنية التعاقدية والمصلحية (الفرع الثاني).

أولًا ـ الأسس التاريخية والحضارية والتعاقدية:

يبرز دور التاريخ والحضارة (الفقرة الأولى) كعامل في نشأة

الاندماج المغاربي بالقدر الذي أخرجت فيه الاتفاقيات الحديثة هذا البناء إلى حيز الوجود (الفقرة الثانية).

١ ـ الأسس التاريخية والحضارية:

قد لا يختلف الأمر شكلًا بين الجوانب التاريخية والحضارية، لكن ذلك لا يغني عن محاولة استجلاء الفارق الرفيع الذي يفصلهما.

أ ـ الأسس التاريخية.

● البناء العام.

أجهد العديد من المهتمين أنفسهم في التدليل على وجود نماذج تاريخية تعطي الشرعية لإقامة (إ.م.ع)[١]، وهو أمر سليم منهجيًا إلا أنه يميل في كثير من الأحيان لإثبات أن المشروع المغاربي يجد ركائزه في نموذج تاريخي، أي أن هؤلاء المهتمين يسعون لإيجاد دليل لوجود وحدة جغرافية عن طريق نماذج مماثلة من الماضي وليس باللجوء إلى التدليل على أن هذه الوحدة قد شملت الفضاء المغاربي والذي لايعتمد بالضرورة على مكون دولتي أو حتى مكون ذي طبيعة سياسية.

مفاد ذلك أن الفضاء المغاربي مجال نفسي ـ اجتماعي يميل إلى الاعتماد المتبادل قد ينعكس في صورة وحدة سياسية في إطار دولة عظمى، وقد تعبر عنه مجرد حركات اجتماعية أو فكرية أو

---

(١) انظر على سبيل المثال: امحمد مالكي، المغرب العربي: أية آفاق، سلسلة المعرفة للجميع، العدد ٥، أبريل ١٩٩٩م، ص١٦.

قوى ذات طابع اقتصادي، ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما عبر عنه البعض من كون الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين قد كون نوعًا من التنسيق والتضامن والإحساس بوحدة الهوية ووازع النضال المشترك[1]، وهو الأمر الذي يؤكد أن التاريخ المشترك لا يرتبط دائمًا بما يمكن تسميته بالتاريخ الإيجابي، بل يمكن أن يشمل الجوانب القاتمة منه أو تاريخ الأزمات التي مرت منها المنطقة في مراحل معينة.

إن عدم ربط الوحدة المغاربية بالجانب السياسي الصرف، وبالتحديد في هيأته الدولتية، يعتبر ذا أهمية كبيرة بالنظر إلى عاملين أساسيين؛ الأول يرتبط بالتجارب الماضية حيث أفرزت نتائج سلبية أو نماذج سلطوية على امتداد جغرافي معين، والثاني يرتبط بالمستقبل بحيث أن إعطاء الأولوية للدول لتحقيق الاندماج المغاربي يعد خطأً من الناحية العملية، خاصة مع تراجع دورها وغلبة المعايير السياسية عليها خلافًا لما يحمله معنى الاندماج من جوانب اقتصادية أساسًا.

من جهة أخرى يعد هذا التحليل أقرب إلى المنطق الذي تسير عليه مفاهيم تحرير التجارة المعتمدة على المكونات الاقتصادية بكل تفرعاتها، والتي يكون للأفراد وجماعات المصالح والهيئات غير الرسمية جانبًا مهمًا إلى جانب

(١) امحمد مالكي، المغرب العربي: أية آفاق، مرجع سابق، ص١٩.

الحكومات، زيادة على أنها لا تحتمل الانغماس الكلي للدولة في تسيير أنشطتها، لذلك فمنطقة التبادل الحر المغاربية مشروع ينجح بمساهمة الفعاليات الاقتصادية الخاصة، ويتغذى ويستمر بالاستقرار الذي يتحقق لكل المكونات الاقتصادية باعتبارها تشكل وحدة في إطار فضاء مندمج.

إن الأساس التاريخي ليس فقط التاريخ الوحدوي بل هو التاريخ المشترك أيضًا، وهو اعتبارًا لمفهوم التبادل الحر، الاعتماد المتبادل الذي تحقق في إطار هذا المجال الجغرافي والإحساس الذاتي بضرورة الاندماج والتكامل.

- المرجع الخاص: بيان لجنة تحرير المغرب العربي.

بيان لجنة تحرير المغرب العربي هو وثيقة تاريخية موقعة من طرف المجاهد عبد الكريم الخطابي وباقي رواد الحركة الوطنية المغاربيين، وتستجلي مناقشة هذا الجانب ثلاث قيم؛ من جهة أولى تبيان الأفكار والتصورات العامة لمفهوم الوحدة المغاربية طبقًا لما ورد بالبيان، ثم مقارنتها بالأسس التي قامت عليها اتفاقية ١٩٨٩م المنشأة لاتحاد المغرب العربي من جهة ثانية، ومن ثالثة تحديد مجالات الإصلاح التي يجب إدماجها في هذه الاتفاقية انطلاقًا من مقررات اللجنة لتصحيح وضع الجمود الذي يعيشه اتحاد المغرب العربي.

١ ـ غايات بيان ١٩٤٨م ومحدداته.

جاء بيان ١٩٤٨م موضحًا الغاية المرحلية المتمثلة في

التحرر، والغاية المثلى المحددة في الاتحاد مع التنبيه للمخاطر المحيطة بغيابها، وأخيرًا شروط ووسائل الوصول والحفاظ عليها.

ـ مفهوم التحرير في بيان ١٩٤٨م.

يقارب البيان مفهومين للتحرير؛ التحرير من الذل والاستعباد وهو مقرون بالشعب، والشعب بهذا المفهوم يقصد به شعب شمال إفريقيا بصيغة المفرد، بحيث لا وجود لشعوب في شمال إفريقيا بل شعب واحد، وهي دلالة على اعتبار التحرر من الذل والاستعباد أمرًا موحدًا ولا خلاف عليه، وأيضًا ترسيخ لمحددات الوحدة التي هي خطاب الواجب والضرورة والمصلحة.

إن تحرير الشعب لا يستلزم بالضرورة استعمارًا؛ فالشعوب يحتلها الذل والاستعباد والتحرر منهما يستوجب نهضة موحدة وشاملة؛ لأنه إذا كان الاستعمار عدو الأوطان فالذل والاستعباد عدو الشعوب.

لقد كان لأسبقية إيراد التحرر من الذل والاستعباد عن التحرر من الاستعمار دلالة قوية على ضرورة مجاهدة النفوس وتقدير أهمية إعلاء الهمم لأن الحط منها تمهيد للهوان والضعف والاستعمار.

لذلك جاء حديث البيان عن التحرر من الاستعمار حديثًا عابرًا، لكنه حديث مهم والغاية التي أوجدت الجهاد لتقرير أهمية التحرر من الذل والاستعباد. والتحرر من الاستعمار هو تحرير للوطن أو الأرض، وقد جاءت في لغة البيان متناسقة مع مفهوم

الشعب المفرد؛ تحرير شعب شمال إفريقيا من الذل والاستعباد وتحرير وطن شمال إفريقيا من نير الاستعمار.

من الأمور اللافتة في البيان التناسق بين مفهوم التحرر وتحقيق الكرامة، ومن المعلوم أن وجود الاستعمار يمس بكرامة الشعوب، وهو ما يسمى في أدبيات حديثة السيادة، لكن مفهوم الكرامة أعمق من مفهوم السيادة، لقد أورد البيان أهمية تحقيق الكرامة ليس فقط من خلال الوصول إلى الاستقلال أو استقلال الأوطان بالمفهوم السابق ذكره، لكن أيضًا باستبعاد عوامل الإذلال والمهانة التي تبقى لصيقة بالشعوب سواء باستمرار أدوات إكراه للدول المستعمرة كما هو الحال في الاقتصاد والتجارة وغيرها، أو باستمرار أدوات الإذلال من قوى تنتمي جغرافيا وإثنيا للفضاء المستعمر السابق. ولعلها من الأفكار الرائدة التي أنارت تطوير مفهوم الاستقلال التي سادت لدى شعوب الدول المستعمرة خاصة في أواخر خمسينات وبداية ستينات القرن العشرين، والتي تعززت بالمفاهيم الاشتراكية ورواد حركات التحرر الوطني.

ولو شيء لنا أن نخلص مفهوم التحرر كما ورد بالبيان لكان هو عمل الشعوب على محاصرة وكبت وإلغاء مظاهر الإذلال والاستعباد، وتنقية الأوطان من نير الاستعمار لتحقيق الكرامة. ولو طبقنا ذلك على الفضاء المغاربي لكانت الحتمية التالية؛ تحرير شعب شمال إفريقيا العربي والوطن من نير الاستعمار، ولفظ العربي لم يقحم إلا لإصرار البيان على توصيف المنطقة

بهذا الوصف اعتبارًا أن العروبة انتماء حضاري وليس تقزيمًا لوضع إثني كما هو حال بعض المفكرين اليوم.

ـ الاتحاد كغاية.

الوحدة شعار مقدس؛ إنها ليست فقط خيار استراتيجي بل ترتفع لمستوى أرفع بكثير إنه مستوى القداسة، والقداسة هنا دلالة دنيوية على محورية الوحدة وجعلها مرتكز العمل التحرري وغايته، إن العمل والتحرير والجهاد عملية بناء وليس عملية مرحلية أو إلغاء لحالة، والركون إلى الجمود، وإلا لكان الاستعمار حقق الوحدة بضمه لكل دول شمال لإفريقيا، وهو استعمار دول متحضرة. الذل والاستعباد والاستعمار كانت دوافع للحراك والفعل والتغيير ليس لهدف الرجوع إلى مستوى «القابلية للاستعمار» لكن لنفي هذه القابلية، ولا يتحقق ذلك إلا بتكريس الوحدة.

الوحدة بالمعنى الذي جاء في نسق الحديث عن التحرر هي انعكاس لمفهوم تحقيق الكرامة؛ الوحدة إذن ضرورة للكرامة، والكرامة لا تتحقق بوحدة منحوتة من الإكراه.

يبدأ أول نسيج من الوحدة بنفي الخلاف او استغلال هذا الخلاف، ولاستغلال الخلاف وجهان؛ استغلال لأغراض نرجسية وذاتية، وهو أمر عالجه البيان في مستوى إداري صرف نظرًا لتأثيره على أداء الوطن ككل، وهو ما سنناقشه في حينه. واستغلال الخلاف أيضًا لأغراض حزبية يأثر على شعب شمال

إفريقيا، وإن لم يتم التفصيل في ذلك فإن البيان استبق النزوع الدولتي لحل مشكلة الاستعمار واعتبره بادرة لزرع الخلاف بين شعب وفي وطن شمال إفريقيا أو المغرب العربي. لذلك يمكن طرح سؤال جوهري عن مفهوم الدولة ذاته في أدبيات البيان، وهو لا شك أمر بالغ التعقيد قد لا تفي هذه الورقة بمناقشته بطريقة مستفيضة لكن الدولة في تصور البيان أقل شأنًا من البناء الذي كان يتصوره باعتماد مقاربات شمولية وحدوية تتجاوز القالب الحزبي الذي جاء في نسقه استقلال شعب شمال إفريقيا.

ـ ضمانات الاستمرار.

التعادلية مفهوم آخر من المفاهيم التي اهتم بها البيان لأن الوحدة لا تكون إلا بتكافؤ الإخلاص، ولعل هذه الفكرة نابعة من تصور الوحدة نفسها، فهي شاملة في مبناها متماسكة بين وحداتها في إطارها العام، وهو ما يعني التعامل مع مشاكل التنوع في مستوياته المختلفة؛ الثقافية والإثنية والاجتماعية والسياسية، رغم أن هذه الأخيرة اهتم بها البيان في نسق الحديث عن الخلاف ذو النزعة النرجسية أو الحزبية.

لا وحدة بدون «تكافل وتعادلية» في المستويات السابقة كلها، ولا تتحقق هذه التعادلية بدون نظام سياسي يحقق التحرر من الذل والاستعباد والتحرر من الاستعمار، أي لا تعادلية بدون ديمقراطية، التي تكفل المساواة بين «الكبير والصغير والرئيس والمرؤوس».

يوازي هذا الأمر اهتمام البيان بوسيلة أساسية هي النمط أو النموذج الإداري، الذي يجب أن يراعى فيه «الضمير المهني والإخلاص في العمل». إن هذه الأهمية التي أولاها البيان للجانب التدبيري ذات بعد أساسي في البناء الوحدوي؛ لأن البيان ينطلق من السلوك الضيق والأناني والعميل أحيانًا لبعض «الموظفين»، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للنمط النقي التنموي الذي يتصوره البيان لمستقبل المنطقة.

يثير هذا الربط بين التعادلية والضمير المهني الرغبة في إبراز أهمية المجال الإداري وواجب توفر العامل الداخلي أو الحافز النفسي لتجويد العطاء الإداري والسياسي للوطن، ولا شك أن ذلك يعطي روحًا لعمليات البناء الذاتي بعد التحرر من نير الاستعمار.

إن الأفكار الواردة في البيان تعتبر تصورًا نقيًا وأصيلًا لمفهوم الوحدة المغاربية، وبقيت في الذاكرة المغاربية لما بعد تأسيس الأقطار الثلاث؛ أي المغرب والجزائر وتونس، ولا شك أن نفس العام الذي جاء به لا يتقاطع مع واقع وجود هذه الدول أصلًا فالبيان كان ينشد وطنًا لشعب واحد بآفاق تطورية بقواعد واضحة وهي العروبة والإسلام.

فما هو النموذج التطبيقي الذي وضع بعد استقلال الدول المغاربية؟

٢ ـ الوحدة بين بيان ١٩٤٨م.

يختلف مفهوم الوحدة في البيان عن نظيره في اتفاقية مراكش ١٩٨٩م المنشأة لاتحاد المغرب العربي والتي انتهت إلى الجمود على الأقل في ثلاث نقط:

من جهة، فاعلية الشعب ودوره في بناء نسق اجتماعي موحد؛ لأن الوحدة لا تصنع فقط بالاتفاقيات بل لا تعدو أن تكون هذه الأخيرة سوى مرآة لتوجه اجتماعي وضرورة اقتصادية أو ما يمكن أن نسميه مصالح الشعوب ومصالح الدول، ولأن منطق الدول سياسي أما منطق الشعوب فمنطق نقي ومبدئي، ولعل ذلك من الأمور التي يجب أن ينتبه إليها كل ساع إلى تفعيل اتفاقية ١٩٨٩م أو إعادة تحريكها. العامل الشعبي والإرادة القوية للشعوب المغاربية هي التي كانت وراء تحريرها من نير الاستعمار، وهي التي حركت موجة التغيير الداخلي في تونس وليبيا سنة ٢٠١١م وأدت إلى تغيير النظام السياسي في نسق التحرر من الذل والاستعباد، وفي باقي البلدان الأخرى التي شهدت تعديلات في اتجاه أكثر ديمقراطية.

لذلك من الواجب إعادة النظر في إطار اتفاقية مراكش بإقحام الشعوب بقوة فيها، هو ما قد يؤدي إلى تدارك جملة من الأمور منها:

ـ إهمال القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى، وهو أمر كانت محاولة لتداركه، فقد تم التأكيد على دور هذا

القطاع وضرورة مشاركته تماشيًا مع الاختيارات الوطنية الجديدة أبان أشغال الدورة السابعة للمجلس الوزاري المغاربي المكلف بالتجارة (أكتوبر ٢٠٠٢م)، لكن ذلك جاء متأخرًا وفي مرحلة جمود مسار التحرير والاندماج.

ـ يعكس التحرير ـ بعد متابعة خطواته العملية ـ عدم الثقة في الاندماج أو الالتزام في الدخول بقوة فيه، ويتجلى ذلك أساسًا في الحرص على استمرار العلاقة في الإطار الثنائي في أحسن الأحوال، بدل العمل على إيجاد اقتصاد مندمج ومتكامل، وهو استنتاج توحي به العديد من الإجراءات كما هو الحال بالنسبة لمقتضيات التدابير الوقائية، أو اتفاقية ضبط المخالفات الجمركية.

ـ يتقوقع النموذج المغاربي لتحرير التجارة في إطارات قانونية تضبطها الاتفاقيات الجماعية بين دول الاتحاد، بينما لا يتحقق على أرض الواقع إلا اليسير من الإجراءات التي تنص عليها وهو أمر يضفي عليه طابع الشكلانية، الشيء الذي يتنافى مع مبادئ تحرير التجارة الذي قد لا تحتاج لكل هذه الترسانة القانونية بالقدر الذي يحتاج فيه للإجراءات العملية لتيسير التحرير ولو في إطارات عرفية.

ـ يتأثر المشروع المغاربي بالمعطيات السياسية أكثر مما يخضع للضرورة التنموية الاقتصادية، وهو أمر غير مقبول أدى إلى تجميد المسار كله اعتبارًا لأسباب سياسية أو أمنية.

فاعلية الشعوب (بدل الشعب في أدبيات البيان) هي الضامن الأساسي لتطور الاتحاد المغاربي، وإقحامها بشكل يراعي نسقية اجتماعية وثقافية؛ سيعطي دفعة قوية للانفتاح والتنمية والتطور في كافة أقطار المغرب العربي.

ومن جهة ثانية، ضمان عدم الارتهان بالقوى الخارجية أو الاستعمارية؛ شدد البيان على ضرورة إيجاد هوة وفاصل بين المصالح الوطنية ومصالح الاستعمار، لذلك من الضروري لتفعيل اتحاد المغرب العربي النظر في نسقية التعامل مع القوى العظمى باعتبارها شريكة اقتصادية وليس قوى هيمنية، ونسج سياسات بعيدة عن الارتهان الكلي سواء في المستوى السياسي أو الاقتصادي أو غيره، والملاحظ أن الواقع المغاربي يعكس صورة مغايرة ومختلفة عن هذه.

لا يمكن تصنيف دول منطقة المغرب العربي في خانة الدول المؤثرة في مسار الأحداث الدولية، وهي بذلك تسعى باستمرار لإيجاد ظل قوة عظمى لتثبيت ولائها الأجنبي. وقد توضح ذلك بجلاء مع استقلال هذه الدول ودخول بعضها في خانة الدول الموالية للمعسكر الشرقي والبعض لآخر في المعسكر الغربي، وهو الأمر الذي ترتب عنه إدخال دول المنطقة في المخططات الجيوستراتيجية لهذين المعسكرين دون الاهتمام بحاجاتها إلى التنمية، فلم تكن ليبيا والجزائر سوى مرتكزًا لنشر الإيديولوجية الماركسية في ربوع البحر الأبيض المتوسط، في نفس الوقت الذي كان فيه كل من المغرب وتونس حصنًا لمحاربة هذا المد في

المنطقة، مما خلق تناقضًا في المصالح الحيوية لهذه الدول، وأدى أحيانًا إلى تأجيج النزاع بينهما كما كان دائمًا بين المغرب والجزائر.

أخيرًا، بناء شخصية مغاربية على أسس الكرامة والعدل والمساواة، أي بناء نسق نفسي منسجم يتجاوز العقد النفسية التي اختارتها الدول كعامل للصراع كقضية حرب الرمال بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦٣م أو غيرها مما يعطي انطباعًا بالعداوة التاريخية وهو أمر كان يخدم السياسيين ولا يخدم الشعوب؛ لأن الشعب بمفهوم البيان سارع إلى نجدة إخوانه ومساعدتهم للتحرر إبان الاستعمار، وسارع للتفاعل أيضًا في لحظة التغيير السياسي نحو أفق أكثر ديمقراطية.

والتركيز على الأبعاد الإيجابية يفوق بكثير اللحظات التاريخية السيئة في علاقات شعوب المغرب العربي ببعضها، والتي كانت في غالب الأحيان من نسج السلطة المنسلخة عن هموم الشعوب.

إن التعريف الذي يمكن إعطاؤه للوحدة المغاربية انطلاقًا من أدبيات بيان ١٩٤٨م هو: الاستقلال الوطني من الاستعمار والذل والاستعباد في إطار نسق نفس اجتماعي عام.

في مقابل ذلك أصبحت كلمة اتحاد المتضمنة في اتفاقية ١٩٨٩م هي تعبير فقط عن مفهوم الاندماج الاقتصادي كما وردت في نظريات الاقتصاديين الليبراليين، لقد أصبح المغرب العربي

مجالًا أو سوقًا اقتصاديًا بدل كونه فضاء نفس ـ اجتماعي مستقل.

ب ـ الأساس الحضاري.

قد يصعب التمييز بين الأساس التاريخي والأساس الحضاري، لكن هذا الأخير يعبر عن التراكمات بشتى أنواعها التي أعطت واقعًا يعد ركيزة المشروع الاندماجي المغاربي الحالي، بحيث يوجد على رأسها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية إضافة للمعطيات الجغرافية التي ساهمت في تحديد مجال انتشار الإحساس بضرورة التكامل والاندماج.

يعد العامل الديني أحد الأسباب الأساسية التي أنشأت الفضاء المغاربي وساهمت في استمراريته لكن مع ذلك لا يمكن اعتباره محددًا مجاليًا لأنه متقاسم مع دول إسلامية عديدة، لذلك فهو إن لم يكن محفزًا على الاندماج والتكامل يمكنه أن يكون عاملًا من عوامل الإحساس بالوحدة.

إلى جانب الدين يلعب الجانب الثقافي ولا سيما العامل اللغوي دورًا أساسيًا في انجاح التكامل المغاربي، فهو يوضح أنماط الاستهلاك ونماذج التبادل، وهو عامل مهم لأن تحرير التجارة يستهدف ساكنة المنطقة ويرتكز على حمولتهم الثقافية في ذلك[1].

---

(١) يرى الأستاذ فتح الله ولعلو أن «التشابه الثقافي واللغوي لا يضمن أبدًا نجاح الاتحادات بل قد يكون أحيانًا = للمزاحمات والصراعات، إنه عنصر أساسي لإنجاحها لكنه لا يضمنها وحده»، وإذ نتفق معه في الفكرة الأخيرة نختلف معه اختلافًا جوهريًا في ما عداه، إذ لا يمكن تحديد مفهوم «التشابه» الثقافي واللغوي =

٢ ـ الأسس التوافقية والتعاقدية:

من خلال تتبع مسار بناء (إ.م.ع) يمكن القول أنه يرتكز، بالإضافة إلى الأسس التاريخية والحضارية، على آليات تقترب من البعد التاريخي لكنها تنطبع بخصائص الموضوعية، لذلك فمنها ما يمكن اعتباره أسس توافقية، ويتعلق الأمر أساسًا بتجربة الاندماج الاقتصادي الأولى في عقد الستينات من القرن الماضي. ومنها ما هو ذو أسس تعاقدية وهي التي تنظم التجربة الحالية الاندماجية.

أ ـ الأسس التوافقية.

عرف المغرب العربي تجربة الاندماج الاقتصادي التي عرفتها خلال سنوات قليلة من عقد الستينات من القرن الماضي[١].

= بالقدر الذي يمكن أن يحدد فيه «التكامل» الثقافي و«الامتداد» اللغوي للحديث عن الاتحاد، إضافة إلى أن هذا الأخير لا يكون له معنا إذا لم يتحدد بإنشاء فضاء للتبادل الحر، فهو ما نصت عليه كل النماذج عبر العالم، التبادل الحر لا ينجح بدون قاعدة لتطابق ثقافي أو لغوي... ولو استدعى الأمر صنعًا أو تزوير التاريخ؛ لأن المقصود من تحرير التبادل هو المستهلك الأخير سواء كان فردًا أو جماعة، والمنتج لا يكون إلا سلعة أو خدمة، أما التبادل بين الحكومات في المشاريع الكبيرة فهو في الغالب مرهون بالأوضاع السياسية التي لا تحترم منطق المصلحة الاقتصادية.

انظر الأستاذ فتح الله ولعلو في مقاله: «العامل الاقتصادي والتحولات الاجتماعية في مشروع اتحاد المغرب العربي»، ص٢٢، انظر أيضًا: للمزيد من المعلومات حول هذه الجوانب ندوة «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الندوات ٧، ١٩٩٢م.

(١) تتضارب أفكار بعض المهتمين بخصوص المدة الزمنية للتجربة الاندماجية الأولى، في حين يرى الأستاذ فتح الله ولعلو أنها تبتدئ من سنة ١٩٦٤م وتوقف فعليًا سنة ١٩٧٠م، يمددها الأستاذ امحمد المالكي إلى حدود سنة ١٩٧٥م أي إلى حدود آخر =

في سنة ١٩٦٤م خلال اجتماع طنجة تحت إشراف اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة حاول خبراء المغرب العربي البحث عن إمكانيات التنمية الصناعية للمنطقة، فأصدروا لهذا الغرض توصية دعوا فيها إلى عقد مؤتمر لوزراء الاقتصاد بهدف إرساء لبنات التكامل بين الدول المغاربية باستثناء موريتانيا لعدم اعتراف المغرب بها آنذاك[1].

إن هذه التجربة غنية سواء من حيث الإجراءات التنظيمية والقانونية أو من حيث البرامج العملية التي كانت تتوخى تنفيذها، فقد أنشأت العديد من القواعد أهمها:

ـ العمل بنظام الأفضلية في المبادلات وتنسيق السياسات الجمركية اتجاه أوروبا، وهو الأمر الذي أقر في مؤتمر وزراء الاقتصاد بتونس ٢٣/٠٩/١٩٦٤م.

ـ تأسيس هيأة لبحث القضايا المرتبطة بالتعاون الاقتصادي (اللجنة الاستشارية الدائمة)، وتحديد أسس وشروط المبادلات التجارية، وذلك في لقاء طنجة ٢٦/١١/١٩٦٤م، في حين كان لقاء تونس السابق قد حدد بعض مهام هذه اللجنة.

يمكن القول أن تجربة التكامل الاقتصادي الأولى كانت

= لقاء لوزراء الاقتصاد المغاربيين بالجزائر في ٢١ ماي ١٩٧٥م، وهو مؤتمر جاء متأخرًا بخمس سنوات عن سابقه الفاشل المنعقد بالرباط في ٢٠ يوليوز ١٩٧٠م، لكن مع ذلك فهذه الفترة (٥ سنوات) عرفت التوقيع ١٠١ اتفاقية ثنائية وجماعية بين دول الاتحاد.

(١) امحمد مالكي المرجع السابق ص٢٨.

محاولة لتجاوز الاختلاف في واقع التناقض، ويظهر ذلك من خلال الاستراتيجية التي تم تبنيها خلال هذه الفترة خاصة على مستوى تحرير التبادل بين الأقطار الأربعة، ففي حين كان المسار يتجه نحو تكثيف التركيز على التحرير في مستواه الأدنى أو على المستوى القطاعي أصبح العمل يتجه تدريجيًا، بعد اكتشاف استحالة هذا المسعى، نحو تحديد المعايير العامة للتحرير، أو السعي لإيجاد صيغة عامة يمكنها أن تجمع بين كل السياسات المتناقضة جذريًا والتي كانت تتبناها دول الاتحاد، وهو الأمر الذي يفسر اللجوء إلى تكريس التعاون الثنائي وتعزيز المحاور بين الدول المتشابهة في نمط سياساتها التجارية.

ب ـ الأسس التعاقدية.

انتهت التجربة التكاملية الأولى إلى الفشل وخيبت الآمال التي عقدت عليها، بحيث لم تحقق الأهداف المسطرة لها نظرًا لتداخل عوامل عدة ذات أبعاد مختلفة[١]. لذلك حاولت الدول المغاربية أن تبني نموذجًا اندماجيًا جديدًا تزامن مع انتهاء الصراع شرق ـ غرب وبروز تحول عالمي يستهدف بناء تكتلات اقتصادية إقليمية، وقد تجاوز البناء المغاربي الجديد كل العراقيل ليصبح مشروعًا اقتصاديًا وحضاريًا كبيرًا جعل من الوصول إلى بناء اتحاد اقتصادي هدفه السامي الذي سيحقق الحلم المغاربي المشترك.

تتجسد الأسس التعاقدية في إطار شامل يتمثل في معاهدة

---

(١) سيتم تناولها عند الحديث عن طبيعة التحرير لاحقًا.

إنشاء اتحاد المغرب العربي (المعاهدة) الموقعة في ١٧ فبراير ١٩٨٩م والإعلانات والاتفاقيات المبرمة بين دول الاتحاد لتحقيق نفس الغاية.

*** معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[١].**

تعد المعاهدة في مجملها تأكيدًا لفكرة واحدة تتمحور حول ضرورة ترسيخ الوحدة المغاربية وتثبيت آلياتها واعتماد الوسائل التي تؤدي إلى تركيز الوحدة الاقتصادية، وينعكس ذلك في الديباجة كما في كافة موادها، فقد جاءت كتمهيد يعتمد أسلوب الالتزام التاريخي والإيمان الشخصي لقادة الدول المغاربية بحتمية وضرورة الوحدة، وهو التزام وإيمان ينطلق من ضمان الرخاء لشعوب المنطقة.

في خضم نفس المسار تسير الأهداف التي ينشدها الاتحاد والتي وردت في المادة الثانية، فبعد وضع الإطار العام المتمثل في «تمتين أواصر الأخوة» و«تحقيق التقدم والرفاهية» و«المساهمة في صيانة السلام» جاءت الأهداف التي تستلزم برامج واضحة وعلمية والمتمثلة أساسًا فيما تم تحديده من «نهج سياسة مشتركة» و«العمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال». وهو الأمر الذي يعني أن تحقيق حرية التبادل والتنقل يعتبر عمليًا الهدف الأساسي الذي تهدف إليه هذه

---

(١) نص المعاهدة متوفر ضمن وثائق اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، الرباط، ويمكن الحصول عليه في موقع الاتحاد عبر شبكة الأنترنيت: www. Maghrebarabe.org

المعاهدة، فهل يمكن اختزالها في كونها تهدف بالأساس إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية المرتكزة على تحرير التبادل في مراحله المختلفة انتهاء بإحداث اتحاد اقتصادي؟

شكليًا تنفي المادة الثالثة هذا الاحتمال لكونها تحدد السياسة المشتركة المشار إليها في أهداف المعاهدة (المادة ٢) في ثلاثة ميادين؛ الميدان الدولي بتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون ديبلوماسي، والميدان الثقافي المقزم في الإطار التعليمي، وأخيرًا الميدان الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية في كافة المستويات.

إن الجواب عن السؤال السابق يفترض التأكيد أن السعي لتحقيق الوحدة على المستويين الأوليين يعد تغطية على المجال الأساسي المتمثل في المجال الاقتصادي، بحيث أن المعاهدة جاءت من أجل تأكيده لكنها لم تنجح في تفعيله وإبرازه بما يكفي، ولذلك فإقحام الميدانين الدولي والثقافي، على أهميتهما، لا يجد مبررات كافيًا لموازاته بالمسار الاقتصادي، بل إنه لعب دورًا سلبيًا إذ أنه أثقل مفهوم الوحدة بحيث أصبحت تتضمن مجالات مستعصية حتى على الأشكال الاندماجية المتقدمة[1]، ثم إنه حجم دور الوحدة الاقتصادية في حد ذاته، فلم يجد هذا الميدان الفضاء الكافي لإبرازه ضمن مواد المعاهدة المليئة

---

(١) سنعالج هذه الفكرة عند مقارنة السياسي بالاقتصادي والمفاهيم التي تضبط الاندماج الاقتصادي.

بالترتيبات الهيكلية (من المادة ٤ إلى المادة ١٣)، وغلبة المعايير الدفاعية[١]، والمعايير الأمنية (المادة ١٥).

يحتل هذا الأمر مكانة هامة لأن متانة البناء تتأسس على تحديد المقصد المركزي، الأمر الذي يوحي، من خلال قراءة صيغة التركيب اللفظي في ديباجة المعاهدة، أن الأمر لا يتأسس على هدف واضح وجوهري، وإنما على مجمل تراكيب تعاونية أو، تجاوزًا، اندماجية لا ترقى إلى إقرار التزام ذاتي وأدبي للأعضاء أولًا، وبناء واضح هيكليًا بعد ذلك، وهو الأمر الذي انعكس على المقاربات التحليلية لبعض المهتمين الذين سعوا إلى إبراز مقررات مواد المعاهدة دون التفطن لخطورة الصيغة الإجمالية الواردة في الديباجة والقائلة أن «إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية»[٢].

لقد لعب المغرب دورًا طلائعيًا في مسلسل توقيع الاتفاقية

---

(١) مبدأ الدفاع المشترك (المادة ١٤) يجعل من الاعتداء على أي دولة اعتداء على باقي الدول، وهو الأمر الذي لم ينطبق على أرض الواقع عن الاعتداء على ليبيا. والاعتداء يمكن أن يكون هجوما عسكريا كما يمكن أن يكون حصارًا اقتصاديًا، وقد طرح هذا الأمر إشكاليتين أساسيتين؛ الأولى تتمثل في عدم صلاحية المعاهدة أمام قرار صادر عن هيأة دولية كالأمم المتحدة، والثانية تتمثل في جدوى هذه المادة في حالة تجميد العمل بالمعاهدة.

(٢) انظر على سبيل المثال تحليل الأستاذين امحمد مالكي، المرجع السابق، ص١١١ وما بعدها، وفتح الله ولعلو، المشروع المغاربي، ص١٣٧.

بمراكش سنة ١٩٨٩م، وهو أمر يبين مدى تطلعه للإسهام في البناء المغاربي القائم على رغبته في بناء فضاء اقتصادي يتماشى وأهدافه الاستراتيجية والتنموية من جهة، ويضمن نوعًا من التوازن مع القوى الاقتصادية التي كان على وشك الدخول معها في مسار الشراكة الجديد مع بداية التسعينات من القرن العشرين من جهة أخرى.

*** الاتفاقيات المغاربية الفرعية.**

بعد توقيع المعاهدة المنشأة (إ.م.ع) تضافرت جهود الدول الأعضاء لتفعيل آلياتها وتسطير أطوار تطويرها وتقنين مجال تدخلها، وبذلك جاءت العديد من الاتفاقيات الفرعية التي تمس قطاعات وأنشطة مختلفة يمكن اعتبارها كأسس حقيقية لتحرير التجارة بين هذه الدول.

ويمكن الإشارة إلى مجمل هذه الاتفاقيات دون الخوض في تحليلها تفاديًا لتكرار ما سيحتويه الفرع الموالي من هذا المبحث، وهي اتفاقيات تمس الجوانب التالية:

* القطاع الفلاحي، ويضم:

ـ اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الزراعية بين دول الاتحاد (الجزائر ٢٣ يوليوز ١٩٩٠م).

ـ اتفاقية تعاون في المجال البحري (رأس لانوف ـ ليبيا ـ ٩ و١٠ مارس ١٩٩١م).

* القطاع المالي والاستثماري:

- اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل (الجزائر ١٩٩٠م).

- اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار (الجزائر١٩٩٠م).

إلى جانب هذين القطاعين عرفت عملية تحرير التجارة المغاربية قفزة نوعية بإقرار العديد من الاتفاقيات وهي:

- اتفاقية تجارية وتعريفية (رأس لانوف ١٩٩١م).

- اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخلفات الجمركية والبحث عنها وردعها (تونس ٠٢ أبريل ١٩٩٤م).

إضافة إلى كل هذه القطاعات تم ترتيب آليات تعاقدية أخرى تهم مجال تحرير التجارة بشكل مباشر وتتمثل في:

- إعلان بخصوص قيام منطقة للتبادل الحر بين دول المغرب العربي (تونس ١٩٩٤م).

- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد ١٧,٥٠٪ بين دول (إ.م.ع)، والخاص بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

ثانيًا ـ نمطية تحرير التجارة في الفضاء المغاربي:

يلزم متابعة نمطية ومسلسل تحرير التجارة كما تبناه مسؤولو الدول المغاربية حتى تبرز الجوانب الفنية والتقنية أو الاستراتيجية المسطرة في مسار بناء الفضاء المغاربي بكافة تفرعاته عمومًا وفي جانبه الخاص بتحرير التجارة على وجه التدقيق (الفقرة الأولى).

في هذا الإطار يمكن وصف ونقد كل من البناء العام لتحرير التجارة، وكذا البناء الخاص بقطاعات بعينها (الفقرة الثانية).

١ ـ قراءة في المراحل الكبرى لتحرير التجارة:

يجب أولًا تحديد هذه المراحل لنقدها بطريقة موضوعية بعد ذلك.

أ ـ مراحل تحرير التجارة بين الدول المغاربية.

تجلى طموح الدول المغاربية في السعي لتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي المتمثل في الاتحاد الاقتصادي. ولعل إقرار هذا المطلب من أعلى المسؤولين في الاتحاد، وهي مجلس الرئاسة، يعزز هذا المنحى[(١)]، لذلك أقرت الهيئات الوزارية، بمرجعية قرار مجلس الرئاسة المتخذ بالجزائر في يوليوز ١٩٩٠م، ووضعت التوجهات الأساسية لاستراتيجية إقليمية من أجل التنمية المشتركة تستهدف قيام وحدة اقتصادية في إطار يعتمد البعد الاجتماعي من جهة، ويفتح آفاق تحرير مبادلات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من أشخاص ورؤوس أموال من جهة أخرى، وتتوخى تحقيق الأولويات التالية:

ـ الأمن الغذائي على المستوى المغاربي.

ـ إنعاش وتطوير الموارد البشرية والمادية.

ـ التعجيل بتنفيذ البرامج المتعلقة بتكثيف المبادلات التجارية.

---

(١) فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص١٣٩ ـ ١٤٠.

- إقامة سياسة مشتركة في مختلف القطاعات[1].

تحقيق هذه الأولويات وهذه الخطة، التي غابت في الصياغات التعاقدية الرسمية، هو الذي حتم إقرار نموذج تصاعدي أو عمودي للاندماج عمومًا ولتحرير التجارة والتبادل على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي تعكسه المراحل الأربعة التالية:

١ - المرحلة الأولى: مرحلة تدخل إلى حيز الوجود قبل نهاية ١٩٩٢م، وهي التي تهم إنشاء منطقة للتبادل الحر تتمثل في إزالة كل العراقيل الجمركية وغير الجمركية.

٢ - المرحلة الثانية: توازي وضع الاتحاد الجمركي قبل نهاية ١٩٩٥م، ويقتضي ذلك بطبيعة الحال الوصول إلى تعريفة جمركية مشتركة وتوحيد السياسات التجارية والعمل على انسجام الأنظمة الضريبية.

والاتحاد الجمركي بدأ مع انطلاقة المشروع المغاربي، وتكرس بصدور «القرار حول المبادئ والقواعد لإنشاء اتحاد جمركي مغاربي» الصادر بالجزائر في يونيو ١٩٩٠م، وتتجلى أهم هذه القواعد والمبادئ في:

- تأكيد الإعفاءات من الحقوق الجمركية والرسوم المشابهة لها لصالح السلع ذات الأصل والمتبادلة بين بلدان الاتحاد، مع السهر على الإزالة التدريجية للعراقيل غير الجمركية.

---

(١) الهيكلة المؤسساتية لاتحاد المغرب العربي.
انظر أيضًا، فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص١٤٠.

- إقرار سياسات مشتركة في مجالات التجارة الخارجية إزاء باقي الأقطار عن طريق إحداث نظام موحد للواردات والصادرات، وإنشاء مدونة تعريفية مشتركة قبل ١٩٩١م، والعمل على انسجام التقنيات والإجراءات الجمركية.

- تطبيق تعريفة جمركية موحدة قبل نهاية ١٩٩٥م إزاء الغير مع السهر على استرجاع الموارد المشتركة الناتجة عن إنشاء هذه التعريفة وكذا طرق إعادة توزيعها بين البلدان.

- تحديد شروط اللجوء إلى الإجراءات الإنقاذية[١].

٣ - المرحلة الثالثة: تهم إحداث سوق موحدة في أفق سنة ٢٠٠٠م عن طريق إقرار الحريات الأخرى (انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال).

٤ - المرحلة الرابعة: هي التي تهم إقامة أعلى شكل اندماجي والمتمثل في الاتحاد الاقتصادي بتوحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية، مع السهر خاصة على تقليص الفوارق في مجال تنمية الفضاءات القطرية والفضاء المغاربي[٢].

هكذا إذن انعكس هذا الطموح المغاربي الكبير في تحرير

---

(١) اطلع على قرار مجلس رئاسة الاتحاد الصادر في دورته العادية الثالثة برأس لانوف بليبيا بتاريخ ١١ مارس ١٩٩١م بشأن اعتماد الملامح الكبرى الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، انظر أيضًا، فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢) المرجع نفسه ص١٤١.

التجارة والاندماج الاقتصادي في أرقى صوره، وأعطى أملًا كبيرًا في مستقبل اقتصادي واجتماعي أحسن للمنطقة.

ب ـ نقد محطات التحرير المغاربية.

يصعب التمييز بين نقد مراحل أو محطات تحرير التجارة كما وردت في إطار «الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة»، ونقد مسار وحصيلة التجربة ذاتها، لكن مع ذلك من اللازم إبداء بعض الملاحظات الأولية على هذه الاستراتيجية.

١ ـ ضيق الحيز الزمني المخول لكل مرحلة من مراحل الاندماج ولا سيما في بعدها الخاص بتحرير التجارة، فكان أمام الدول المغاربية سنة واحدة (من ١٩٩١م تاريخ وضع الاستراتيجية إلى سنة ١٩٩٢م) لوضع منطقة للتبادل الحر. وهو أمر لا يرتكز على أية رؤية واقعية، ذلك أن المعدل العادي المتعارف عليه دوليًا هو عشر سنوات على الأقل، وينطبق نفس الأمر على كل المراحل المتبقية، فالدول المغاربية كانت ملزمة بالوصول إلى اتحاد جمركي في غضون ثلاث سنوات (قبل نهاية ١٩٩٩م)، ثم في غضون خمس سنوات يكون الاتحاد قد وصل ـ نظريًا ـ إلى مستوى السوق الموحدة (سنة ٢٠٠٠م).

٢ ـ ارتباطًا بالملاحظة السابقة يمكن القول أن هذا الترتيب لا يتسم بالواقعية التي تفرض مراعاة الواقع الاقتصادي لمختلف الدول المكونة للاتحاد وتباين سياساتها التجارية والتعريفية

والضريبية والتوجهات العامة لاقتصادياتها أحيانًا. لذلك فالواقعية كانت تحتم أولًا أن يكون الهدف الأسمى هو تحقيق نموذج بسيط لتحرير التجارة يتمثل في تثبيت منطقة للتبادل الحر قائمة على أسس اقتصادية متينة وقابلة للاستمرار وذلك في غضون عشر سنوات، أي في حدود سنة ٢٠٠٠م. إضافة إلى ما طبع المشروع من بتر على مستوى الرؤية الذاتية، يتسم بنفس الطابع على مستوى علاقته بالفعاليات الإقليمية، خاصة منها العلاقة مع الاتحاد الأوربي الشريك الأول لكل الدول المغاربة. فالمعادلة الصحيحة ليست هي ضرورة بناء المغرب العربي من أجل التصدي لتحديات التجارة في أفق سنة ٢٠١٠م، ولكنها تتمثل في التفكير القبلي لتأثيرات الدخول في الفضاء الأورو ـ متوسطي على البناء المغاربي المندمج.

إذن هل يمكن القول أن هناك دوافع خاصة جعلت المغرب يستسلم لهذا الإطار الهش الذي وضعت فيه مراحل تحرير التجارة المغاربية؟

يمكن القول أن المغرب قد أخطأ في حساباته عندما استهان بالمشروع المغاربي لتحرير التجارة وانغمس في المسار الأورو ـ متوسطي، فليس من الصدف أن يتوقف المشروع المغاربي حيث بدأ المشروع الأوربي للشراكة مع الدول المتوسطية، وبذلك يمكن تفسير هذا البرنامج غير المنطقي الذي خرج به المسؤولون عن تحرير التجارة المغاربية وعلى رأسهم المغرب.

٢ ـ قراءة في نموذج التحرير القطاعي:

إضافة إلى وضع الصياغة العامة لاستراتيجية الاندماج المغاربي، كان لزامًا على دول الاتحاد أن تحدد إطارًا قانونيًا لتحرير كل قطاع على حدة، وهو الأمر الذي انعكس في شكل اتفاقيات همت العديد من المجالات.

أ ـ القطاعات الحيوية.

يعتبر القطاعان الفلاحي والصناعي أهم القطاعات التي شملتها عملية التحرير، إضافة إلى قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى.

*** القطاع الفلاحي.**

شكل هذا القطاع نقلة نوعية في المسار الوحدوي المغاربي وذلك بإدماجه في مسلسل تحرير التبادل بين دول الاتحاد. ولعل ذلك يعكس الرغبة في تخطي الصعاب التي يمكن أن تعرقل الاندماج، لكنه لم يعكس هذا الإيمان بالقوة اللازمة، ذلك أنه تضمن نقاطًا احترازية عديدة.

ـ إطار تحرير القطاع الفلاحي.

في خضم التفاؤل الكبير الذي صاحب توقيع المعاهدة كان لزامًا الدخول في مسارات تفصيلية، وقد حددت اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية والغذائية بين أقطار (إ.م.ع) في ديباجتها هدفها الأساسي في «ضرورة رفع طاقات الإنتاج الفلاحي لدول الاتحاد وتيسير انسياب المحاصيل الزراعية الأساسية بينها لتحقيق الأمن الغذائي المغاربي الشامل».

هذه الإنجازات الكبيرة التي هدفت الاتفاقية لتحقيقها تمر عبر «تعهد الأطراف المتعاقدة بإقامة اتحاد جمركي بينها بصفة تدريجية؛ بهدف إحداث سوق مغاربية فلاحية مشتركة»[1]، وهو أمر يثير التساؤل حول ما إذا كان القصد من هذه الاتفاقية أن الميدان الفلاحي يتجاوز المرحلة الأولى المتمثلة في إحداث منطقة للتبادل الحر، وما إذا كان الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي يتسم بهذه البساطة خاصة أنه قطاع حديث الدخول في تحرير التبادل على المستوى المغاربي، وهو أمر يستدعي عادة إجراءات تقنية وتنظيمية وقانونية كبيرة قد تفوق الإطار الزمني المخول له، ومع ذلك فالحل الذي أعطته الاتفاقية هو «تعهد الأطراف المتعاقدة بإعفاء المنتجات الفلاحية ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة بينها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد باستثناء الرسوم والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي في كل قطر»، وكذا «إعفاء المنتجات الفلاحية ذات المنشأ المغاربي المتبادلة بينها والمحددة في قائمات من الإجراءات غير الجمركية «بعد أن تتولى لجنة الأمن الغذائي تحديد هذه القائمات»[2].
والتعهد من جهة أخرى «بوضع نظام مشترك لحماية المنتجات الفلاحية المغاربية من مزاحمة المنتجات المستوردة من خارج أقطار الاتحاد ذات الأسعار المدعمة ومن تقلبات السوق المجحفة»[3].

---

(١) المادة الأولى من الاتفاقية.
(٢) المادة ٢ و٣ من نفس الاتفاقية.
(٣) المادة ٨.

رغم وجاهة هذه الإجراءات وأهميتها فإنها من الناحية البنائية لا تكفي لإحلال اتحاد جمركي، فلا بد من توحيد السياسات الجمركية اتجاه المنتجات الأجنبية، وليس الاكتفاء فقط بوضع نظام مشترك في الحالات التي تشتد فيها المنافسة، هذا إضافة إلى ضرورة صياغة برنامج داخلي لإيجاد سياسة فلاحية واضحة ومنسجمة على المستوى الاتحادي.

تجب الإشارة أيضًا أنه إلى جانب اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية والغذائية هناك اتفاقيات أخرى، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية المتعلقة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول (إ.م.ع) (رأس لانوف ١٩٩١م).

ـ الإجراءات الوقائية.

خولت المادة العاشرة من الاتفاقية للأطراف المتعاقدة أن «تتخذ تدابير وقائية وفقًا لما جاء بالملحق المصاحب المتعلق بالتدابير الوقائية».

وتأتي هذه التدابير حسب ما جاء بالملحق «لتفادي ضرر خطير أو تهديد بضرر خطير بالمنتجين المحليين لمنتجات مشابهة أو مماثلة قد تنشأ كنتيجة مباشرة لزيادة كبيرة غير متوقعة في الواردات التي تتمتع بالأفضليات بمقتضى الاتفاقية»، وهي تدابير يجب أن تتفق مع القواعد التالية:

أ ـ أن تكون منسقة مع مرامي وأهداف إرساء فضاء اقتصادي مغاربي موحد، وأن تطبق بطريقة غير تمييزية فيما بين المتعاقدين.

ب ـ أن تنفذ بالقدر والمدة اللازمة لمنع هذا الضرر أو تعويضه.

ج ـ تتخذ بعد التشاور بين المتعاقدين بعد إثباتها على نحو مقنع.

ويجب ـ من جهة أخرى ـ أن يكون الإجراء الوقائي لتفادي الضرر متفقًا مع الإجراءات التالية:

١ ـ الإخطار: إخطار باقي الأطراف بهذه النية.

٢ ـ التشاور: من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن طبيعة التدابير الوقائية المراد اتخاذها أو المتخذة فعلًا ومدتها والتعويض[١].

إن تحريك آلية الإجراءات الوقائية يمكن أن يضيق على السير العادي لاتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية مما قد يفرمل الوصول إلى تحرير هذا القطاع، خاصة وأنه ذو أهمية كبرى بالنسبة لدول الاتحاد ولا يعرف تنظيمًا محكمًا أو إطارًا موحدًا لمواجهة المؤثرات الخارجية.

وبذلك يمكن التساؤل حول ما إذا كانت مقتضيات الملحق المصاحب للاتفاقية المتعلق بالتدابير الوقائية هو الجزء الأكثر تطبيقًا، أو هو الاتفاقية الأصل نفسها.

من خلال تتبع مسار تحرير القطاع الفلاحي يلمس تحفظ

---

(١) انظر ملحق الاتفاقية.

كل الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب على التحرير السريع والكلي لهذا القطاع انسجامًا مع كونه قطاع حيوي يرتكز عليه الاقتصاد الوطني.

*** القطاع الصناعي.**

لم يكن هذا القطاع ـ عكس نظيره الفلاحي ـ محلًا لأي اتفاق خاص، ولعل ذلك راجع إلى أن القطاع الفلاحي دخل لأول مرة في منظومة تحرير التجارة بينما يعتبر القطاع الصناعي مجالًا أصليًا لتحرير التجارة بين الدول المغاربية.

إن لهذا القطاع إمكانيات كبيرة في إطار مسلسل التحرير؛ ذلك أن الأنسجة الصناعية المغربية والتونسية مسلحة أكثر من غيرها على مستوى إنتاج مواد الاستهلاك، في حين أن قدرة الأنظمة الجزائرية والليبية قد تكون ذات جدوى فيما يخص المواد الوسيطة والمنتجات البيتروكيماوية المشتقة[(١)].

إن تحرير القطاع الصناعي لا يعرف أي إجراء خاص إلا ما ينتظم في الجانب التجاري والجمركي بين دول الاتحاد، كما هو الحال في الاتفاقية التجارية والتعريفية (رأس لانوف ١٩٩١م).

في ما يخص معايير المنشأ المحلي، حيث نصت على أن المنتجات الصناعية التي تعد مطابقة لهذه المعايير تلك التي «لا تقل نسبة قيمتها المضافة في البلد المصدر عن أربعين بالمائة (٤٠٪) من قيمتها الإجمالية، أو التي لا تقل نسبة قيمة المواد

---

(١) فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص٢٠٦.

الأولية المحلية أو المغاربية عن ستين بالمائة (٦٠٪) من إجمالي قيمة المواد الأولية»، والمنتجات الصناعية الأخرى المدرجة في القوائم التي تحدد مقاييس التحويل المفروضة على كل منتج شريطة أن يكون هذا التحويل كافيًا ومبررًا اقتصاديًا[١].

ب ـ القطاعات الثانوية.

المقصود بالقطاعات الثانوية تلك التي لم تحظ بالاهتمام اللازم من قبل دول الاتحاد، أو الميادين التي شملها إطار الاتفاق بحيث تأثر بتسريع وتيرة التحرير أكثر مما كان هدفًا مباشرًا له.

*** قطاع الخدمات.**

يعرف قطاع الخدمات أهمية متصاعدة ويساهم بقسط كبير في اقتصاديات الدول المتقدمة، لكن الدول المغاربية لا تطمح للوصول إلى تحريره؛ فهو قطاع ضعيف نسبيًا ولا يحظى بنسبة كبيرة في اقتصادياتها مقارنة مع الدول الصناعية، كما أنه هش يلزمه الكثير من العناية لتطوير وضعيته، ويستدعي إجراءات خاصة، بحيث أنه لم ينطلق في مسلسل التحرير على مستوى الغات نفسها.

لكل هذه الأسباب وغيرها، لم يكن قطاع الخدمات ذا أهمية في برنامج تحرير التجارة، رغم الإشارة إليه في المادة الثانية من المعاهدة، بحيث كانت الأولوية تعطى دائمًا للقطاعين

---

(١) المادة ٣ من الاتفاقية التجارية والتعريفية، الفقرة ٢.

الفلاحي والصناعي، بل إن صياغة بعض الفقرات توحي بأن القطاع قد يكون محلًا للتحرير كما لو أنه مستبعد تمامًا من هذا المسلسل، ومثال ذلك الإعلان الخاص بقيام منطقة التبادل الحر (تونس ٢ أبريل ١٩٩٤م)، الذي جاء فيه أن المنطقة تشمل «كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي، مع إمكانية توسيعها إلى مجالات أخرى بما فيها قطاع الخدمات»[(١)]، وهي صياغة لا تعطي الأولوية لقطاع الخدمات.

ورغم ما يبدو من وجاهة هذا الموقف اعتبارًا لفكرة التدرج فيما يخص التحرير، والحرص على عدم خلخلة الأوضاع الاقتصادية للدول المغاربية، إلا أن قطاع الخدمات له أهمية أكثر من القطاعات الأخرى فيما يخص تسريع الاندماج لكونه يتخطى الحدود بسهولة، ويتيح إمكانية التعاون في المشاريع المشتركة وتداخل رؤوس الأموال والمصالح مما يتيح الفرصة لمساهمة القطاع الخاص في الاقتصاديات الوطنية.

*** المجالات المساعدة على تحرير التجارة.**

هناك العديد من المجالات التي تساعد على تسريع الاندماج الاقتصادي وتسهل عملية تحرير التجارة والتبادل بين الدول المغاربية، وهي مجالات متعددة نذكر أهمها:

ـ المجال المالي والاستثماري: وهو مجال سيأتي الحديث عنه بإسهاب في إطار الحديث عن حصيلة الاندماج المغاربي.

---

(١) راجع نص الإعلان.

ـ المجال القانوني والقضائي: المؤطر في اتفاقية التعاون القانوني والقضائي (رأس لانوف ١٩٩١م).

ـ النشاط البري والبحري: وتنظمه كل من الاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور (الجزائر ١٩٩٠م)، واتفاقية تعاون في المجال البحري (رأس لانوف ١٩٩١م).

ـ المجال الاجتماعي والثقافي: ينتظم في إطار عدة اتفاقيات أهمها اتفاقيات الضمان الاجتماعي (رأس لانوف ١٩٩١م)، واتفاق لإنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين (تونس ١٩٩٤م)، وآخر يخص الإنتاج السينمائي المشترك (تونس١٩٩٤م)... إلخ.

ـ مجالات أخرى: اتفاق البريد (رأس لانوف ١٩٩١م)، والميثاق المغاربي حول البيئة والتنمية المستديمة (نواكشوط ١٩٩٢م)، واتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز والأشغال العمومية (نواكشوط ١٩٩٢م).

II ـ مسار وطبيعة تحرير التجارة المغاربية:

من المؤكد أن القراءة السليمة للتجربة الاندماجية المغاربية عمومًا وتحرير التجارة على وجه الخصوص تتجلى في قراءة المسيرة الفعلية والنتائج التي يمكن ملامستها من خلالها على أرض الواقع وموقع المغرب من خلالها (أولًا)، وهو أمر يتيح الفرصة لاستخلاص نمط التحرير والخصائص التي تميزه (ثانيًا).

أولًا ـ مسار تحرير التجارة المغاربية:

عند الحديث عن مسار التجربة المغاربية يبرز معطيان أساسيان؛ أولهما أن المقصود ليس هو مجمل الحصيلة الخاصة بمسلسل الاندماج المغاربي، وإن كان تحرير التجارة محركه الأساسي. والمعطى الثاني هو التذكير بالوضعية الحالية المتمثلة في الجمود الذي يعرفه الاندماج منذ ١٩٩٥م بطلب مغربي موجه للجزائر بوصفها رئيسة الاتحاد آنذاك.

من جهة أخرى يجب الحديث عن بعض الإطارات الاتفاقية الهامة باعتبارها جزءًا أساسيًا من مسار التحرير، وتكون تراكمًا يصعب تجاوزه بعد انتهاء المرحلة غير العادية التي يعرفها الاتحاد (الفقرة الأولى)، إضافة إلى الخطوات الإجرائية التي تم اتخاذها (الفقرة الثانية).

١ ـ الجوانب الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة:

الاتفاقيات المختلفة التي ساهم المغرب فيها ووقعها أطرت بشكل جيد المسار الاندماجي للاتحاد المغاربي وكذا علاقات أطرافه وامتيازاتهم والتزاماتهم من الناحية القانونية. وقد شملت قطاعات مختلفة، بل وأدخلت لأول مرة القطاع الفلاحي كما رأينا سابقًا، وهي اتفاقيات مهمة رغم ما يشوب بعض موادها من جوانب النقص أو القصور.

في هذا المستوى من التحليل يجب إبراز الفرق بين الإطار العام الذي تنطوي تحته مجمل الاتفاقيات المغاربية سواء همت

قطاعات بعينها أو كانت ذات طابع مجرد، والاتفاقيات الأخرى التي جاءت لتكريس دور تحرير التجارة في مسار البناء المغاربي، وهي ذات أهمية لأنها تجسد روح البناء المغاربي عمومًا.

أ ـ الاتفاقية التجارية والتعريفية.

تعتبر هذه الاتفاقية، (أ.ت.ت) ذات الارتباط المباشر بموضوع تحرير التجارة، الأهم التي وقعتها الدول المغاربية لأنها أول إجراء اتفاقي وقانوني لتنظيم هذه العملية، فقد جاءت من أجل قيام «وحدة جمركية»(١)، كما تعكس إيمانًا بالدور الأساسي الذي يؤديه توسيع التبادل التجاري بينها على أساس تفضيلي لتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المشتركة(٢).

فما هو إذن مضمون هذه الاتفاقية وما هي جوانب محدوديتها؟

*** مضمون الاتفاقية.**

تعالج هذه الاتفاقية أساسًا حركة البضائع، وبذلك فهي تنص على إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحليين،

---

(١) إن كان ارتباط اسم الاتفاقية بالمجال التجاري والجمركي لا يجعلها تستهدف مباشرة قيام وحدة جمركية على وجه التحديد، إنها آلية لتحرير التجارة في مراحلها الأربعة كما تم صياغتها من طرف الهيئات الوزارية بمرجعية قرار مجلس الرئاسة في إطار «الاستراتيجية المغاربية المشتركة للتنمية».

(٢) انظر: ديباجة الاتفاقية الموقعة برأس لانوف بليبيا في٩ و١٠ مارس ١٩٩٠م، وهي متوفرة في موقع الاتحاد عبر شبكة الأنتيرنيت، مرجع سابق.

المتبادلة مباشرة بين الأطراف المتعاقدة، من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج المحلي في كل دولة من دول الاتحاد، وكذلك الرسوم التعويضية الموحدة. فهذه البضائع، وبغض النظر عن الاستثناء الأخير، تكون معفاة من الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة الطرف على السلع المستوردة، ولا تدفع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، أيًا كان اسم هذه الضرائب أو الرسوم أو طبيعتها أو الجهة الجابية لها، وبذلك يتم تحديد وعاء رسم القيمة المضافة، وما يماثلها بالنسبة للمنتجات التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية عند استيرادها دون احتساب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والرسم التعويضي الموحد، بينما تحتسب القيمة المضافة نفسها حسب السعر الإجمالي الصافي من الضرائب والرسوم لدى خروج المنتوج من المصنع أو من منطقة الاستخراج، ناقص القيمة عند الاستيراد بما فيها مصاريف النقل والتأمين (CIF) للمواد الأولوية المستوردة الداخلة مباشرة في صنع المنتوج مضروب في مائة (100x)، مقسوم على السعر الإجمالي الصافي من الضرائب والرسوم لدى خروج المنتوج من المصنع أو منطقة الاستخراج، أو قيمة المواد الأولية المحلية أو المقاربة الداخلية في صنعه مضروب في مائة (100x) مقسوم على القيمة الإجمالية للمواد الأولية الداخلة في صنعه.

من جهة أخرى نصت الاتفاقية على تحرير قائمة البضائع

ذات المنشأ المغاربي من كل القيود غير الجمركية، أيًا كانت التدابير والإجراءات التقييدية أو التمييزية التي تتخذها الدولة الطرف لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية البحتة، مع مراعاة قوانين الحجز الزراعي البيطري والقوانين الصحية والأمنية المعمول بها في البلد المستورد[1]، وبذلك وجب تحديد هذه البضائع التي تعتبر ذات منشأ محلي، وهو الأمر الذي حددته المادة الثالثة كما يلي:

ـ المواد المنتجة كليًا في كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة بما فيها المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والحيوانية الحية والثروات الطبيعية التي لم يدخل عليها أي تحويل صناعي.

ـ المنتجات الصناعية التي تقل نسبة قيمتها المضافة في البلد المصدر عن أربعين في المائة (٤٠٪) من قيمتها الإجمالية أو التي لا تقل نسبة قيمة المواد الأولية المحلية أو المغاربية عن ستين بالمائة (٦٠٪) من إجمالي قيمة المواد الأولية.

ـ المنتجات الصناعية الأخرى المدرجة في القوائم التي تحدد مقاييس التحويل المفروضة على كل منتج شريطة أن يكون هذا التحويل كافيًا ومبررًا اقتصاديًا، وتحدد هذه القوائم باتفاق دول الاتحاد.

---

(١) المادة الأولى من الفصل الأول الخاص بالتعاريف، والمادة الثانية من الاتفاقية والمادة الثالثة من البروتوكول الخاص بشهادة المنشأ بين دول الاتحاد الخاصة بكيفية احتساب القيمة المضافة.

ارتباطًا بهذه الاتفاقية ولا سيما المواد الثانية والرابعة والسادسة تمت صياغة عدة برتوكولات.

- برتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول (إ.م.ع).

وهو برتوكول يشدد على أن تعمل الأطراف المتعاقدة بنموذج موحد لشهادة المنشأ، والضوابط التي تمتع المواد والبضائع والمنتجات بهذه الصفة من الناحية الإدارية، إضافة إلى تحديد كيفية احتساب القيمة المضافة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

يذيل البروتوكول - من جهة أخرى - بمرفق خاص بالمواصفات التقنية من حيث الشكل لنموذج شهادة المنشأ الخاصة بتغطية التبادل التجاري بين دول (إ.م.ع).

- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة: ١٧,٥٠٪.

جاء تنفيذًا لأحكام المادة السادسة من الاتفاقية التجارية والتعريفية، وارتباطًا بمقتضيات المادة الثالثة (الفقرة أ)، التي تعتبره استثناء من الإعفاء الذي تستفيد منه البضائع ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة مباشرة بين الأطراف المتعاقدة. وبذلك يطبق الرسم التعويضي الموحد بنسبة ١٧,٥٠٪ على أساس قيمة البضاعة مضافًا إليها مصاريف النقل والتأمين على المواد الواردة في القوائم المرفقة به، والتي توضع انطلاقًا من تصريحات الأطراف المتعاقدة والمتفق عليها في إطار لجنة المتابعة المشار

إليها في المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية التجارية والتعريفية (المادة ١).

- برتوكول يحدد اللائحة الأولى التي تضم ٥٨ مادة معفية من كل العراقيل غير التعريفية على أساس الالتزام بتوسيعها بشكل تدريجي.

- البروتوكول المتعلق بإجراءات الوقاية والإنقاد، أقرته اللجنة الوزارية المختصة المكلفة بالاقتصاد والمالية خلال اجتماع ١٠ يناير ١٩٩٥م.

- برتوكول الاتفاق المتعلق بلوائح المنتجات (حوالي ٦٠ منتوجًا) من أصل مغاربي لتحريرها من القيود غير الجمركية.

*** حدود الاتفاقية.**

تتجلى هذه المحدودية في جانبين؛ الأول يتعلق بما سكتت عنه ولم تنظمه فيما يخص نموذج التبادل بين الدول المغاربية، والثاني فيما تضمنته من جوانب تبطئ من سرعة للتبادل.

فيما يخص الجانب الأول يمكن القول أن الاتفاقية كانت مجموع قواعد متعلقة بحركة البضائع مع إغفال الاهتمام بقطاع الخدمات، وهو أمر سبق التنبيه إليه.

أما الجانب الثاني فهو مرتبط بمقتضيات الاتفاقية ولا سيما الفصل الخامس منها المتعلق بالتدابير الوقائية، وهي ترتيبات تتيح لأي دولة في الاتحاد أن تلجأ إليها في حالة تعرضها إلى «اضطرابات هامة في قطاع من القطاعات الاقتصادية أو إلى

صعوبات تخل بوضعها الاقتصادي» في حالة إذا ارتأت «حماية صناعة وطنية ناشئة» ولكن في حدود مراعاة الشروط التالية:

ـ إشعار اللجنة الوزارية المتخصصة فورًا.

ـ تقديم تقرير يتضمن كافة المبررات لتلك الترتيبات.

ـ أن لا تهم العقود التي تم الشروع في تنفيذها[1].

ـ تستمر هذه الترتيبات لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد من قبل اللجنة الوزارية.

إلى جانب ذلك عالجت التدابير الوقائية الإجراءات غير الشرعية التي تمس بقواعد المنافسة المتعارف عليها، وركزت على مسألتي الإغراق وتقديم إعانات للسلع المصدرة، واعتبرت أنه من حق الطرف المتضرر من هذه الممارسات أن يحيل الخلاف إلى لجنة المتابعة المشار إليها في المادة (٢٢) من الاتفاقية، وفي حالة عدم توصلها إلى حل في أجل أقصاه شهران يمكن للطرف المتضرر أن يفرض بصفة مؤقتة رسومًا استثنائية مضادة للإغراق أو تعويضية عن إعانات التصدير شريطة إشعار اللجنة الوزارية المختصة[2].

بذلك يمكن إبداء الملاحظات التالية:

ـ الصياغة التي وردت في هذه التدابير جاءت حاملة لمعاني غامضة تفتقر إلى التدقيق، فوصف من قبيل «اضطرابات هامة» أو

---

(١) المادة ١١ من الاتفاقية.

(٢) المادة ١٣.

«صعوبات تخل بالوضع الاقتصادي» تثير غموضًا كبيرًا يمكن معه إدخال أية حالة في إحداها، فلا بد من تحديد هذه الاضطرابات أو الصعوبات أو حتى المعايير المحددة «لحماية صناعة وطنية» حتى يتم تسهيل العمل للجنة الوزارية المختصة.

ـ نفس الشيء يلاحظ فيما يخص قواعد المنافسة السليمة، بحيث يمنع كل ما من شأنه أن يشكل نشاط إغراق أو تقديم إعانات للسلع المصدرة، وهو شيء يجب تحديده كسابقه.

ـ يحبذ أن تكون سلطة لجنة المتابعة أكثر اتساعًا وأن تلتزم بإيجاد حل في أجل شهرين يفرض على كل الأطراف دون رفع التقارير إلى اللجنة الوزارية المختصة والتي يمكنها بدورها أن تحيلها إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في المادة (١٣) من المعاهدة[١]، وهو أمر يتنافى مع السرعة التي تتسم بها العمليات التجارية.

ب ـ الاتفاقات ذات الارتباط غير المباشر.

هي اتفاقات مهمة رغم أنها لا ترتبط مباشرة مع إطار تحرير التبادل التجاري لأنها تعالج جوانب محددة تساعد على تسريع تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين أقطار الاتحاد، لذلك فمنها ما هو ذو طابع مالي واستثماري، وما هو ذو طابع تقني.

---

(١) انظر: المادة ١٣ ـ ٢ ـ ٢٣ من الاتفاقية.

*** الاتفاقات ذات الطابع الاستثماري والمالي.**

الحديث في هذا المستوى، سيتمحور حول اتفاقيتين من أرقى الأشكال التي تساعد على تنشيط حركة التبادل التجاري.

- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار.

تأخذ هذه الاتفاقية[1] أهميتها اعتبارًا لعدة معطيات، أولًا لأنها تحدد فضاء لانتقال رأس المال واستخدامه في أحد المجالات المسموح بها في بلدان الاتحاد. وثانيًا لأن عملية الاستثمار في حد ذاتها أصبحت ركيزة لتطور الاقتصاديات الوطنية، ناهيك عن أنها تساهم في بناء اقتصاد مندمج بالمنطقة. وثالثًا لأن انتقال رؤوس الأموال واستقرارها على شكل استثمار هو ضمان لاستمرار فكرة الاندماج نفسها.

انطلاقًا من هذا المعطى الأخير جاءت اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد معبرة عن الرغبة في ضمان العديد من الحقوق والامتيازات للمستثمر والاستثمار جاءت كالتالي:

- توفير الإمكانات الملائمة لاستثمار رأس المال وفقًا لطبيعة الاستثمار من إصدار التراخيص واستيراد المعدات والموارد والأراضي اللازمة للمشروع، وتقديم خدمات المرافق والمنافع العامة وعدم تحمل الرسوم التأسيسية المختلفة ورسوم وأجور الخدمات أكثر مما يتحمله الاستثمار الوطني (المادة ٢).

---

(١) وقعت بالجزائر في ٢٣ يوليوز ١٩٩٠م، النص موجود في موقع الاتحاد، مرجع سابق.

- السماح بحرية تسويق المنتجات داخليًا وخارجيًا مع مراعاة القوانين الجارية بها العمل (المادة ٣).

- عدم التدخل في إدارة الاستثمار أو سياسته الإنتاجية أو المالية أو الوظيفية (المادة ٤).

- الحق في التصرف في الاستثمار بجميع أوجه التصرف القانونية (المادة ٥).

- يتمتع مستثمرو بلدان الاتحاد بالمزايا المقدمة لمواطني الدول الأخرى (المادة ٦).

- لا يخضع الاستثمار لأي قيود غير جمركية على استيراد معدات المشروع أو تقييد لحرية الاستيراد (المادة ٧).

- الحق في اختيار الشركاء بكل حرية في حالة اشتراط أنظمة البلد المضيف لوجود شركاء محليين (المادة ٨).

- تسهيل الحصول على أيدي عاملة خبيرة مغاربية (المادة ٩).

- ويدخل ضمن الامتيازات أيضًا الضمانات المالية المتمثلة في حرية تحويل رأس المال وعوائده، والحصول على تعويض لما يصيب الاستثمار من ضرر يتحمل مسؤوليته الطرف المتعاقد وسلطاته العامة أو المحلية أو مؤسساته، وتكون قيمة التعويض مساوية لما لحق المستثمر من ضرر، أو يكون نقديًا إذا تعذر إزالته، كما يمكن تقرير مزايًا إضافية خاصة للاستثمار الذي يتخذ صيغة مشروعات مشتركة بين دول الاتحاد.

بالإضافة لكل ذلك تقرر الاتفاقية ضمانات قانونية تتجلى في

عدم إمكانية تأميم أو انتزاع الاستثمارات أو إخضاعها لأي إجراء له نتيجة مشابهة إلا إذا كان ذلك لفائدة المصلحة العامة وأن يتم بدون تمييز مع دفع تعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة لا تزيد عن السنة. وضمانات قضائية أخرى[1].

يطرح على هذا المستوى إشكال أساسي يتجلى في وجود اتفاقيات ثنائية لتشجيع وضمان الاستثمار وقعها المغرب مع عدد من الدول المغاربية بكيفية ثنائية، فلمن الأولوية، هل هي للاتفاقية المغاربية أم للاتفاقيات الثنائية؟

لم تشر الاتفاقية المغاربية لهذا الأمر، إلا إشارة غير مباشرة تتضمنها المادة الثالثة والعشرون التي تقول أنه يمكن أن «يتم تعديل الاتفاقية بطلب من إحدى الدول بعد موافقة الدول الأخرى، ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد»، وهي إشارة إلى إمكانية تعديل الاتفاقية بما يتماشى وبعض الاتفاقيات الأخرى، لكن الأمر يبدو معكوسًا بحيث أن الذي يجب تعديله هو الاتفاقيات الثنائية لكي تتماشى ومقررات الاتفاقية المغاربة وليس العكس.

ـ الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي.

لهذه الاتفاقية[2] ارتباط وثيق بعملية تشجيع الاستثمار

---

(١) المواد من ١١ إلى ٢٠.

(٢) اتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الإتحاد، موقعة بالجزائر في ٢٣ يوليوز ١٩٩٠م، نص الاتفاقية موجود في موقع الإتحاد عتى شبكة الإنترنيت، مرجع سابق.

وتأطير الجانب الضريبي على المستوى المغاربي بما يكفل تيسير انتقال رؤوس الأموال. وتنطبق على الضرائب على الدخل الواقع استغلالها لفائدة دولة متعاقدة وكل فروعها الأساسية ومجموعاتها المحلية كيفما كانت طريقة الاستخلاص، والضرائب على الدخل هي تلك المستخلصة من مجمع المداخيل أو عناصره والتي تطبق على دخل الأشخاص وأرباح الشركات[1].

تقوم الاتفاقية بتفعيل توظيف الضريبة والطريقة المتبعة لتجنب الازدواج الضريبي.

◦ **توظيف الضريبة على الدخل.**

توظف هذه الضريبة حسب أنواع الضرائب الواقعة عليها وكيفية استخلاصها. والطريقة المتبعة لتجنب الازدواج الضريبي تحددها أحكام المادة (٢٣) على الشكل التالي:

١ ـ إذا تلقى مقيم بدولة متعاقدة مداخيل خاضعة للضريبة بإحدى الدول المتعاقدة الأخرى طبقًا لأحكام هذه الاتفاقية فإن الدولة الأولى تخصم من الضريبة التي تستخلصها على مداخيل المقيم المذكور مبلغًا مساويًا للضريبة على الدخل المدفوعة بالدولة المتعاقدة الأخرى.

٢ ـ لا يمكن أن يتجاوز المبلغ المخصوم في إحدى الحالتين الجزء من الضريبة على الدخل الواقع حسابه قبل الطرح

(١) الباب الأول، الفصل الثاني.

والمطابق ـ حسب الحالة ـ للمداخيل الخاضعة للضريبة بالدولة المتعاقدة الأخرى.

٣ ـ تعتبر الضريبة التي كانت موضوع إعفاء أو تخفيض خلال مدة محددة بإحدى الدول المتعاقدة بمقتضى التشريع الداخلي بإحدى الدول المذكورة مستخلصة قانونًا، ويجب أن يطرح بالدولة المتعاقدة الأخرى من الضريبة التي قد توظف على المداخيل المذكورة.

*** الاتفاقيات ذات الطابع التقني.**

هناك العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى توثيق العلاقات الاقتصادية وتكثيف التعاون فيما بين الدول المغاربية بغية تسهيل التبادل وتحقيق التنمية المشتركة، وكذا دعم الاتصال والتواصل في العديد من المجالات المهمة، وهي مجالات تبرز أهميتها في كونها تعتبر تقنيات أساسية للوصول إلى مستوى تحرير التجارة، أي أنه بدونها تصبح هذه العملية ضربًا من الخيال، لذلك يمكن نعتها بكونها اتفاقيات ذات طابع تقني لا لكونها تفسر تقنيات محددة لتحرير التجارة ولكن لأنها تعتبر ممرًا تقنيًا ضروريًا لإنجاحه.

تبرز في هذا الإطار العديد من الاتفاقيات أهمها تلك المرتبطة بميدان النقل، أو التي تهم مجالات حيوية كالمجال البحري، وهو المجال الذي عرف توقيع اتفاقية تعاون يهم البحرية

التجارية والنقل البحري ومشمولاته[1].

تهدف الاتفاقية إلى ضبط حق دول الاتحاد في القيام بنقل القسط الراجع لها في مبادلاتها الخارجية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الدول الأخرى من جهة ثانية والبحث عن بعث مشاريع مشتركة وتنظيم العلاقات البحرية وتنسيق أفضل للنشاط البحري وتجاوز العراقيل التي تحد من تنمية النقل البحري من أجل مساهمته في تكامل الاقتصاديات وتطويرها بما يتماشى ومتطلبات التجارة الخارجية لدول الاتحاد، وزيادة طاقة الأسطول المغاربي في ميدان النقل والعمل على الرفع من قدرته التنافسية وتسهيل الملاحة الساحلية بين موانئ البلد الواحد في وجه الأساطيل المغاربية، وسن سياسة مغاربية موحدة مرتكزة على مبدأ التشارك والتكامل بين الأساطيل[2].

في نفس الاتجاه أبرمت اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دول الاتحاد خلال الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة المنعقد بالجزائر ما بين ٢١ و٢٣ يوليوز ١٩٩٠م، واتفاقية لتنظيم الصفقات العمومية في قطاع التجهيز والأشغال العمومية (نواكشوط ١١/١١/١٩٩٢م)، واتفاقية أخرى لا تقل أهمية وهي الخاصة بإنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية (رأس لانوف ١٩٩١م)، والتي تهدف إلى

---

(١) اتفاقية تعاون في المجال البحري بين دول الإتحاد موقعة براس لانوف بليبيا في ١٠ مارس ١٩٩١م، النص متوفر في موقع الإتحاد على شبكة الإنترنيت، مرجع سابق.
(٢) راجع أحكام المادة الأولى من الباب الأول من الاتفاقية.

«المساعدة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتحويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والموضوعات الجارية المترتبة عنها» (المادة ٢) وهي لا شك أهداف تفتح آفاقًا واعدة لتطوير أسلوب تحرير التجارة.

٢ ـ أية خطوات إجرائية لتحرير التجارة؟

من المفروض الحديث عن حصيلة التجربة المغاربية فيما يخص تحرير التجارة، لكن الحقيقة هي أن الاتحاد وصل إلى مرحلة الجمود النسبي بدل الوصول إلى مستوى من مستويات الاندماج الاقتصادي المتعددة التي رسمها، لذلك يجب الحديث أولًا عن الخطوات الإجرائية التي تم تبنيها لتحرير التجارة[1]، والدور الذي لعبه المغرب فيها.

يمكن مقاربة هذا الموضوع اعتبارًا لمرحلتين زمنيتين، الأولى تبتدئ من التأسيس إلى حدود تجميد سير أنشطة الاتحاد سنة ١٩٩٥م، والثانية تبتدئ من هذا التاريخ إلى اليوم (بداية ٢٠٠٢م). رغم الإيمان الراسخ أن التجميد يعني بداهة عدم وجود أية إمكانية لتحرير التجارة إلا أن المرحلة عرفت بعض الإجراءات التي تعكس تطورًا بسيطًا.

---

(١) يعتبر البعض أن الحصيلة هي مجموع الاتفاقيات التي سبق الحديث عنها، انظر مثلًا، امحمد مالكي، مرجع سابق، ص١١٧ ـ ١٢١.

أ ـ المرحلة الأولى: من التأسيس إلى سنة ١٩٩٥م.

اعتبرت مرحلة ما بعد التأسيس، من الناحية النظرية، مرحلة هامة لأنها عرفت مجمل الخطوات الإجرائية لتنفيذ البرامج والاتفاقيات المبرمجة بين الأطراف. لقد دعا البيان الختامي للدورة العادية الثانية (٢١ ـ ٢٣ يوليوز ١٩٩٠م) إلى «انعقاد اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية والوزراء المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية ووزراء الفلاحة، بهدف النظر في وضع الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة انطلاقًا من برامج عمل الاتحاد وحث على العمل الدؤوب في هذا الاتجاه حتى تكون جميع أشغال أجهزة الاتحاد مستمدة لنشاطاتها من هذه الخطة. . . ويؤكد مجلس الرئاسة على أهمية بناء سوق مشتركة»، وبذلك جاء قرار اعتماد «الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة» السابقة الذكر، وهي الاستراتيجية التي تستهدف «تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة، وضمان حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال» وذلك عبر أربعة مراحل تتوخى «إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري بين دول الاتحاد وإعطاء دفعة قوية وملموسة للإنتاج والمبادلات»(١).

هذا ما تقرر، لكن ما حدث كان شيئًا آخر سواء ما تعلق

(١) استأنس بما سبق الحديث عنه فيما يخص هذه المراحل الأربعة.

بالمراحل الأربعة المقررة لتحرير التجارة، أو من حيث الآثار العملية لهذا الزخم من الاتفاقيات والإجراءات.

فيما يتعلق بالجانب الأول، كان من المفروض أن يتم الشروع في إقامة منطقة التبادل الحر ابتداء من سنة ١٩٩٢م، لكن الذي حدث هو أن مجرد «الإعلان» عن قيامها تم في ٣ أبريل ١٩٩٤م بتونس خلال اجتماع لمجلس وزراء الخارجية، وقد تم ذلك بشكل يمكن وصفه بأنه اعتباطي، ذلك أن الإعلان يجعل من آخر أهدافه «تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة التبادل الحر ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها ومتابعة الدراسات في هذا المجال»، بعد أن كان قد تقرر «العمل على إقامة منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية بحيث تشمل كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي مع إمكانية توسيعها إلى مجالات أخرى بما في ذلك قطاع الخدمات...»[(١)].

لقد استوفت منطقة التبادل الحر الآجال المحددة لها وتجاوزت الفترة التي كان من المفروض أن تدخل فيها مرحلة الوحدة الجمركية، أي ابتداء من سنة ١٩٩٥م.

في نفس الإطار يمكن التساؤل حول السبب الذي كان وراء تأخر المغرب في المصادقة على الاتفاقية التجارية والتعريفية الموقعة برأس لانوف سنة ١٩٩٩م، والجواب مرتبط بعدة معطيات:

---

(١) انظر نص الإعلان، موجود ضمن المنشورات بموقع الاتحاد عبر شبكة الإنترنيت، مرجع سابق.

ـ إن المغرب، انطلاقًا من طبيعة التركيبة الاقتصادية والسياسية التي تحكم دول المغرب العربي المتمثلة في تعقد الروابط الاقتصادية وعدم انسجامها، وارتباطها بإطارات ثنائية مخالفة أحيانًا للنموذج الجماعي الذي رسمته الاتفاقية، وكذا تقلب المواقف السياسية لبعض الدول وتأثير ذلك على الجوانب الاقتصادية، قد دفعته إلى التريث لمحاولة استكشاف مدى استعداد الدول المغاربية الأخرى للدفع بهذه الاتفاقية.

ـ تفكير المغرب في الصيغة التي تكفل إمكانية الانسجام بين المسار الأوربي الذي كان يخوض فيه مفاوضات مهمة من أجل توقيع اتفاقية شراكة، بينما المسار المغاربي لا يتسم بنفس الأهمية اعتبارًا لأن الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك الأساسي له.

من حيث الآثار العملية للاتفاقات والقرارات، وقع إلى حدود سبتنبر ١٩٩٦م خمس وثلاثون اتفاقية، ولو طبقت لكانت أقطار المغرب العربي تتمتع بفضاء موحد في المجال الاقتصادي والتجاري(١)، فالمشكلة إذن هي أن أيًا من هذه الاتفاقيات والإعلانات والقرارات لم تعرف طريقها إلى التطبيق، والنتيجة هي أن مستوى العلاقات الاقتصادية بقي على حاله كما يبين مستوى التبادل التجاري البيني الذي لم يصل إلى ٥٪، وهو بذلك يعكس الفتور بعد السنوات الخمس الأولى المطبوعة بكثرة الاتفاقيات واللقاءات.

(١) محمد الأخصاص، المغرب العربي: واقع وآفاق، سلسلة لدفاتر القومية، العدد الخامس، نونبر ١٩٩٥م.

ب ـ مرحلة ما بعد ١٩٩٥م.

لا يمكن تفسير عملية التجميد الجزئي التي طالت أجهزة وأنشطة (إ.م.ع) إلا بكونها سلوك يعبر عن غلبة الضوابط السياسية على المعايير الاقتصادية، كما أنها تعكس طبيعة العلاقة بين الدول، خاصة المغرب والجزائر، وطرق اتخاذ القرار على المستوى الداخلي.

رغم أن التجميد يعني التوقيف المؤقت لحركية السير العادي لنشاط الاندماج الاقتصادي ومسلسل تحرير التجارة الذي لم يتجاوز وضع الإطار القانوني، إلا أنه من الناحية العملية يمكن التذكير ببعض أمثلة النشاط الذي استهدف تحرير التجارة بين الدول المغاربية:

ـ أشغال بعض المجالس الوزارية، ولا سيما المجلس الوزاري المغاربي المكلف بالتجارة الذي عقد دورته السابعة في الرباط في ١٠ أكتوبر ٢٠٠١، والتي استعرض فيها الوضعية الحالية وآفاق الإطار القانوني للتعاون التجاري والجمركي، وضرورة إقامة منطقة التبادل الحر وضبط الإجراءات اللازمة لقيام اتحاد جمركي كمرحلة ثانية.

ـ استمرار أعمال فرق العمل، من قبيل فريق عمل تبادل المنتجات الفلاحية المجتمع بمقر الأمانة العامة (٩ أكتوبر ٢٠٠٢م) بمشاركة خبراء من الاتحاد، الذي أكد على ضرورة دمج تبادل المنتجات الفلاحية في إطار المنطقة المغاربية للتبادل الحر.

في نفس الإطار يمكن الإشارة ـ على سبيل المثال ـ إلى أشغال تحسين العناصر المرجعية للسياسات الفلاحية بالدول المغاربية بمشاركة خبراء من كافة الدول ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بهدف إقامة مشروع جهوي للأمن الغذائي.

ـ اجتماع الخبراء المغاربيين في المجال التجاري والجمركي، من قبيل الاجتماع الذي خصص لدراسة الإطار القانوني لمستقبل التعاون التجاري والجمركي في ظل المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية، واستكمال التصنيفة الجمركية المغاربية الموحدة التي شرع في إعدادها في إطار الإسراع بتوفير الظروف الملائمة لإقامة منطقة التبادل الحر[1].

مثل هذه اللقاءات والاجتماعات تكتسب أهميتها من كونها تحافظ على استمرار فكرة الاندماج وتحرير التجارة، والتفكير في الأساليب التي يمكن بواسطتها تفعيلها، ويظهر من خلال تتبعها رغبة المغرب في إحياء عملية تحرير التجارة المغاربية، ولعل ذلك يرتبط بالأفق الضيق الذي انتهى إليه المشروع الأورو ـ متوسطي الذي راهن المغرب عليه كثيرًا.

ثانيًا ـ استنتاج حول خصائص تحرير التجارة:

يمس هذا الاستنتاج الخصائص المرتبطة بالمجال المفاهيمي. والخصائص المرتبطة بالإطار الواقعي.

---

(١) انظر موقع الاتحاد عبر شبكة الإنترنيت، أخبار الاتحاد، مرجع سابق.

١ ـ خصائص ترتبط بالمجال المفاهيمي:

يظهر من خلال ما سبق أن النموذج المغاربي لتحرير التجارة لا يعكس تشكيلًا مفاهيميًا ناضجًا وواضحًا، والقصد بالمبنى المفاهيمي وجود مرتكزات نظرية يقوم عليها مسلسل تحرير التجارة، وتحديد الهدف من الاندماج الذي تتجاذبه فكرتان متناقضتان؛ الأولى تعكس مذهبًا يؤمن به كإطار لتسهيل عملية التواصل مع القوى الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وهي رؤية تتماشى والموقف المغربي والتونسي أساسًا. والثانية تتمحور حول الإخلاص لعملية البناء الذاتي من أجل تنمية قادرة على خلق رفاهية حقيقية، وهي فكرة لا يمكن الجزم بأن هناك بلدًا مغاربيًا قد تبناها كاستراتيجية حقيقية. ولعل التضارب جعل عملية البناء المفاهيمي تتميز بخصائص أهمها:

أ ـ غموض مفهوم التبادل الحر ذاته: تجلى ذلك أساسيًا في المقاربات المتعددة لإقامة منطقة التبادل الحر كمنطقة أولى في مسلسل تحرير التجارة. وقد برزت منذ سنة ١٩٩٦م أولى الاقتراحات الخاصة بإعادة النظر بشكل عميق في الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية، صدرت عن تونس خلال الدورة الثامنة للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالمسائل المالية والاقتصادية، وينصب الاقتراح التونسي حول الدعوة لتطابق هذه الاتفاقية مع العقد النهائي لجولة أوروغواي، وهو اقتراح ينطلق من كون الاقتصاديات المغاربية ما تزال في حاجة إلى حماية تضمن نجاح إعادة هيكلتها. أي أن تونس دعت إلى اقتطاعات

جمركية وشبه جمركية على السلع المتبادلة (باستثناء لائحة المنتجات القابلة للتوسيع).

من جهة أخرى أوضح الخبراء الجزائريون الحكوميون في عدة مناسبات أن المقاربة التجارية عاجزة وحدها عن تحقيق التقارب المنشود بين الاقتصاديات المغربية، فلا بد من قيام مشاريع تنموية مشتركة تصبح مصدر تحفيز للمبادلات داخل المنطقة[١]، وهو منطق له وجاهته.

من هذين النموذجين يتبين أن مفهوم التبادل الحر قد لا يرتبط بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، أو حتى العمل في الإطار التجاري ذاته. في حين يمكن القول أن النموذج المغاربي لا يجب أن يتجاوز فكرة بسيطة قائمة على تكريس الاعتماد المتبادل الذي يوحي بداهة بوجود كثافة التبادل بين هذه الدول.

ب ـ غموض مفهوم الاندماج: يبدو جليًا أن هناك تناقضًا صارخًا بين الجانب الاتفاقي والواقع، فالمعاهدة المنشأة للاتحاد تنبني على توحيد كل شيء وتنتهي بالتشرذم على كل المستويات، وهذا أمر غير مستساغ لأنه يعكس مستوى آخر من الغموض أكبر من المستوى السابق وهو المتعلق بفكرة الاندماج ذاتها، يمكن القول أن نموذج الاندماج المغاربي لا يقوم على أي أساس نظري واضح، ولا يحقق التوازن بين الأهداف العامة الطموحة وبين

---

(١) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

الآليات المخولة لها ذات التعقيد الكبير[1].

٢ ـ خصائص مرتبطة بالإطار الواقعي:

في هذا الإطار يتميز التحرير بالعديد من الخصائص منها ما هو ذو طبيعة عامة ومنها ما هو ذو طبيعة خاصة.

إن هذه الخصائص قد ميزت السياسة المغربية اتجاه تحرير التجارة المغاربية، كما ميزت سياسات الدول المغاربية الأخرى.

أ ـ الخصائص ذات الطبيعة العامة.

يمكن إجمالها في:

ـ يعكس التحرير ـ بعد متابعة خطواته العملية ـ عدم الثقة في الاندماج أو الالتزام في الدخول بقوة فيه، ويتجلى ذلك أساسًا في الحرص على استمرار العلاقة في الإطار الثنائي في

---

(١) يرى البعض أن الاندماج في العالم العربي أخد الأشكال التالية:

ـ الحد الأقصى أو الوحدة السياسية تحت صيغة الفدرالية أو الكنفردالية، وهي ناتجة عن شعور بالوحدة الثقافية والفكر الدينية.

ـ الحد الأدنى أو التعاون على أسس اقتصادية فقط دون الوصول إلى مستوى أعلى إلا بعد توظيف ما سبق.

ـ التكامل الوظيفي الذي يقر بفشل التجارب الوحدوية واستحالة إيجاد نظرية مطلقة للبناء الوحدوي، ويرى أن الحل هو إيجاد نوع من التناوب بين التعاون والتكامل كلما سمحت لظروف، في أفق الوحدة السياسية.

مع التسليم أن هذا التصنيف لا يمثل كل أشكال الاندماج الممكنة على مستوى العالم العربي. انظر:

Ahmed Mahiou, Euro-méditerranée: Une région à construire, sous la direction de R.bistolfi, pubisud,1995,p 113.

يمكن أيضًا الاستعانة بالنظريات العامة للعلاقات الدولية المتعلقة بالاندماج.

أحسن الأحوال، بدل العمل على إيجاد اقتصاد مندمج ومتكامل، وهو استنتاج توحي به العديد من الإجراءات كما هو الحال بالنسبة لمقتضيات التدابير الوقائية، أواتفاقية ضبط المخالفات الجمركية.

ـ يتقوقع النموذج المغاربي لتحرير التجارة في إطارات قانونية تضبطها الاتفاقيات الجماعية بين دول الاتحاد، بينما لا يتحقق على أرض الواقع إلا اليسير من الإجراءات التي تنص عليها وهو أمر يضفي عليه طابع الشكلانية، الشيء الذي يتنافى مع مبادئ تحرير التجارة التي قد لا تحتاج لكل هذه الترسانة القانونية بالقدر الذي تحتاج فيه للإجراءات العملية لتيسير التحرير ولو في إطارات عرفية.

ـ يتأثر المشروع المغاربي بالمعطيات السياسية أكثر مما يخضع للضرورة التنموية الاقتصادية، وهو أمر غير مقبول أدى إلى تجميد المسار كله اعتبارًا لأسباب سياسية أو أمنية.

إن هذه الخصائص تعكس إلى حد بعيد انفعالية المشروع المغاربي لتحرير التجارة، وخضوعه لتأثيرات الواقع الجهوي والدولي لما بعد انهيار المعسكر الشرقي دون أدنى رؤية واقعية.

ب ـ الخصائص التي تمس الجوانب الخاصة.

القصد منها بعض الإجراءات الخاصة التي طبعت تحرير التجارة المغاربية، وأهمها:

ـ إهمال القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى،

وهو ما يتم محاولة تداركه، فقد تم التأكيد على دور هذا القطاع وضرورة مشاركته تماشيًا مع الاختيارات الوطنية الجديدة أبان أشغال الدورة السابعة للمجلس الوزاري المغاربي المكلف بالتجارة (أكتوبر ٢٠٠٢م)، لكن ذلك جاء متأخرًا وفي مرحلة جمود مسار التحرير والاندماج.

ـ يقلل المشروع المغاربي من أهمية الآليات المصاحبة لتحرير التجارة خاصة الأدوات الكفيلة بتحقيق انسجام على مستوى العملات الوطنية في أفق تحقيق الوحدة المالية. والتعاون التقني بين مختلف الفعاليات والقطاعات الاقتصادية، والجوانب ذات الطابع الاجتماعي.

ـ تميز النموذج ـ أخيرًا ـ بعدم الواقعية على المستوى القطاعي، فمثلًا تم إدماج القطاع الفلاحي في نفس الوقت الذي تمت فيه صياغة اتفاقية لتقييد التبادل وليس لتحريره، بحيث لا توجد أية بوادر لإقرار سياسة فلاحية مشتركة على الأقل لمجابهة الشريك الأوربي القوي، أو تحديد نوع من الإعانات كمستوى أدنى لتشجيع وتطوير القطاع.

إن مشكلة النموذج المغاربي هي كونه قائم على مرتكزات سلبية عديدة، لكنه يحمل أيضًا رواسب الفشل في الماضي (تجربة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠م)؛ حيث كان من المستحيل إقامة سياسات تجارية مشتركة نظرًا لطبيعة المنظومة الدولية آنذاك. لكن بطبيعة الحال، لا يقتصر الأمر على الجوانب التاريخية فقط كعامل لتوقف مسار الاندماج.

المبحث الثاني

مقترحات حول تحرير التجارة والاندماج المغاربي

يثير فشل تجربتين مغاربيتين لتحرير التجارة والاندماج العديد من التساؤلات لدى أي مهتم، ويدفع المؤمنين بضرورة إنجاح هذا المشروع إلى البحث عن أسباب تعثره وشروط إنجاحه.

من وجهة نظر خاصة، أمام المغرب فرصة بناء الفضاء المغاربي انطلاقًا من تصحيح الأخطاء العديدة التي ميزت سياسته واتجاهه.

هناك إذن عوائق يجب تجاوزها لخلق الشروط الكفيلة بتجسيد المشروع الاندماجي المغاربي على أرض الواقع.

I ـ مقومات تجاوز العوائق:

يتأثر الاندماج المغاربي بالعوائق السياسية، أكثر من تأثره بالتحديات الاقتصادية.

أولًا ـ العوائق ذات الطبيعة السياسية:

يتحدد واقع الدول ـ ولا سيما المتخلفة منها ـ بالمعطيات السياسية؛ فيتحسن وضعها ويزدهر اقتصادها باستقرار هذه

المعطيات، ويتدهور حالها وتفلس اقتصادياتها باضطرابها.

ما من شك في أن المغرب يظهر حرصه على بناء الفضاء المغاربي خاصة مع الإكراهات التي ستتمخض عن المشروع الأورو ـ متوسطي لكن الفضاء المغاربي هو أيضًا فضاء يتكون من دول قد تجمعهم علاقات طيبة بالمغرب، أو مشاكل ناجمة عن الجوار الجغرافي. فكيف يمكن للمغرب أن يجمع بين هذين المتناقضين؟

إن تعدد العوائق السياسية، ولا سيما تلك التي كان المغرب طرفها الأساسي، يطرح التساؤلات على العديد من المستويات تبتدئ من محاولة تصنيفها، وتنتهي في مستوى التحليل.

١ ـ مركزية المشاكل السياسية في الاستراتيجية المغاربية:

أدخلت المشاكل ذات الطبيعة السياسية المنطقة برمتها في مستويات مختلفة من الأزمات؛ سواء منها ذات البعد الداخلي أو التي تتسم بالمحلية أو ذات الطابع الدولي.

أ ـ المشاكل ذات الطابع الداخلى والمحلي: أنساق متضاربة لبناء الدولة.

تندرج معالجة المشاكل السياسية ذات الطابع الداخلي والمحلي في إطار محاولة فهم أدق لمختلف المعوقات التي تحول دون انطلاق مشروع الاندماج الاقتصادي المغاربي، بحيث لا يمكن فصلها عن هذا البناء اعتبارًا لتأثيرها البالغ على مساره وعلى سرعة إنجازه.

* المشاكل الداخلية.

تحدد القضايا المرتبطة بإشكالية الاستقرار السياسي والاجتماعي إطارًا للمشاكل ذات الطابع الداخلي، فالدول المغاربية تعرف درجات متفاوتة المدى فيما يخص هذه الإشكالية.

ـ الجزائر: يعرف هذا البلد أكبر أزمة استقرار سياسي واجتماعي بين دول المغرب العربي، وقد ابتدأت الأزمة منذ الانقلاب العسكري على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩١م والتي أعطت فوزًا ساحقًا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاد. ومنذ ذلك التاريخ والبلاد تعرف حربًا أهلية بين بعض مكونات الجماعات الإسلامية وأجهزة النظام بإشراف الجهاز العسكري.

إن السؤال الذي يطرح يتعلق بماهية الحل الأحسن للاقتصاد الجزائري في مثل هذه الوضعية، هل انكماشه على نفسه أم انفتاحه على الدول المجاورة في إطار مقررات معاهدة مراكش المنشأة لاتحاد المغرب العربي؟

اختار الجزائريون الحل الأول وهو الحل الأسوأ، ولا يجد ذلك أي تفسير سوى ارتباطه برؤية المسؤولين والمتنفذين العسكريين بهذا البلد وحرصهم على إقرار حل أمني بعيد عن مصالح الشعب الجزائري والشعوب المغاربية.

ـ تونس وليبيا بعد ثورتين لم تتضح فيهما الأمور؛ هل تتجه نحو الديمقراطية وبالتالي العدوى التي ستشمل كل دول المنطقة أم

الفوضى التي ستخرب كل بناء تكاملي بل كل بناء مرتبط بالدولة نفسها؟

الملاحظ أن الطابع الأمني لم يكن يمنع الانفتاح الاقتصادي خاصة مع الدول التي لا يتهدد استقرارها الداخلي كتونس، بذلك يمكن تفسير وجود اتفاقية للتبادل الحر مع المغرب في الوقت الذي لا توجد فيه اتفاقية مماثلة مع الجارة الجزائر.

- موريتانيا: بعد مرحلة بناء الدولة المستقلة في سنوات الستينات، يحاول هذا البلد إيجاد قدم على الساحة الإقليمية، لكنه مع ذلك لا زال متأثرًا بأوضاع داخلية تتميز بالانفراد بالسلطة وتحجيم الأصوات المعارضة، مما يعرض البلاد لمحاولات متكررة للانقلابات العسكرية، وهو بلد لا زال يطبعه تنوع المكونات القبلية واقتصاد متخلف يلزمه الكثير من عمليات العصرنة لإدماجه في مجال إقليمي بشكل ناجح.

- المغرب: عرف تحولات مهمة على المستوى السياسي في العقد الأخير من القرن العشرين بالدخول في مرحلة التوافق ما قبل الديمقراطي. ورغم أهمية هذه المرحلة إلا أنها لا زالت لا تضمن استقرارًا تامًا يسمح بتطوير اقتصاده تهييئًا للدخول في إكراهات اتفاقية الشراكة مع أوروبا، أو لريادة المشروع المغاربي للاندماج وتحرير التجارة.

إن الهدف الأساسي من خلال تحليل الأوضاع السياسية الداخلية لبلدان المغرب العربي ليس هو تعميق التحليل السياسي،

ولكن إبراز مدى تنوع هذه المشاكل وتأثيرها على الأداء الجماعي لهذه الدول. فرغم أن الحل البديهي الذي من المفروض أن تفكر به جميعها هو الانكباب على تسريع وتيرة الاندماج وتحرير التجارة لتجاوز هذه المرحلة العصيبة، إلا أنها اختارت الانكماش والحل المنفرد، مما يؤكد تدخل عوامل أخرى ذات طبيعة مغايرة.

من جهة أخرى يجدر في هذا الإطار وتماشيًا مع الحراك السياسي العميق الذي بدأ في تونس وحتم إجراءات سياسية كبيرة بالمغرب وأدخل ليبيا في حرب داخلية ضد نظام القدافي، طرح سؤال يتمحور حول ضرورة الديموقراطية لبناء الاندماج المغاربي، أو ماهية علاقة الديمقراطية بإنجاح مشروع تحرير التجارة، أو بصيغة أخرى هل يحتاج المشروع المغاربي إلى إطار سياسي يرتكز على الديمقراطية أم على نظام يعتمد على الإلزام دون اللجوء إلى الآليات الديمقراطية؟

بغض النظر عن كون التنمية الاجتماعية والسياسية الداخلية لكل بلد تحتاج إلى عامل الاستقرار الذي يمكن أن تضمنه الديمقراطية، وأهميتها في تخليص المنطقة من مصادر كثيرة لعدم الاستقرار، فإن مشروع الاندماج المغاربي تعوقه أدوات الانسجام بين الأهداف التي يتوخاها والمصالح التي يرتكز عليها المتحكمون في صناعة القرار بالمنطقة أكثر مما يعوقه الوضع اللاديمقراطي. كما أن هذا المشروع هو أكبر من مستوى الفهم الذي يتمتع به جل ساكنة هذه البلدان، وقد يتجاوز مصالحهم

الآنية بحيث لا تظهر مزاياه إلا بعد فترة طويلة وهو ما قد يقوض اندفاعهم للوحدة المرتكز على أسسٍ عاطفية، لكن ذلك لا يعني أن يكون مشروع الاندماج المغاربي مبنيًا على علاقة عمودية نازلة بل لا بد من عملية التواصل وإقحام القواعد الاجتماعية لهذه الدول وتمتين الارتباط بالفاعلين الاقتصاديين لجعله مشروعًا تشاركيًا، وهو ما يعني أن الاندماج بين دول (إ.م.ع) يحتاج إلى الديمقراطية كقاعدة وشرط لإنجاحه بالقدر الذي يحتاجها لاستمراره، إضافة إلى وعي النخبة التي أصبحت أحيانًا عاملًا لكسر سرعته[1].

مثال تخلف النخب يمكن أن يستنتج من النموذج السياسي الجزائري؛ يتساءل المتتبع عن جدوى ودور ومسؤولية رئيس الدولة بالجزائر. لقد أصبح هذا المنصب بمرور الزمن عبارة عن آلية لشرعنة القوى الحاكمة الفعلية.

عرفت الجزائر مع استقلالها نوعًا من الكاريزما التي رافقت رئيس الدولة وخاصة في عهد بومدين الهواري، وهي الفترة الأطول في الرئاسة الجزائرية حيث امتدت من يونيو ١٩٦٥م إلى دجنبر ـ كانون الأول ـ ١٩٧٨م بعدما انقلب على رفيق دربه في

---

(١) يرى الأستاذ فتح الله ولعلو عكس هذه الفكرة؛ ففي إطار تسطيره لشروط إنجاح مشروع اندماجي تحدث، = إلى جانب التشابه الثقافي واللغوي والتقارب الجغرافي، عن تشابه المشروع السياسي، ويذهب إلى أنه «يجب أن تكون الأنظمة متشابهة في التوجه الديمقراطي...، وهو عامل يعد نظريا بمثابة اسمنت للعامل الوحدوي...».
انظر: الثقافة والمجتمع في المغرب العربي، مرجع سابق، ص٢٣.

الكفاح من أجل الاستقلال أي أحمد بن بلة. تلاه رابح بيطاط والشاذلي بن جديد الذي عرفت الجزائر في عهده تحولات الانتقال السياسي الذي صاحب نهاية الحرب الباردة، ثم محمد بوضياف الذي أراد إعادة بعض الصلاحيات التي افتقدتها مؤسسة الرئاسة بالجزائر عقب إرغام الشاذلي بن جديد على الاستقالة في يناير ١٩٩٢م لكن الأمر كلفه حياته. ثم آلت الرئاسة من جديد إلى ممثل مباشر للجيش الجزائري في شخص اليمين زروال قبل أن تنتهي لعبة النخبة الحاكمة الفعلية إلى الاهتداء إلى اللعبة الديمقراطية الصورية التي تعرفها الانتخابات الجزائرية، ووضع مخضرم يجمع بين معرفة مصالح الجيش والمرجعية المدنية التي تجعل منه مقبولا على المستويين الداخلي والخارجي.

الإشكالية الأساسية التي ترافق تحليل الرئاسة في الجزائر هي كونها تحولت إلى مجرد مؤسسة متحكم بها من طرف قوى المصالح بالبلاد، ولأن هذه الفئة كانت واضحة ومتمثلة أساسًا في الجيش الجزائري سابقًا فإنها اليوم اصبحت أكثر غموضًا بتداخل العديد من اللوبيات التي تستفيد من بقاء الأوضاع الداخلية والإقليمية على ما هي عليه.

تماهى الرؤساء الجزائريون أولًا مع مفاهيم الاشتراكية المرتبطة بإرث ما بعد الثورة ضد المستعمر، فهي تمرد على إرث المستعمر المتمثل في القيم الليبرالية؛ لأن الليبرالية ليست ثورة، إن ظرفية الاختيار تعني عدم القدرة على المفاضلة لأنهم «كانوا» يفكرون بمنطق الثورة وليس منطق الدولة. ويمكن القول أن فعل

«كان» هنا لازال ساري المفعول حتى اليوم مع تعديلات بسيطة.

لا يبدو أن هناك حلولا كبيرة أمام المسؤولين الجزائريين في علاقتهم بمؤسسة رئاسة الدولة؛ فقد جربوا العديد من الاختيارات في مدة زمنية قصيرة، ففي حين عرفت الجزائر ثلاثة رؤساء فعليين من سنة ١٩٦٣م إلى سنة ١٩٩٢م دخلت في متاهة البحث عن نموذج يتماشى مع الواقع السياسي الجزائري منذ ذلك التاريخ حيث تعاقب على الرئاسة أربعة رؤساء، وهي دلالة على عدم الاسقارار النسبي. لكن فترة وجود الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة عربت عن مدى تحكم هذا الرجل في توازنات المصالح المتفرقة داخل البلاد من جهة، وعن ضرورة وجود حد أدنى من القبول الشعبي من جهة ثانية.

إن النموذج الجزائري هو واحد من نماذج متعددة لسوء الدور الذي تقوم به النخب في دول المغرب العربي، وقد لا يكون الأمر مسألة وطنية فحسب بل إن مصالح لوبيات الانغلاق تتجاوز حدود الدول مما يستلزم ضرورة بروز نخب اقتصادية بدل النخب الأمنية الحالية.

*** المشاكل المحلية ومحورية قضية الصحراء وانعدام الثقة.**

يمكن اختزال المشاكل ذات الطبيعة السياسية والبعد المحلي في مسألة النزاعات الحدودية وعلى رأسها قضية الصحراء، لكنها قد تتمظهر في أشكال أخرى.

إن إشكالية الحدود بين الدول المغاربية هي ـ بلا شك ـ من

مخلفات السياسة الاستعمارية، لكن ذلك لا ينفي وجود عامل آخر يتمثل في كون الدولة الحديثة التي تتشكل في إطارها الدول المغاربية ترتكز على مفهوم واضح للحدود عكس ما عاشته تقليديًا، وهو الأمر الذي يفسر وجود مشاكل حدودية كبيرة بالمنطقة.

من جهة أخرى، يعتبر المغرب الدولة الأكثر معاناة من المشاكل الحدودية بالمنطقة ذلك أنه بعد أن اضطر للتنازل عن مطالبته بموريتانيا مع نهاية الستينات وجد نفسه ملزمًا بتحمل تبعات التقلبات الإيديولوجية الدولية، وتوجهات الهيمنة لجارته الجزائر التي تستهدف تفكيك وحدته الترابية. وبذلك تكون مشكلة الصحراء أكبر تمظهر للمشكلات المحلية، بل إنها العرقلة الأساسية أمام نجاح مشروع الاندماج المغاربي، ليس فقط لاستمرارها كمشكلة إقليمية بل لأنها تعكس نمطًا إيديولوجيًا يتعارض استراتيجيًا مع هذا المشروع.

لقد حظي الانفصاليون الصحراويون بدعم جزائري منذ بداية الصراع، حيث عملت على وضعه في قالب تقرير المصير وتصفية الاستعمار، وهو الأمر الذي جلب التعاطف لقضية الانفصال بدعاية قائمة على تكريس مبدأ مقايضة المواقف المساندة، المتمثلة في الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، بالمكاسب المادية أو الاقتصادية. لكن ذلك عرف تحولا جوهريًا مع تقرير الأمين العام[(١)]

---

(١) التقرير المقدم عملًا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٠٠/ ٢٠٠١م، انظر النص، جريدة الاتحاد الاشتراكي، ٢٢ فبراير ٢٠٠٢م.

الذي يتضمن اقتراحًا جزائريًا قائمًا على فكرة تقسيم الإقليم، وبذلك يكون الملف خرج من قالب تقرير المصير ليصبح مشكلا حدوديًا.

كان لمشكلة الصحراء آثار متعددة للعلاقات بين المغرب والجزائر، كان لها أحيانًا طابع إقليمي، من ذلك أن القطيعة بين البلدين بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٨٩م اعتبرت من أكبر العراقيل التي حالت دون تطور المبادلات بين الأقطار المغاربية، هذا فضلا عن تعزيز القطيعة النفسية القائمة على تقوية الدعاية المضادة أو الأعمال المعادية من قبيل اتهام المغرب للجزائر بدعم الهجمات الإرهابية بمراكش سنة ١٩٩٤م أو اتهام الجزائر للمغرب بدعم الجماعات الإسلامية المسلحة الثائرة على النظام العسكري.

مع كل هذه التبعات والمشاكل برق بصيص أمل يخص المقاربة الواقعية للمشاكل الثنائية وذلك بتعزيز اللقاءات سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، فالمغرب والجزائر يقودان مسيرة تفاوضية بقصد إيجاد مستوى من التفاهم لكن ذلك لم يؤد إلى أي نتيجة. كما أن مجلس الرئاسة ب (إ.م.ع) تنبه إلى تفاقم المشاكل السياسية بالمنطقة وحاول مرارًا التنسيق والتعاون من أجل إيجاد حلول لها، إلا أن ذلك يصطدم بتوجيه هذا التعاون إلى مستوى أمني لا يرقى إلى تغيير جذري.

لا تملك الاستراتيجية المغربية أمام ذلك مجالًا واسعًا للتحرك، فهي تنضبط للأولويات الوطنية وعلى رأسها قضية

الصحراء التي تتصادم باستمرار مع المواقف الجزائرية القائمة على رؤية مصلحية ضيقة تستبعد من حساباتها وجود فضاء مغاربي مندمج.

يكمن جزء من الحل في اعتماد مشروع الحكم الذاتي منطلقًا منطقيًا للتفاوض؛ فالمبادرة المغربية للحكم الذاتي هي منطلق الحراك الحالي في مجلس الأمن، وهي التي أخرجت الوضع من الجمود الذي يهدد استقرار المنطقة في ظل تحولات إقليمية وعالمية، ومجلس الأمن أصبح مقتنعًا أن الطرف المغربي جاد في طرحه ويحاول أن يجد التوازن الكافي بين الحكم الذاتي ومبدأ تقرير المصير، وهو عندما يحث على التفاوض بـ«حسن نية» و«بدون شروط» انطلاقًا من القرار ١٨١٣ و«الانخراط في نقاشات جوهرية وضمان نجاح المفاوضات» يجنح بالقضية نحو الطرح المغربي أكثر، ولا يجب أن نفصل بين المسار الحالي والاستنتاجات الأخيرة للمبعوث السابق «فان فالسوم» الذي انتهى لكون الانفصال حل غير عقلاني.

إن تواجد الملف في الأمم المتحدة ما هو سوى انعكاس لوضعية العلاقة بين المغرب والجزائر، والحل يكمن أساسًا في تذليل كل الخلافات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بين البلدين للدخول في مسار بناء الاندماج المغاربي.

ب ـ المشاكل ذات البعد الدولي.

تنحصر مجمل المشاكل ذات البعد الدولي في ما يمكن

تسميته بإشكالية الولاء للخارج، وهو أمر ذو أهمية كبرى كانت له تجليات متعددة انعكست على الأداء الجماعي لدول المنطقة.

*** تجليات الولاء الخارجي.**

لا يمكن تصنيف دول منطقة المغرب العربي في خانة الدول المؤثرة في مسار الأحداث الدولية، وهي بذلك تسعى باستمرار لإيجاد ظل قوة عظمى لتثبيت ولائها الأجنبي. وقد توضح ذلك بجلاء مع استقلال هذه الدول ودخول بعضها في خانة الدول الموالية للمعسكر الشرقي والبعض الآخر في المعسكر الغربي، وهو الأمر الذي ترتب عنه إدخال دول المنطقة في المخططات الجيوستراتيجية لهذين المعسكرين دون الاهتمام بحاجاتها إلى التنمية، فلم تكن ليبيا والجزائر سوى مرتكزًا لنشر الإيديولوجية الماركسية في ربوع البحر الأبيض المتوسط، في نفس الوقت الذي كان فيه كل من المغرب وتونس حصنًا لمحاربة هذا المد في المنطقة، مما خلق تناقضًا في المصالح الحيوية لهذه الدول وأدى أحيانًا إلى تأجيج النزاع بينهما كما كان دائمًا بين المغرب والجزائر.

في مرحلة متأخرة من الصراع بين المعسكرين، ومع بداية انهيار المعسكر الشرقي، بزغت إلى الوجود أزمة لوكربي التي اتهمت فيها (و.م.أ) ليبيا بتفجير إحدى طائراتها وإسقاطها على بلدة لوكربي[1].

---

(١) أصدر مجلس الأمن القرار ٧٣١ (٢١ يناير ١٩٩٢م) الذي حمل المسؤولية لليبيا =

لقد أبرزت هذه الأزمة أن المصالح الجيوستراتيجية للمنتصر في الحرب الباردة أصبحت تفرض بكل أشكال الإكراه، لكنها أبرزت أيضًا أن مصالح دول المنطقة قليلة الترابط بحيث أنه باستثناء عبارات الشجب والاستنكار لم تكن لدول المنطقة أية دوافع مصلحية للدفاع عن الموقف الليبي أو بالأحرى الوقوف ضد فرض العقوبات.

في المرحلة الراهنة يصعب رسم خريطة واضحة للولاء الخارجي لدول المنطقة في ظل تذبذب مواقف القوى العظمى فيما يخص أخذ المبادرة بالمنطقة، وهذا الأمر ينطبق على الاتحاد الأوربي و(الو. م. أ).

*** أثر تنوع الولاء الخارجي.**

إن الدخول في برامج جيوستراتيجية للقوة الكبرى يعطل في حد ذاته البرامج الإقليمية للتنمية لأنه لا يتأسس على أهدافها ولا ينضبط للمسار الذي ترسمه إلا بالقدر الذي تتقاطع فيه مع الأولى. لقد كان ذلك سمة بارزة في التجربة الاندماجية الأولى بين سنتي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠م، حيث اتضح أن البرامج الاقتصادية ـ وليس السياسة فقط ـ هي جزء من برنامج شامل للمعسكرين الشرقي والغربي؛ فقد سعت الجزائر لمحاولة بناء

= في نتحطم الطائرة الأمريكية، وأصدر بعد ذلك القرار ٧٤٨ الخاص بالحظر الجوي عليها بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٢م، وهو القرار الذي يتضمن أيضًا منع بيع قطع الغيار وصيانة الطيران التجاري والتزويد بالمعدات العسكرية والمساعدة التقنية في هذا الميدان.

اقتصاد قائم على التصنيع بدون أي مخطط للتسويق الإقليمي وأعطت مثالًا واضحًا للتناقض بين التوجه الصناعي الذي يوازيه عدم انفتاح تجاري على المحيط الجهوي.

من جهة أخرى تمسك المغرب بتوجه ليبرالي قائم على اقتصاد بأسس فلاحية مرتبط بالرأسمال الغربي، وقد اتضح ذلك منذ دخوله في برامج التقويم الهيكلي مع بداية الثمانينات، وكانت تونس تسير في نفس الاتجاه، في حين عملت ليبيا على الخلط بين الاعتماد على الريع النفطي والتنظيم الاشتراكي.

يؤثر الولاء الأجنبي ـ حاليًا ـ تأثيرًا أقل لكنه مع ذلك لا زال يعطي بعض الآثار السلبية التي تمس مشروع الاندماج المغاربي، بحيث أن المغرب وتونس أسرعا الخطوات نحو الاتحاد الأوروبي بينما لا زالت الجزائر تحاول موازنة ذلك بعلاقة جيوستراتيجية مركزية مع الو.م.أ للحصول على أقصى المكاسب السياسية والاقتصادية. بينما راهنت ليبيا على الانغماس في التخوم الإفريقية. أما موريتانيا فقد احتفظت بعلاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي بينما تواصل السير في بناء علاقات موازية مع الو.م.أ وإسرائيل.

إن هذا التباين في التوجهات، رغم أنه يدخل في اختيارات السياسة الخارجية لكل بلد، إلا أن له أثرًا واضحًا على مسار الاندماج المغاربي لأنه يؤدي إلى تضارب مصالح هذه الدول وتناقض برامجها الاقتصادية.

٢ ـ العوائق السياسية والإمكانيات الاستراتيجية.

يظهر ـ انطلاقًا مما سبق ـ أن مستويات تحليل المشاكل السياسية تتفرع إلى قسمين؛ قسم يهم العلاقة على المستوى الداخلي، وقسم مرتبط بأسلوب الرؤية الخارجية.

إن الهدف من هذا التحليل ليس هو مقاربتها من زاوية العلوم السياسية فقط بل ربطها بمستوى الأزمة التي يعرفها الاندماج المغاربي، ورصد الإمكانيات المتاحة للمغرب في سعيه لبناء الفضاء المغاربي.

أ ـ العوامل الذاتية.

عند تحليل مظاهر الأزمة السياسية في بلدان المغرب العربي على المستوى الداخلي يبرز تأثير عاملين أساسيين هما العامل الحضاري وعامل النخبة.

***العامل الحضاري.**

في مستوى آخر من مقاربة العوامل الحضارية[١]، أي من جانب تأثيرها على سير الاندماج المغاربي، يظهر أن الإشكالية الأساسية هي في البناء العام الذي تقوم عليه الدول المغاربية سواء في إطارها الأحادي أو الجماعي.

على المستوى الأحادي لم تعرف الدول المغاربية بناء داخليًا متكاملًا، ويتضح ذلك أساسًا في النموذج الجزائري، فعلى عكس المغرب وتونس، اللذان عرفًا سلطة مركزية قوية، لم تعرف

---

(١) انظر: ما سبق الحديث عنه في إطار أسس بناء الفضاء المغاربي.

الجزائر سوى نظامًا قبليًا ومكونات محلية في غياب سلطة مركزية قوية، إضافة إلى أن ١٣٠ سنة من الاستعمار الفرنسي أدت إلى غياب شبه كلي للفئات الاجتماعية التي يمكن أن تمسك بزمام السلطة[١]. ولا يختلف الأمر كثيرًا في ليبيا وموريتانيا حيث لا زال المجتمع قبليًا، وهو أمر يفسر درجة الاستبداد بالسلطة التي تعرفها بعض هذه الدول، ويفسر أيضًا درجة التمرد التي تعرفها بعض هذه الدول عندما تفقد قوة السلطة المركزية.

أما على المستوى الجماعي، فلا يمكن توقع وضعية أفضل إذا كانت درجة الإيمان بالدولة ـ الأمة على المستوى الأحادي لازالت ضعيفة، بحيث أن الاندماج هو درجة أعلى لكنه لا يمكن أن يتخطى مستوى بناء الدولة ـ الأمة بحد ذاتها، بل أكثر من ذلك يميل رأي إلى أن بناء هذه الدول كان مضادًا لبعضها البعض، بحيث بني المغرب ضد الجزائر والعكس صحيح[٢].

مجمل هذه العوامل الأحادية والجماعية أدت إلى غياب عنصر أساسي يؤدي إلى الاستقرار الداخلي وسهولة البناء الجماعي وهو الحوار، بمعنى أن غياب هذا العنصر يؤدي بداهة إلى استمرار نفس أنماط التواصل القديمة القائمة على رفض الانفتاح على أفكار الآخرين، وعلى إمكانية بناء الثقة في مشروع وحدوي.

---

(١) راجع هذه الفقرة، بتصرف عن:
Paul Balta, «l'émergence de la société civile»,in: Marier le Maghreb à l'union Européenne, op.cit, p 165.

(٢) Rymand Benhaim, «Au maghreb on ne sait pas parler vrai», in Marier le Maghreb à l'Union Européenne, op.cit, p 50.

* **عامل النخبة.**

المقصود بالنخبة[1] كل العناصر المساهمة في صناعة واتخاذ القرار في هذه الدول لا سيما في بعده الاقتصادي المرتبط بالاندماج وتحرير التجارة.

في محاولة لمقاربة هذه العلاقة تبدو مصالح النخب المغاربية متناقضة مع أهداف تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي. يظهر ذلك من خلال النموذجين المغربي والجزائري، فالنخبة المغربية المتحكمة في دواليب الاقتصاد هي وريثة سياسة مبنية على تحصين دور ومكانة برجوازية قائمة على أشكال من الدعم الرسمي، وليس على ركائز اقتصادية تؤهلها لمستوى من التنافسية أولًا، وتدفعها إلى التفكير في توسيع مجال تدخلها ثانيًا، لكن هذا لا ينفي أن ارتكازها على المبادئ الليبرالية جعلها تسعى لتجديد آليات عملها قصد تجنب المشاكل ذات الطابع الاجتماعي، وكذا إمكانية رفع أداء الاقتصاد عمومًا.

أما الجزائر فالمشكلة أكثر حدة حيث توجد نخبة استغلت اندثار النخب التقليدية بمرور سنوات الاستعمار الفرنسي الطويلة واعتمدت على انتمائها لجيش التحرير لأخذ شرعيتها ثم على وضعها اللاحق كأعمدة للجيش الوطني، فأصبحت المتحكم الأساسي في دواليب الحكم وربطت مصالحها بالتحكم بثروات

---

(١) تفتقر خزانة العلوم السياسية لدراسات علمية للنخبة بالمغرب العربي، ناهيك عن علاقتها وتفاعلها مع مسألة الاندماج وتحرير التجارة.

البلاد وبتجارتها الداخلية والخارجية، لذلك فهي نخبة يستحيل عليها الاستغناء عن هذه المصالح المتمثلة في استمرار أشكال الاستغلال وعدم الانفتاح، وهو الأمر الذي يفرض أحد الحلين؛ إما قيام حركة مناهضة شعبية مرتكزة على العناصر الوطنية بالجيش بالانقلاب على هذه النخبة، أو تحويل مسار مصالحها نحو تحرير التجارة.

مجمل القول أن المصالح التجارية للبلدان المغاربية لا زالت مرتبطة بنخبة حاكمة لا تجد أية مصلحة في الانفتاح وتحرير التجارة، ولا تهتم للتحولات الدولية في هذا المجال. وبذلك يظهر دور الفئات الاجتماعية الأخرى، لكن المشكلة تتجلى في كون المشروع المغاربي لا يتجاوز كونه مطلب حضاري لبعض المثقفين والمكونات السياسية، وهذا يعني أن هذا المشروع لا يجد دعمًا كافيًا سواء من النخبة التي تتحمل أكبر مسؤولية ولا من الفاعلين الاقتصاديين الذين لا ترتبط مصالحهم به إلا في جوانب قليلة، مما يعني أن إمكانية نجاحه في ظل هذه الظروف تبدو منعدمة.

ب ـ عامل الرؤية الاستراتيجية.

في تجمع واندماج قوي كالاقتصاد الأوروبي يدخل الحديث عن الرؤية الاستراتيجية في إطار التوجهات السياسية الخارجية التي تستقل بها كل دولة لأن ذلك لا يؤثر على أدائها الداخلي، لكن في (إ.م.ع) يكون تأثير هذا العامل بالغًا بالنظر لارتباط التجارة الخارجية بمسارات متناقضة.

لا تمتلك الدول المغاربية نفس الرؤية حتى مع الشركاء الرئيسيين، فقد فرض مسلسل برشلونة مسارًا متشرذمًا لهذه الدول ولم يدرجها في مخطط جماعي يراعي خصوصية كونها دول تشكل اندماجًا اقتصاديًا. بل لا تملك هذه الدول نفس الاستراتيجية فيما يخص أهمية الشريك الأوربي نفسه فالجزائر تهتم بالتعاون مع (الو.م.أ) عكس توجه المغرب وتونس(١).

من جهة أخرى حاولت ليبيا، قبل الحراك السياسي لسنة ٢٠١١م خوض مغامرة جديدة بإفريقيا بعدما تخلت عن إيمانها القومي ومسارها العروبي بعد أزمة لوكربي في الوقت الذي تراهن فيه موريتانيا على إيجاد حل لمشاكلها الاقتصادية بالارتماء في أحضان إسرائيل واعتبار نفسها بوابتها بالمنطقة.

تعرف المنطقة إضافة لكل ما سبق وجود عقائد عسكرية متضاربة؛ المغرب والجزائر يتسابقان نحو تسليح لا يخدم سوى مراكز صنع القرار العسكري العالمي ولوبيات السلاح.

إضافة إلى سعي الجزائر إلى امتلاك السلاح النووي، وهو أمر إن تحقق يضرب التوجه المغاربي في العمق؛ نظريًا امتلاك الجزائر للسلاح النووي يعد انقلابًا على نمطية الاستقرار في شمال إفريقيا وتهديدًا مباشرًا للدول الأوربية، ناهيك عن التهديد المباشر والكبير للمغرب الذي سيكون محتمًا عليه السعي إلى امتلاك نفس السلاح، في إطار النظرية التقليدية لتوازن القوى.

(١) Rymand Benhaim, op.cit, p50.

التوازن سيختل بشكل كبير لصالح الجزائر، وسيكون من الصعب إن لم يكن مستحيل، الحديث مجددًا عن الاتحاد المغاربي لأن الفضاء الاندماجي يقوم أساسًا على منطق التعاون السلمي وكشف الأوراق لإيجاد الثقة المفقودة بين الدول المغاربية عمومًا، ولا يشكل امتلاك إحدى الدول للسلاح النووي تعزيزًا للثقة التي هي أساس الاندماج الاقتصادي، بل ستكون بداية النهاية الرسمية للتعاون والتكامل المغاربي.

ثم إن إدخال السباق نحو امتلاك السلاح النووي إلى المنطقة ليس في صالح أي طرف؛ لا الدول المغاربية ولا شعوبها التي تسعى إلى تنمية حقيقية وليس إلى امتلاك الأسلحة، ولا في صالح القوى الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

إن المنطقة ستدخل في مصير تجهل نهايته ومدى تأثيراته المحلية والإقليمية والدولية.

هذا التضارب في التوجهات الاستراتيجية يجعل من الصعب على هذه الدول أن تحول اهتماماتها وتوجهاتها الاقتصادية نحو مسار جهوي اندماجي اعتبارًا لضعف مقاومتها للتحولات الاقتصادية الدولية.

ثانيًا ـ البناء المغاربي: التحديات الاقتصادية والتجارية:

يطرح تساؤل أساسي يتمحور حول مدى انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية لدول المغرب العربي وسلاسة مسار الاندماج، فالمعطيات الاقتصادية هي مؤشر نجاح هذا الاندماج

وتحرير التجارة هو عصبه. فما هي طبيعة الصعوبات الاقتصادية، والصعوبات التجارية، وما هي الإمكانيات المفتوحة أمام السياسة المغربية لتجاوز هذه الوضعية؟

١ ـ الصعوبات الاقتصادية:

تمس هذه الصعوبات جوانب تهم البناء الاقتصادي الداخلي لهذه الدول، في حين تهم أخرى المؤثرات الاقتصادية الخارجية.

أ ـ إشكالية البناء الاقتصادي الداخلي.

مجمل الجوانب الخاصة بهذا الإطار تتمحور حول النقط التالية:

ـ كل الاقتصاديات في الدول المغاربية هي اقتصاديات منكمشة تسعى للوصول إلى مستوى من التوازن يحقق لها الاستقرار الداخلي، وبذلك فهي تهتم أكثر بالتوازنات الاقتصادية الكبرى كنسبة التضخم أو نسبة النمو والمؤثرات المرتبطة بالمجال الاجتماعي كالبطالة. فهي لا تملك الآليات الاقتصادية للدخول في مشروع جهوي لا يرتكز على قوة اقتصادية كبرى يكون لها دور القاطرة، ويساعد على هذه الوضعية التحكم الكبير الذي لا زال موكولا للدولة رغم دخولها في برامج الخصخصة.

ـ تتميز اقتصاديات دول المغرب العربي ـ على غرار نظيراتها في الدول السائرة في طريق النمو ـ بارتكازها على قطاعات فريدة وبعدم التنوع، وهو أمر يتماشى وفلسفة التبادل القائمة على التخصص في الإنتاج، إلا أنه ـ وبغض النظر عن

تدخل العوامل الخارجية ـ يبدو أن هذا العامل لا يعزز تحرير التجارة بين الدول المغاربية لأنها تعتبر هذه المجالات (الفلاحة، النفط، والغاز. . .) ركائز استراتيجية تقوم عليها الدول ولا يمكن أن تكون مجالا لأي نوع من التشارك أو الاندماج. بالإضافة إلى أن العوائد التي تحققها قائم على قوالب دولية جاهزة (أوبك أو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مثلًا) تحقق أضعاف ما يمكن أن تجنيه من الاندماج الجهوي المغاربي، بهذه الطريقة يمكن تفسير كل أشكال التنافس التي تعرفها منتجات الدول المغاربية خاصة الفلاحية منها.

مع ذلك يرى البعض أن هناك قطاعات استراتيجية تشجع على التكامل أكثر مما تحول دونه، «ففي مادة الفوسفات يشترك كل من المغرب وتونس والجزائر في إنتاج ما يقرب من ٣٠ مليون طن، وهو أمر قد يعزز مكانة الدول المغاربية والتحكم في الأسواق العالمية عبر صيانة سياسة إنتاجية موحدة والملاحظة نفسها تنسحب على النفط والغاز»[١]، ويبدو أن هذا الرأي ناجم عن خلط في فهم السياق العام الذي تتبناه الدول المغاربية، فالأمر لا يتعلق بما يجب أن يحدث بل بما يحدث فعلًا، فهذه الدول لا تستوعب إمكانية دخولها في تنسيق أو أي شكل من أشكال التعاون في القطاعات التي تعتبرها استراتيجية بالنسبة لاقتصاداتها.

---

(١) كمال عبد الإله، «مشروع الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي»، مجلة الوحدة، العدد ٥٣، ١٩٨٩م، ص١٥٦ ـ ١٥٧.

ـ لا زالت اقتصاديات الدول المغاربية، على عكس ما يعتقد الكثير، تعرف تضاربًا في سياساتها وتناقضًا في توجهاتها، فإن كان هذا العامل أكثر بروزًا في مرحلة الانقسام الدولي إلى معسكرين شرقي وغربي؛ فإنه لا زال قائما في العديد من المستويات يمكن إجمالها في:

* مستوى الانفتاح: ففي حين تبدو دول المغرب كالمغرب وتونس أكثر انفتاحًا لا زالت أخرى تعرف نفس الانكماش السابق على المستوى الخارجي أو الرأسمال الخاص الداخلي، وتجد صعوبة في الانتقال إلى الليبرالية.

* مستوى حركية وتنويع الإنتاج: بحيث أن هناك دولا تسعى لخلق حركية وتنوع في إنتاجها (المغرب وتونس)، وأخرى تكتفي بالاعتماد على قطاع إنتاجي واحد (النفط والغاز بالنسبة للجزائر وليبيا).

* مستوى التأهيل الاقتصادي: فهناك تفاوت في مستوى التأهيل والمواكبة لتطورات وسائل الإنتاج سواء فيما يخص العنصر البشري أو التقني بين هذه الدول، بل إن هناك تفاوتًا في الإطار القانوني ومستوى مواكبته للإكراهات الآتية (الاستثمارات، البنك، التجارة، الضرائب...).

ب ـ إشكالية العلاقة الاقتصادية مع الخارج.

تزامن تحرير التجارة بين الدول المغاربية مع الدخول في مسلسلات التقويم الهيكلي، وهو أمر أثر بشكل كبير على نسق

العلاقات الاقتصادية عمومًا بعد ذلك. فقد دخلت الجزائر نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية في مسلسل التفاوض مع صندوق النقض الدولي سنة ١٩٩١م، ثم مرتين بعد ذلك في سنة ١٩٩٤م نتيجة اختلال التوازنات المالية الأساسية مما فتح المجال لإعادة جدولة الديون الخارجية مع مجموعة باريس (الدين العمومي) ثم مع مجموعة لندن (الدين البنكي)، ونفس الشيء تكرر سنة ١٩٩٥م حينما تمت إعادة جدولة ٣,٢ مليار دولار من الديون التجارية من مجموع ٤,٧ مليار[١].

في نفس الاتجاه كان المغرب قد باشر سياسته الخارجية في إطار سياسة التقويم الهيكلي منذ سنة ١٩٨٣م، وهو الأمر الذي ينطبق على تونس التي دخلت في تحرير تدريجي لسياستها التجارية الخارجية منذ سنة ١٩٨٧م وانخرطت بدورها في برامج التقويم الهيكلي. ودخلت موريتانيا من جهتها في نفس المسلسل ابتداء من سنة ١٩٨٩م، في الوقت الذي كان للإكراهات الاقتصادية للحظر المفروض على ليبيا نفس الآثار.

الملاحظ إذن أن تحرير التجارة الخارجية بدول المغرب العربي جاءت نتيجة إكراهات خارجية، وبذلك بقي الاقتصاد بهذه الدول مرتبطًا بهذا المسار الأجنبي.

إن المعاينة المتعمقة لاقتصاديات دول المغرب العربي قد لا تسمح بإمكانية تحقق الاندماج بسهولة، ليس لطابعها التنافسي

---

(١) فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي، مرجع سابق، ص٨٣ ـ ٨٤.

فحسب بل لأنها متنافرة في طبيعتها ومرتبطة بالخارج[1].

لا شك أن وضعية كهذه تؤثر بشكل كبير على مسار الاندماج المغاربي؛ فالدول المغاربية المرتبطة ببرامج أجنبية مدروسة ومعتمدة على قوى عظمى، تجد نفسها عاجزة عن تفعيل الاندماج المغاربي الذي يتعارض في رؤيته الاستراتيجية والحضارية مع مصالح واضعي هذه البرامج ومع القوة العظمى نفسها.

٢ ـ الصعوبات التجارية:

الإشكال الأساسي فيما يتعلق بالصعوبات ذات الطبيعة التجارية التي تواجه تحرير التجارة بين الدول المغاربية هو كون معظم المعاملات تتم مع دول خارج الاتحاد.

أ ـ وضعية المبادلات التجارية للدول المغاربية.

تتوجه التجارة بين الدول المغاربية نحو الخارج وتفرض عليها التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوربي، فعلى سبيل المثال تراوحت واردات المغرب منه ما بين ٥٠ و٧٠٪ في العشرية الأخيرة من القرن ٢٠ بينما تراوحت الصادرات بين ٦٥ و٧٥٪، وينطبق نفس الأمر على الدول المغاربية الأخرى بمعدل مماثل لتونس وبمعدلات أقل بالنسبة للجزائر وليبيا.

(١) Moulay Ahmed Taouita, L'union du maghreb arabe 1989-1995, Imprimerie najah el jadida, Casablanca,1996, p 77.

ذكره امحمد مالكي، مرجع سابق، ص١٢٨.

إضافة لذلك لا تتجه التجارة لدى الدول المغاربية نحو وجهة واحدة، وهو أمر غير مقبول حتى في حالة عدم وجود مشروع اندماج جهوي، بل إن الأمر يتعلق أحيانًا بجعل هذه الوجهات محطة ضرورية حتى فيما يخص المبادلات البينية، ومع ذلك لا يجب التسليم بحسن نية الاتحاد الأوربي والقوى العظمى التي تستغل تأثيرها لاستمرار العلاقة على هذا النموذج.

في مقابل ذلك، يبدو بديهيًا أن تظل المبادلات البينية متواضعة بحيث لم تختلف كثيرًا عما كانت عليه في فترة الحماية حيث لم يتجاوز المعدل ١,٥ ٪ (سنة ١٩٨٥م) من مجموع صادرات كل من المغرب والجزائر وتونس و١,٢٪ من حجم الواردات، ولم تتجاوز ٥٪ سنة ١٩٩٥م[١] لتنزل لمعدلات أدنى بعد ذلك. وهذا يعني أن هذه الدول تحقق مبدأ تحرير التجارة لكن بدون أن يكون بينها أي تجارة.

ب ـ مقترحات لحل إشكاليات التجارة البينية.

توجد أمام السياسة المغربية المغاربية ولدى الدول المغاربية إمكانيات يمكن استغلالها لتنشيط التجارة على المستوى الجماعي، وأهم الإجراءات التي يجب القيام بها تتمثل في الآتي:

ـ تفعيل كل المقررات التي تم الاتفاق عليها من اتفاقيات وغيرها، خاصة ما تخرج به اللجنة الوزارية المغاربية المتخصصة

---

(١) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص١٢٩.

المكلفة بالاقتصاد والمالية التي تسهر على تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي[١].

- الدخول في مسار تحرير القطاعات التي لا تأخذ طابعًا أساسيًا في اقتصاديات هذه الدول، والتي لا تتسم بالطابع الاستراتيجي أو التي تعتبر أساسية في الموازنات العامة لهذه الدول، والاكتفاء بالتحرير في القطاعات التي تمس مجالات بسيطة[٢].

- اعتماد مبدأ الشراكة في بعض القطاعات العمومية المتوسطة الأهمية، وذلك اعتمادًا على مبدأ المقاولة، بحيث تصبح مؤسسات عمومية مغاربية، ويمكن أن يكون قطاع التقنيات الحديثة والاتصالات مجالًا خصبًا لمثل هذه المبادرات. فالهدف هو إنشاء مؤسسة اندماجية تحقق نجاحًا يكون قاعدة للاندماج على غرار ما حدث في أوروبا (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب).

- إشراك القطاع والرأسمال الخاص المغاربي والعمل على تفعيل الاندماج بين الشركات لتصبح شركات جهوية برؤوس أموال ضخمة قادرة على المنافسة ومتحكمة في السوق المحلية.

---

(١) يلاحظ أنه في كل مرة تخرج هذه اللجنة بنفس التوصيات، ففي دورتها ١١ بالرباط في ١٤ مارس ٢٠٠٢م أكدت على «أهمية الإسراع في وتيرة العمل الاندماجي وإنشاء منطقة للتبادل الحر واستكمال إجراءات الوحدة الجمركية...».
انظر نص الإعلان الصادر عن الدورة ضمن منشورات الإتحاد على شبكة الإنترنيت، مرجع سابق.

(٢) لا تتنافى هذه الفكرة مع مقررات الإتفاقية المغاربية إذا اعتمد مبدأ التراتبية.

ـ العمل على إيجاد آلية للتعاون في بعض المجالات المصيرية التي تهم مستقبل هذه الدول خاصة الأمن الغذائي والطاقة والمياه.

ـ المبادلات الباطنية[1] مبادلات غير مشروعة لكنها تعبر عن اعتماد متبادل بين ساكنة هذه الدول، لذلك يجب التفكير في كيفية تنظيمها.

II ـ شرطًا إنجاح الاندماج الاقتصادي وتحرير التجارة:

تحتاج السياسة المغربية لتنشيط الاندماج المغاربي لشروط عدة قصد إحيائه تتمحور حول مستويين اثنين؛ مستوى يهم الأسس المفاهيمية التي يجب أن تضبط هذا الاندماج، ومستوى آخر يتعلق بالمجال سواء في حده الإقليمي أو الدولي.

أولًا ـ الشرط المفاهيمي:

يقصد بذلك الضوابط التي يجب أن تؤطر العمل الجماعي في إطار الاندماج الاقتصادي الذي تسعى الدول المغاربية لتحقيقه، ويظهر من تتبع هذه المفاهيم أنها تهم جانبين، الأول يدور حول مرتكزات وقاعدة الاندماج، والثاني يحدد مساره.

١ ـ مرتكزات بناء الاندماج المغاربي:

في هذا المستوى يجب إعداد الجواب لسؤالين أساسين:

---

(١) نقل هذا المصطلح عن الأستاذ فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص١٢٥، ويقصد به المبادلات غير المنظمة قانونيًا.

لمن الأولوية: للسياسي أم الاقتصادي؟ وهل الاندماج المغاربي بناء أصيل؟

أ ـ لمن الأولوية: للسياسي أم للاقتصادي؟

لوحظ من خلال ما سبق تحليله، أن الاتحاد المغاربي ينضبط أكثر للعوامل السياسية، بحيث يرتهن أي مشروع اقتصادي بأبعادها وظروفها، وهو أمر طبيعي لكون هذه الدول لا تنضبط للسياسات التنسيقية نظرًا لغياب جهاز فوق وطني أو لانكماش سلطة المجموعة.

لتدارك هذا الوضع يجب خلق جهاز قوي يتحكم في تنسيق السياسات الوطنية العامة والقطاعية لتحقيق التطور على المستوى الاقتصادي وتجاوز الأهداف التجارية الصرفة فقط، وخلق مستوى من الانسجام على المستوى السياسي. وهو أمر يستدعي تجاوز التضخم الحاصل في أجهزة الاتحاد والاقتصار على جهاز تكون له سلطات بعيدة عن تدخل الأجهزة السياسية للدول الأعضاء، يقتصر دوره على متابعة وتنسيق أعمال اللجان الوزارية المتخصصة وينفذ مقررات مجلس الرئاسة، بينما يكون مسؤولًا أمام مجلس الشورى الذي يجب أن يكتسب شرعيته من انتخابات مباشرة.

لقد أصبح من الضروري أن تتخلى الحكومات عن جزء من اختصاصاتها لصالح سلطة فوق وطنية تمثل الإرادة في تقوية العمل الاندماجي وتأكيد التضامن والمسؤولية المشتركة بين الأعضاء حتى لا تبقى الدول هي صاحبة القرار ارتكازًا على

حماية السيادات الوطنية واستقلال السياسات[1].

إن هذه الاستراتيجية ستمكن الدول المغاربية من التركيز على الاقتصادي وحل الأمور العالقة سياسيًا تبعًا لذلك، وليس ارتهان الاقتصادي بالمزاج السياسي كما هو الأمر حاليًا.

ب ـ هل الاندماج المغاربي بناء أصيل؟

القصد من هذا التساؤل هو البحث عن الهدف من بناء الاتحاد المغاربي وتحرير التجارة بين مكوناته، فهل البناء المغاربي يستجيب لرغبة ذاتية لهذه الدول في التنمية اعتمادًا على المعطيات الحضارية لمجابهة المتغيرات الدولية، أم أنه جزء من نسق دولي يعتمد على فضاءات جهوية لتحرير التجارة في إطار استراتيجية السوق العالمية.

كثيرة هي الآراء التي تؤكد على البناء المغاربي باعتباره ضرورة للدخول في فضاء التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي بعد سنوات قليلة، وهذا الرأي وإن كان لا يخلو من منطق، إلا أنه لا ينسجم مع الغاية التي يجب أن تؤطر عمل الاتحاد مستقبلًا، أي

---

(١) لقد عاشت أوروبا هذا المخاض مع بداية مسلسل اندماجها الاقتصادي، ويمكن القول أن اختيارها للحل الثاني القائم على احترام السيادة الوطنية، والذي كان دوغول المدافع الأساسي عنه، والداعي إلى بناء «أوروبا الأمم» عوض الانسياق في توجه فيدرالي يؤدي إلى تقليص السلطة الوطنية، نابع من الواقع الذي انطلق منه الأوربيون، وهو واقع ما بعد الصراع والحرب إضافة إلى الاختلاف الكبير على كل المستويات (الثقافية والاقتصادية). أما بالنسبة للدول المغاربية فهي لا تعيش نفس الوضعية ويمكنها أن تتبنى خيار الاندماج الكلي السريع إذا نضجت الظروف الملائمة لذلك.

أن الاندماج المغاربي لا يجب أن يكون ردة فعل تجاه البرامج الإقليمية المدفوعة من طرف القوى الاقتصادية العظمى لأنه سينضبط بمقرراتها ولن يكون إلا جزءًا من استراتيجيتها، لذلك فالاندماج المغاربي يجب أن ينبني على قدر من التحكم الذاتي الاقتصادي والتجاري وعلى تعزيز العمل الجماعي الداخلي لمجابهة هذه البرامج من جهة، وللسعي لمستقبل تنموي يسمح له بالمساهمة في ترتيب الشؤون الاقتصادية والتجارية على الأقل من جهة أخرى.

٢ ـ محددات مسار الاندماج المغاربي:

لا يمكن أن يكون هناك اندماج اقتصادي بين مجموعة من الدول إذا لم يكن هناك عمل جماعي بعيد عن المسارات الثنائية وسياسة المحاور. فالملاحظ أن الدول المغاربية لازالت تعتمد على مبدأ الثنائيات والمحاور في غياب التنسيق الجماعي خاصة في المجال التجاري، فكل الدول المغاربية التي وقعت اتفاقية للشراكة مع أوروبا فعلت ذلك بمعزل عن التشاور مع أي من الدول الأخرى، ولا شك أن ذلك يتماشى مع الاستراتيجية الأوربية القائمة على عزل هذه الدول، ويعمل على زيادة الطابع التنافسي بينها ويعزز غياب التنسيق.

في أحوال أخرى، عندما تكون هذه الفردانية هي أساس العمل، تصبح الاتجاهات الثنائية هي محدد العلاقة بين الدول المغاربية، وهي بذلك استمرار لما عاشته هذه الدول أثناء الحرب

الباردة. فالمشكلة إجمالًا هي غياب العمل الجماعي أو عدم أولويته، لذلك وجب إثبات حسن النية بالإيمان بهذا العمل من خلال تعزيز التشاور وتنمية العمل الجماعي.

لقد كانت أمام هذه الدول فرصة تاريخية لتحقيق ذلك إبان طرح المشروع الأورو ـ متوسطي من طرف الأوربيين، بحيث كان من المفروض مقاربة هذا المشروع في إطار علاقته بالاتحاد المغاربي مما كان سيعزز مكانة هذه الدول باعتبارها مخاطبًا واحدًا، ويحقق حدًا أدنى من التنسيق بينها فيما يخص الترتيبات التجارية بمختلف تنوعاتها.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أن هناك إشكالية ذات طبيعة سهلة ممتنعة تتمثل في كون الثقة هي مصدر تعزيز الاندماج المغاربي الذي يحقق بدوره الثقة بين هذه الدول ويؤدي إلى التنمية، لكن الإشكال هو أي منهما يجب أن يتحقق أولًا، الثقة أم الاندماج؟

ثانيًا ـ شرط الاستجابة للمحيط:

يجب على (إ.م.ع) أن يتجاوب مع البرامج المفتوحة من طرف القوى الكبرى (الفقرة الأولى). وكذا محاولة توحيد السياسات على المستوى الإقليمي (الفقرة الثانية).

١ ـ التجاوب الجماعي مع مشاريع القوى العظمى:

يبقى تواصل الدول المغاربية فيما يخص علاقتها بمشاريع القوى العظمى ضعيفًا، لذلك فشرط الوحدة المغاربية والاندماج

مرتكز في جزء منه على التعامل الجماعي مع هذه المشاريع.

على الدول المغاربية صياغة أسلوب جديد في التعامل مع الاتحاد الأوربي في إطار مشروعه الأورو ـ متوسطي، فعهد الانفراد بهذه الدول يجب أن يولي، وأن يتم التعامل على مستوى الجماعة في مقابل الجماعة. والحقيقة أن هذا الأمر قد يجد تحفظًا من قبل الدول المغاربية نفسها نظرًا لارتباط مصالحها الاستراتيجية بالمصالح الأوربية وصعوبة التنسيق على المستوى الجماعي، لكن ذلك يعتبر شرطًا أساسيًا لتفعيل الاندماج وتحرير التجارة المغاربية ويساعد على تقوية قدراتها التصديرية، ويقلل مرحليًا من اعتمادها التجاري الكلي على أوروبا.

إضافة لذلك يظهر أن المسار الأمريكي للشراكة مع الدول المغاربية الثلاث يستدعي بدوره تكثيف الجهود الجماعية والدخول في تنسيق جدي قصد الخروج بموقف قادر على مجابهة مخاطر هذا المسار وسلبياته، بدل التشرذم الذي دخلت في إطاره الدول المغاربية.

٢ ـ دور المغرب في الانفتاح على المحيط الإقليمي:

لا يمكن أن يكون المغرب العربي مجرد آلية لمجابهة البرامج المفروضة من طرف القوى العظمى والتي تكتسح العالم اقتصاديًا وتجاريًا، فمن مظاهر أصالة الاندماج المغاربي انفتاحه على محيطه الإقليمي على المستوى الاقتصادي.

المغرب، وباقي الدول المغاربية، مطالبة، بعد تجاوز كل

العراقيل، أن تجعل من الفضاء العربي مجالًا طبيعيًا لتوسع الاندماج المغاربي، فعليه أن يمهد لهذه العملية بتعزيز الترابط التجاري مع الدول العربية وتفعيل الآليات الاتفاقية فيما يخص تحرير التجارة، وهذا المسار يحقق عدة أهداف؛ فهو يقوى الاندماج المغاربي ذاته ويساهم في تقليص هيمنة المشروع الأورو ـ متوسطي، ويخفف من نسبة الاعتماد التجاري على أوروبا.

من جهة أخرى تعتبر إفريقيا مجالًا طبيعيًا لامتداد تحرير التجارة المغاربي، وهو فضاء له أهمية قصوى، ويمكن برمجتها كفضاء استراتيجي للاتحاد المغاربي، وهو الأمر الذي سيسمح باكتساح أسواقها تجاريًا وتعزيز الترابط الاقتصادي معها، وقد يستفيد الاتحاد المغاربي في هذا الإطار من التوجه الليبي نحو هذه القارة.



خاتمة الفصل الرابع

تستطيع الدول أن تتحكم في أدوات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ويرتبط ذلك بإرادتها وقدراتها، لكنها لا تستطيع إلا أن تتكيف مع محيطها الجغرافي، لا سيما السياسي منه أي الدول التي تتقسم الجوار، وهو ما يعطي للجغرافيا حتمية سياسية.

لم يعد للحدود نفس المفهوم الذي أصبغ عليها في سنوات الحرب الباردة على سبيل المثال، أو مقارنة بما كان عليه الحال في فترات زمنية أخرى، ودون الانغماس في التفاصيل النظرية لهذا المفهوم يمكن القول أنه يخضع لتحولات عميقة، لذلك فدور الحدود في الحركية الجديدة للعلاقات الدولية يمتاز بمرونة كبيرة تتجاوز أحيانًا المبدأ التقليدي لسيادة الدول، وهذا المنطق يفسر توجه الدول نحو التكامل والاندماج.

تعيش الدول المغاربية وضعًا يطبعه التحول على كافة المستويات؛ المستوى السياسي الذي لم يعد يحتمل نمط ونموذج

دولة الإكراه التي تغيب فيها الحريات والديمقراطية. المستوى الاقتصادي الذي لم يعد يعطي أهمية تذكر إلا للتكامل والاندماج، وحيث المستقبل للأمم وليس للدول. المستوى الثقافي والتحول الكبير الذي نتج عن تغيير الاستراتيجة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة والغزو الإعلامي والقيمي الكثيف الذي يستهدف إقرار نموذج ثابت للاستهلاك والتفكير. كلها عوامل تستدعي إعادة الاعتبار للابداع لأن استيراد النموذج الثابث الغربي هو إنهاك لمجهود الاجتهاد الذي يجب أن تساهم به الشعوب، وإغفال المسار الإنساني المتحول هو انغماس في التبعية والتخلف.

الدول المغاربية محتم عليها العمل على إحياء الاتحاد المغاربي، لكن أي اتحاد؟ ذلك الموجود في خريطة الاستراتيجيات للقوى الكبرى من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أو الصين؟ أم الاتحاد الاتفاقي الذي وجد مع اتفاقية مراكش سنة ١٩٨٩م، أم الاتحاد المغاربي العاطفي والفطري الموجود في ذاكرة المغاربيين والذي قد يتجاوز المرسوم في ظل الاتفاقيات؟

الاتحاد المغاربي يحتاج إلى الوصول للجانب العملي التطبيقي وقد يستعين بالبعد العاطفي لكنه يعرف غاياته؛ والغاية الأولية هي إحياء الترسانة الاتفاقية الموجودة في ظل التجربة الاندماجية التي أقرتها اتفاقية ١٩٨٩م، لكن مع الحرص على تجاوز العقبات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها هذه التجربة،

ولا شك أن الاندفاع العاطفي الذي تمثله الحركات الاحتجاجية التي ابتدأت مع نهاية ٢٠١٠م وبداية ٢٠١١م ستعمل كوقود دافع في هذا الاتجاه. لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون الشروط الأولية لتحقيق التكامل وهي البنية الديمقراطية واستبعاد الأساليب العدائية والاستجابة للعامل الاستراتيجي الدولي وبناء الثقة.



الفصل الخامس

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الاندماج دون الوحدة

الاندماج الخليجي لا يمكن أن يكون وحدة ويمكن أن يكون اتحادًا، إن كان الاتحاد يعني درجة من درجات التكامل الاقتصادي المبينة سابقًا؛ والنموذج الخليجي هو إطار اتفاقي بضوابط تشبه نظيره المغاربي إلا أنه نال فرصة من التقدم والتطور لوجود رائد كبير في المنطقة يتمثل في المملكة العربية السعودية على عكس الوضع المتأزم بشمال إفريقيا حيث الصراع على الزعامة بين المغرب والجزائر.

والعوامل التي ساهمت في نجاح الاندماج الخليجي هي نفسها التي يمكن أن نجملها في العوامل الاستراتيجية المرتبطة بالقوى الدولية والتهديد الإيراني من جهة، والعوامل الذاتية المرتبطة بوجود مفهوم الريادة الإقليمية، وهي أمور يمكن أن تتغير لكون الواضح أن:

- هناك تقارب بين إيران والدول الغربية.

ـ استمرار مفهوم العداء مع إسرائيل يمكن أن يؤدي إلى عزل الدول الخليجية في علاقاتها مع الجوار والقوى الدولية.

ثم هناك عوامل داخلية تربط بين الوحدة والاندماج وهما عمليتان منفصلتان من الناحية النظرية؛ لأن الاندماج هو مسار مصلحي بينما الاتحاد قد يكون تعبيرًا عن الوحدة نفسها، مع تركيز العوامل المساعدة عليه لإنجاحه، أما العمل بمقررات الاندماج لتحقيق الوحدة فهو أمر مستبعد.

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي سابق) هو منظمة سياسية اقتصادية إقليمية يضم ست دول هي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين (دولة البحرين سابقًا) فسلطنة عمان. وهو أنجح الاندماجات الاقتصادية العربية، ويثير ذلك ـ إلى جانب توسم استمرار هذا النجاح ـ عدة تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة، رغم أنها تواجه عدة عراقيل على مستوى التنزيل العملي، وتصطدم ببعض الصعوبات. وهل يمكن أن يكون الاندماج الخليجي واقعًا وحدويا؟ وما هي شروط ذلك؟

مقاربة العلاقات التي تحكمت في البناء الاندماجي لدول الخليج، والسعي لتفكيك جوانب النجاح والفشل فيه يساعد علي تحديد الإطار الذي يمكن أن يضمن استمرار النموذج الخليجي كاندماج على الأقل، وإسقاط ذلك على الاندماجات العربية الأخرى المشابهة.

لكن التساؤل يفرض أن نستجلي ـ إلى جانب محددات «النجاح» ـ إمكانيات الترابط بين المسارين العربي الجماعي والجهوي باعتبار أن المرجو كان دائمًا هو الوصول إلى الوحدة وليس الاندماج فقط.

I ـ الإطار القانوني لتحرير التجارة بين دول الخليج:

يقارب المبحث الجوانب التنظيمية التي لا غنى عنها لفهم التراتبية المؤسساتية داخل هذا النموذج الاندماجي وما إذا كانت تراعي التميز الذي يطبع هذه الدول خاصة من الناحية السياسية، قبل الخوض في جوانب والعرقلة التي تحد من نجاحه.

أولًا ـ الإطار التصوري:

الهيكل التنظيمي حددته المادة السادسة في المجلس الأعلى وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول. والهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى وهي مكونة من ثلاثين شخصية على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، تعويضًا عن مفهوم البرلمان في المنظومة الديمقراطية، وهو أمر بديهي لغياب هذه المؤسسة عن مجمل الدول داخليًا. وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة. وهناك هيئة تسوية المنازعات: التي تتبع المجلس الأعلى، هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي. ثم المجلس الوزاري الذي يتكون من وزراء

خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء.

ومن المؤسسات أيضًا الأمانة العامة، كما خولت المادة السادسة إمكانية إقامة أي جهاز تقتضي الحاجة وجوده.

من جهة أخرى، حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون في المادة الرابعة أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

يثير الانتباه غياب الدور الذي تقوم به المفوضية الأوربية في النموذج الخليجي، ولا يمكن مقارنتها بمهام مجلس الوزراء؛ المفوضية الأوربية تسهر على المصالح العامة للاتحاد، وتقوم الدول الأعضاء بتسمية رئيس المفوضية وأعضائها، بعد أن يصادق البرلمان الأوربي عليهم، وهذا جانب آخر مغيب في المجلس، فالمفوضية جهاز تنفيذي لكن باستقلال نسبي عن الدول المشكلة له.

الملاحظ أن هذه البنية التنظيمية لهيئات المجلس لا تلعب نفس الدور فيما يخص صناعة الآليات القانونية للوحدة والاندماج، ومرجعنا في ذلك مقررات الاتحاد الأوربي، أي بعد توقيع اتفاقية ماستريخت في ٠٧ فبراير ١٩٩٢م.

إن الآليات المؤسساتية تحدد إلى حد بعيد الطبيعة القانونية لاتحاد مجلس دول الخليج العربية على غرار الاتحاد الأوربي الذي يعد مستوى يتجاوز المنظمة الدولية وأقل من الدولة الكنفدرالية.

واستئناسًا يمكن الحديث عن المصادر الحقيقية التي تلعب دورًا أساسيًا في الاندماج الأوربي عن طريق وقع ما يعرف بالقانون الاتحادي أو قانون الاتحاد الأوربي، وهو فرع أصيل في الدراسات القانونية الدولية؛ هذه المصادر تتراوح بين المصادر القانونية الأصلية بشقيها التأسيسية والتابعة؛ يقصد بالأولى اتفاقيات باريس (١٥ أبريل ١٩٥١م)، واتفاقية روما (٢٥ مارس ١٩٥٧م)، ومعاهدة توحيد الآليات التنفيذية للمجموعات الأوربية (٠٨ أبريل ١٩٦٥م)، والعقد الأوربي الفريد لسنة ١٩٨٦م. أما الثانية فهي اتفاقية ماستريخت (٠٧ فبراير ١٩٩٢م)، واتفاقية أمستردام (٠٢ أكتوبر ١٩٩٧م)، واتفاقية نيس، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية.

إن خلق الاندماج لا يتم بتخويل المؤسسات دورًا معينًا بل يرتبط بالصناعة القانونية والفعلية التي يمكن أن تلعبها لخلق فضاء الاعتماد المتبادل.

من خلال تتبع مقررات النظام الأساسي يمكن التساؤل حول أمرين أساسيين:

إشكالية المرجعية الدينية المرتبطة بالإسلام الواردة في تقديم النظام الأساسي حيث جاء «إدراكًا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية».

إن هذه الصياغة العامة تعطي نوعين من التأويل؛ الأول أن دول المجلس تجعل من الدين الإسلامي مرجعًا لهذه الوحدة، وهو تأويل ضيق يجعل من عضوية المجلس منحصرة في الدول الإسلامية، أي أنه ناد منغلق لا يقبل التوسع خارج هذه الدائرة، وفي ذلك مخاطر حقيقية لأن الشرق الأوسط فيه نسبة غير ضئيلة من معتنقي الديانة المسيحية إضافة إلى نسبة صغيرة من اليهود. التأويل الثاني يذهب إلى كون هذه الإحالة مجرد إشارة ومنطلق يوجه هذا الاندماج انطلاقًا من كون الدين الإسلامي شامل في مقاصده.

الأمر الثاني هو ربط الاندماجات الاقتصادية بالمرجعيات الدينية، وتعتبر تجربة الاتحاد الأوربي أكبر دليل على عدم حكمة هذا التوجه؛ وذلك عندما طرحت إمكانية انضمام تركيا إلى حظيرته. والأصح هو أن يكون جوهر هذه الاندماجات وغايتها الجانب الاقتصادي الصرف بعيدًا عن أي إسقاطات إيديولوجية.

الملاحظة الثانية هي إمكانية توسع مجلس التعاون إلى دول

أخرى؛ والمتتبع يستنتج بسهولة عدم توسع المجلس منذ تأسيسه، وهذا يطرح إشكالية حقيقية هي أن الهدف من أي اندماج اقتصادي التوسع الجغرافي لأن ذلك يضمن أسواقًا جديدة، والإشكال هنا مزدوج لأن دول المجلس ستكون أمام إشكاليات متعددة إذا قبلت انضمام دول في المستقبل لما يستدعيه ذلك من ملاءمة لاقتصادها ونظامها البنكي والنقدي مع دول المجلس.

إذا كان نموذج الاندماج الاقتصادي لدول الخليج يسير في اتجاه سليم فإنه يجب أن يكون قابلًا لاستيعاب التحولات الطبيعية التي تصادف طريق أي اندماج ناجح كالتوسع المجالي جغرافيًا واقتصاديًا.

ثانيًا ـ الإطار الاتفاقي لتحرير التجارة:

إضافة للأرضية التي وضعها القانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يمكن حصر المرتكزين اللذين يقوم عليهما تحرير التبادل بين دول المجلس في الاتفاقيات المرتبطة بشكل مباشر بهذه العملية، والاتفاقيات المكملة أو التقنية.

تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة ١٩٨١م، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس عام ١٩٨٢م حيث تم البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لتطبيق ما ورد بها من أحكام ونصوص اعتبارًا من مارس ١٩٨٣م، وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة التبادل الحر فيما بين دول المجلس والتي تم بموجبها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية

والرسوم ذات الأثر المماثل وفق شروط معينة. وبعد عقدين من العمل المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر ٢٠٠١م لتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصًا جديدة ومطورة للعمل المشترك من أهمها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وغيرها.

١ ـ الاتفاقية الأصلية لسنة ١٩٨١م:

جاءت بأحكام متنوعة تهم التبادل التجاري وانتقال الأموال والأفراد والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والنقل والمواصلات والتعاون المالي والنقدي.

* ـ فيما يخص التبادل التجاري؛ تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني (٤٠ بالمائة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها ـ المادة ٣) وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى. وتعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية (المادة الأولى). وتعفى من الرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

وتعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية

موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي يتم تطبيقها خلال خمس سنوات (المادة ٤).

يستثنى من ذلك البضائع الواردة في قوائم خاصة الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية.

* ـ فيما يخص انتقال الأموال والأفراد؛ يعامل رعايا هذه الدول بالمثل في حالات معينة.

وتشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات (المادتان ٨ و٩).

* ـ التنسيق الإنمائي يخص مستوى التخطيط والمستوى السياسي خاصة مجال النفط والنشاط الصناعي والأنشطة الزراعية والخدمات (المواد من ١٠ إلى ١٣).

* ـ التعاون الفني يشمل دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية بإعداد الأنظمة ووضع السياسات وتنفيذ البرامج والتنسيق في ميدان القوة العاملة (المواد من ١٤ إلى ١٧).

* ـ فيما يخص النقل والمواصلات؛ تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم

والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي (المادة ١٨).

ويشمل ذلك النقل البري والبحري والمواصلات إضافة لتنسيق السياسات في ما يخص الطيران.

* ـ التعاون المالي والنقدي؛ تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى استثمارها داخليًا وخارجيًا، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم (المادة ٢١).

وتقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها (المادة ٢٢).

٢ ـ الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنة ٢٠٠٢م:

الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون تم التوقيع عليها من قبل قادة دول المجلس في ١٦ شوال ١٤٢٢هـ (٣١ ديسمبر ٢٠٠١) خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان، بعدما تم تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع للاتفاقية الاقتصادية المطورة يتم عرضه على الدول الأعضاء واللجان المختصة في إطار المجلس.

وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصًا جديدة أو مطورة تطويرًا جذريًا تعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك، مثل الاتحاد الجمركي (الفصل الأول)، والسوق الخليجية المشتركة (الفصل الثاني)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي (الفصل الثالث). وتخصص الاتفاقية الجديدة فصلًا مستقلًا عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس (الفصل الرابع)، وتنمية الموارد البشرية (الفصل الخامس)، والتعاون في مجالات البحث العلمي والتقني (الفصل السادس)، والنقل والاتصالات والبنية الأساسية (الفصل السابع).

ويبرز تقديم الاتفاقية أنها جاءت على ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالًا لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام ١٩٨١م من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.

لقد جاءت الإضافات بالمقارنة مع اتفاقية ١٩٨١م كالتالي:

التبادل التجاري؛ هو في كل الأحوال يكون في إطار الاتحاد الجمركي، يطبق في موعد أقصاه ٢٠٠٣م.

* ـ السوق الخليجية المشتركة: المختزلة في معاملة الأشخاص الطبيعية والاعتبارية لدول المجلس معاملة المواطن في كل المجالات الاقتصادية، حصرت الاتفاقية بعضها.

* ـ الاتحاد النقدي والاقتصادي (من المادة ٤ إلى ٦) القائم أساسًا على توحيد العملة؛ وبذلك فالهدف الأولي هو تقريب السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار.

ويدخل في هذه السياسة أيضًا تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار.

التكامل الإنمائي؛ حيث تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات (التنمية الصناعية ـ المادة ٨، والنفط والغاز والموارد الطبيعية ـ المادة ٩، والتنمية الزراعية ـ المادة ١٠، وحماية البيئة ـ المادة ١١، والمشروعات المشتركة ـ المادة ١٢. وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ «إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون». فهذا الجانب يكتسي أهمية بالغة لأنه مناط تحقيق التكامل، فالتنمية لا تكون أبدًا بصيغة منفردة عندما تكون الدول ساعية للاندماج والغاية هي تحقيق هذه التنمية بطريقة تضمن الانسجام بين البرامج والغايات التي تتوخاها الدول الخليجية. ونرى أن هناك إشكالات جوهرية يكمن أن تكون عائقًا لتنزيل هذا التوجه؛ وهو تماثل القطاعات التنموية بين هذه الدول، أي

اعتمادها على جانب واحد ومتشابه، لكنها يمكن أن تكون أيضًا رافعة لهذا المسار إن أحسنت الدول الخليجية تحقيق سياسة متجانسة وتفاهم أكبر خاصة في مجال الاستثمار في الفضاء الخليجي والخارجي. ويمكن أن يكون العالم العربي مجالًا خصبًا لتنمية الاستثمرارت بحيث تتيح الطاقات البشرية والعملية إمكانية حقيقية لذلك، لكن يبقى الجانب السياسي المرتبط بالاستقرار عاملًا حاسمًا لتنمية الاستثمار، وهو أمر لا يتوفر إلا في الدول الغربية حاليًا.

تنمية الموارد البشرية؛ المتضمنة للإستراتيجية السكانية (المادة ١٣)، ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي (المادة ١٤)، والتعليم (المادة ١٥)، وتوطين القوى العاملة (المادة ١٦)، وزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها (المادة ١٧).

مجالات البحث العلمي والتقني (المواد من ١٨ إلى ٢٠).

النقل والاتصالات والبنية الأساسية (المواد من ٢١ إلى ٢٥).

آليات التنفيذ والمتابعة (المادتان ٢٦ و٢٧).

وتكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء (المادة ٣٢).

مقارنة بما تم في النموذج الأوربي، كانت الاتفاقيات الأصلية مصدرًا لخلق آليات عملية للاندماج الأوربي؛ اتفاقية باريس لسنة ١٩٥٢م أوجدت المجموعة الأوربية للفحم والصلب (ceca)، وخلقت بعدها، وقبل اتفاقية روما لسنة ١٩٥٧م التي

أوجدت مفهوم السوق الأوربية الموحدة (الأوراطوم) وصولًا إلى توحيد الآليات التنفيذية سنة ١٩٦٥م.

الملاحظة الأساسية هي أن الاتفاقيات الأصلية بين دول الخليج لم تخلق هذه الآليات بل بقيت مجرد أدوات تقريرية تابعة للسلطة الأعلى التي هي المجلس الأعلى أو مجلس الرؤساء، مما حرم الاندماج الخليجي من التطور الطبيعي المرتبط بالحاجات القانونية والاقتصادية والاجتماعية لساكنة المنطقة، وطبعًا بعيدًا عن الآليات الديمقراطية التي تعرف تذبذبًا بين دولة وأخرى.

في حين أن الاتفاقيات التكميلية همت قانون الجمارك الموحد (الاتحاد الجمركي) ولائحته التنفيذية ومذكرته الأيضًاحية من جهة، وإنشاء البنك المركزي والعملة الموحدة من جهة ثانية.

II ـ عقبات الاندماج بين دول الخليج:

يواجه الاندماج في إطار مجلس التعاون الخليجي نوعين من العقبات، الأولى مرتبطة بالمجال الاقتصادي العام والتجاري على وجه الخصوص. والثانية تهم العملة الموحدة.

أولًا ـ العقبات المرتبطة بالمجال الاقتصادي والتبادل التجاري:

الحقيقة أن مطمح الخليجيين الوصول إلى مستوى يوازي نجاح الاندماج الأوربي، لكن ذلك لا يمنع تسجيل العديد من الجوانب التي يمكن أن تقف في وجه هذا التكامل والاندماج، ومنها مستويان:

*** المستوى الماكرو اقتصادي:**

- تماثلية الإنتاج لدول الخليج؛ ويعني ذلك أن كل الدول الخليجية تتماثل في منتجاتها الاقتصادية، والتي تجعل من قطاع الطاقة محورًا لها.

إن فلسفة التبادل الحر، للتذكير بذلك، تقوم على تنوع الإنتاج والتخصص الذي يضمن اقتصاد جهد الإنتاج. إن الإشكال في حالة دول الخليج هو استمراره خارج التضامن الذي تكفله وحدة المصالح المرتبطة بقطاع الطاقة، بل أكثر من ذلك يمكن القول أن هذا التضامن لا يرتكز على البعد الإقليمي لدول الخليج ما دام ينتظم في قطاع البترول مثلًا عل منظمة دولية وهي منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

يقابل هذا التوحد شبه الكامل في الإنتاج عدم تمكن قطاعات إنتاجية أخرى من إيجاد موقع قدم في التجارة الخارجية لهذه الدول كالقطاع الفلاحي أو الصناعي.

- الإشكالية الأخرى المرتبطة بالقطاع الاقتصادي العام هي إشكالية المنتجات ذات المنشأ المحلي؛ لأن دول الخليج رغم الإمكانيات المالية الضخمة التي تتوفر عليها إلا أنها تعتمد بشكل كلي تقريبًا على المنتجات الصناعية الخارجية، المرتبط بدوره بنمطية ثقافية استهلاكية تربط الجودة بما هو أجنبي، وفي حال وجود منشآت صناعية بهذه الدول فهي في غالبيتها تكون في إطار عدم تمركز الشركات المتعددة الجنسية، مما يطرح إشكالية

المنتجات ذات المنشأ المحلي، فمن المفروض ـ بما أن هذه الدول تملك إمكانيات استثمارية كبرى ـ أن تفرض على هذه الشركات النسب المطلوبة (٤٠٪) لتكون ذات منشأ محلي، وإلا فما الداعي إذا كان هذا الفضاء الاندماجي يخدم مصالح هذه الشركات أو المنتجات الأجنبية.

ـ إشكالية هيمنة القطاع الثالث على النشاط الاقتصادي لدول الخليج؛ فالملاحظ أنه في مقابل التوجس الدولي من تحرير قطاع الخدمات سعت دول الخليج إلى العمل على تحريره، والواضح أن ذلك تم بدون أي دراسات معمقة حول انعكاساته على أداء هذه الدول الجماعي، والمقصود هو أن هذا القطاع قليل الترابط بمفهوم الاندماج الاقتصادي في مراحله الأولى، وغالبًا ما يرجأ إلى وصول الاندماج إلى مراحل متقدمة، وذلك راجع لعدة أسباب منها أنه سهل الاختراق من طرف الفاعلين الدوليين، ولكونه موجه إلى كل الأفضلية العالمية، ولأنه أخيرًا لا يحبذ أحيانًا المجالات المندمجة ما دامت له إمكانية النجاح في إطار اقتصادي ضيق لكن بتدخل كوني لأن ذلك يتيح له إمكانية التخفي التي هي جزء من فلسفته أحيانًا.

ـ يمكن الحديث في هذا الإطار أيضًا عن صعوبة وضع سياسات اقتصادية متجانسة بين دول الخليج نظرًا لارتباطها بمذكرات (أجندات) دولية، تتداخل معها الاستراتيجة الجهوية أو الكونية للدول الكبرى.

يطرح في هذا الإطار سؤال جوهري يهم ترابط الديمقراطية مع النسق الاندماجي بدول الخليج. وما إذا كانت الديمقراطية شرطًا لنجاح الاندماج؟

بدون استرجاع ما ذكر في مستوى الاندماج المغاربي، يمكن القول أن شرط الديمقراطية يبدو بعيدًا عن النسق المصلحي لرأس مال الخليجي المرتبط بالنموذج الليبرالي الغربي، وما دام رأس المال هذا يتتبع مصالحه المرتبطة بالربح المادي في إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج فإنه لا خوف على فشله. لكن بالمقابل يظهر لهذا النموذج الاندماجي الخليجي ميزة خاصة لكونه يرتبط بالمصالح الحيوية للقوى العظمى.

وانطلاقًا من الملاحظة الأخيرة يمكن القول أن هذا الاندماج يمكن أن ينحرف عن المصلحة العليا لهذه الدول إذا ارتهن بشكل كلي بهذه القوى، لذلك فالحصانة الحقيقية لمجموع ساكنة هذه الدول هو أن تسهر على تتبع مسار تطوره حتى يصل إلى أعلى درجاته دون أن ينحرف لصالح قوى أجنبية وهو الأمر الذي تضمنه الديمقراطية داخليًا.

*** المستوى التجاري:**

ـ سجل تذبذبًا قبل الوصول إلى تعريفة جمركية موحدة من نمو التجارة البينية الخليجية مما عرقل التبادل البيني، وقد أثر هذا التأخير على العلاقات التجارية بين هذه الدول ومجموعات اقتصادية أخرى وبالأخص الاتحاد الأوربي الذي لم يقتنع، رغم

وجود شراكة في مستوى متقدم مع دول الخليج، بفرض تخفيض الرسوم الجمركية التي تفرضها الصادرات الخليجية من الألمنيوم والبتروكيماويات قبل التوصل إلى تعرفة جمركية موحدة.

ـ التعسف المرتبط بعدم الأهلية الإدارية بالمراكز الحدودية خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة تقييم البضائع المعدة للتصدير، وزيادة أسعار تعرفة أحيانًا.

ـ صعوبة ـ واستحالة أحيانًا ـ تحديد الشروط المرتبطة بمنشأ السلع، كما نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية.

ولا تخفى خطورة هذا الأمر من الناحيتين الاقتصادية والسياسية معًا؛ بحيث يمكن أن تصبح هذه الآلية أداة طيعة لإقصاء أو تأخير تصدير سلع معينة.

ـ وجود عراقيل غير جمركية مرتبطة بالمواصفات التي قد تحددها بعض الدول الخليجية لدخول المنتجات إلى أسواقها، مما يؤثر على تنافسية السلع ذات المنشأ الخليجي.

ـ رتابة الإجراءات المتعلقة بالتفتيش والتخليص في المراكز الحدودية، واشتراط بعض الإجراءات غير المنسجمة مع السرعة التي تميز الأعمال التجارية من قبيل تجميع الشاحنات في قافلة واحدة، مما يؤثر على تكلفة النقل مثلًا.

ثانيًا ـ عقبات الوحدة المالية:

وصول دول الخليج إلى مستوى العملة الموحدة لا يعني

بداهة نجاحًا نهائيًا للاندماج، فمن المعروف أن الوحدة المالية هي مرحلة لهذا الاندماج وليس منتهاه.

يمكن الحديث، في هذا الإطار، عن الإشكاليات التالية:

- طريقة إنشاء البنك المركزي المستوحاة من نموذج الاتحاد الأوربي، فالمعلوم أن النموذج الأوربي تطور في بيئة اقتصادية مختلفة وبطريقة تصاعدية؛ لقد سعت الدول الأوربية أولًا لإيجاد وحدة نقد (إيكو) لها مرجعية محلية تم التعامل بها في إطارات ضيقة (الإعانات الخارجة أو المعاملات الداخلية مثلًا) لضمان الترابط (الثقة) بها، قبل أن يمر إنشاء البنك الأوربي بالمراحل الثلاث الكبرى طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي الذي توج بإنشائه المتوازي بإصدار العملة الموحدة (الأورو) سنة ١٩٩٩م، الذي أخد قيمته الفعلية من قوة الاقتصاد الأوربي المندمج، ويمكن سرد المراحل الثلاث السابقة ومقارنتها مع وضع العملة الخليجية الموحدة:

- **المرحلة الأولى**: انتهت في ٣١ دجنبر ١٩٩٣م، وهي مرحلة أولية استهدفت تحرير واستقلالية رؤوس الأموال الموجهة لهذه العملية.

- **المرحلة الثانية**: أسست التعاون القوي للسياسات الاقتصادية للحد من التضخم ومعدلات الدائنية، وتقليص عجز الديون العمومية للدول، وتم ذلك بمتابعة من المركز المالي الأوربي.

ـ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إصدار العملة الموحدة المسماة (EURO)، وإقامة البنك المركزي الأوربي.

يبدو ـ مقارنة مع هذه المراحل ـ أن دول الخليج استعجلت إصدار العملة قبل التمهيد الاقتصادي والمالي لها.

وبالمقارنة مع ذلك يمكن القول أن النموذج الخليجي لم يراع هذا التطور عكس ما تدعيه أدبيات التقارير الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس؛ فيمكن فقط تسجيل في أبريل نيسان ٢٠٠٦م موافقة محافظي المصارف المركزية في دول مجلس التعاون على إنشاء مجلس نقدي كخطوة تمهيدية تجاه إقامة مصرف مركزي لا يظهر أي اتجاه عملي لتحقيق ذلك. فالقصد ليس هو إيجاد عملة موحدة لكن أن تكون هذه العملة لها قيمة حقيقية مرتبطة بنشاط اقتصادي وحركية تداول مندمجة تضمن ثقة المتعاملين بها.

ـ وفقًا لصندوق النقل الدولي فإن دول مجلس التعاون تلبي العديد من «القواسم المشتركة» التي تشمل أسعار صرف مستقرة لعملة كل منها تجاه الأخرى، مع سياسات نقدية متماثلة وحسابات رأسمالية مفتوحة ونظام راسخ لصرف العملات، لكن الجدل يدور حول ما إذا كان من الضروري ربط العملة الجديدة بعملة أجنبية قوية لتعويمها في السوق المفتوحة. حاليًا فإن جميع عملات دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار الأمريكي، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يوصي بارتباط العملة

المشتركة لدول مجلس التعاون بسلة عملات فإن بعض المسؤولين في دول الخليج العربية يفضلون ربطها بعملة واحدة على الأقل بصفة مبدئية، إلا أن بعضًا منهم يعتقدون بأنه بعد أن تكتسب العملة الجديدة القوة الكافية يمكن تعويمها في السوق المفتوحة.

وتعتبر مجمل هذه الحلول، من وجهة نظر خاصة، بعيدة عن الواقع الحقيقي لهذه الدول؛ فهي من المتوقع أن تحقق ناتج إجمالي محلي مشترك قدره ٧٢٥ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ (وفقًا لتقديرات معهد التمويل الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية). وبملك نسبة ٤٥٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وتعداد سكاني يصل إلى نحو ٣٨ مليون نسمة، وبذلك فإن دول مجلس تعاون الخليج العربية توشك أن تصبح أهم اتحاد عملة بعد اليورو. وهو ما يعطيها إمكانيتين؛ إعطاء قيمة مستقلة للعملة الجديدة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي المحلي، وهو أمر قد لا يقبل من طرف القوى العظمى، أو ربطها باليورو مؤقبًا.

إن كل المجالات مفتوحة أمام استمرار الأداء الجيد لمجلس التعاون الخليجي سواء على المستوى الاقتصادي العام أو على الصعيد القطاعي، أو حتى على المستوى المالي، لكن لا بد من تتبع هذا النجاح والوصول به إلى مستوى أكثر تقدمًا.

ثانيًا ـ اندماج دون وحدة:

الاندماج الخليجي لا يمكن أن يكون وحدة ويمكن أن يكون اتحادًا إن كان الاتحاد يعني درجة من درجات التكامل

الاقتصادي المبينة سابقا؛ والنموذج الخليجي هو إطار اتفاقي بضوابط تشبه نظيره المغاربي إلا أنه نال فرصة من التقدم والتطور لوجود رائد كبير في المنطقة يتمثل في المملكة العربية السعودية على عكس الوضع المتأزم بشمال إفريقيا حيث الصراع على الزعامة بين المغرب والجزائر.

والعوامل التي ساهمت في نجاح الاندماج الخليجي هي نفسها التي يمكن أن نجملها في العوامل الاستراتيجية المرتبطة بالقوى الدولية والتهديد الإيراني من جهة، والعوامل الذاتية المرتبطة بوجود مفهوم الريادة الإقليمية، وهي أمور يمكن أن تتغير لكون الواضح أن:

ـ هناك تقارب بين إيران والدول الغربية.

ـ استمرار مفهوم العداء مع إسرائيل يمكن أن يؤدي إلى عزل الدول الخليجية في علاقاتها مع الجوار والقوى الدولية.

ـ ثم هناك عوامل داخلية تربط بين الوحدة والاندماج وهما عمليتان منفصلتان من الناحية النظرية؛ لأن الاندماج هو مسار مصلحي بينما الاتحاد قد يكون تعبيرًا عن الوحدة نفسها، مع تركيز العوامل المساعدة عليه لإنجاحه، أما العمل بمقررات الاندماج لتحقيق الوحدة فهو أمر مستبعد.

لكن هذه الملاحظة لا تعني عجزه عن التطور لأن البناء الخليجي هو البناء الاندماجي الناجح على عدة مستويات، وهو حاليًا النموذج العربي الوحيد الذي يمكن أن يكون قاطرة لما سواه.

خاتمة الفصل الخامس

الاندماج بين دول الخليج الستة هو نموذج آخر من نماذج الاستراتيجيات التي تتحكم فيها أسس تعاقدية بسيطة للوصول إلى نمط تكاملي لكن بنفس جمعي مستتر وهو الوحدة، والحقيقة أن الوحدة بالطريقة التي بيناها من قبل هي مسار مختلف عما تخطط له دول الخليج، ولا شك أن الإسراع في تنزيلها في بعديها المرتبط بالمقررات الداخلية لكل دولة أو بالعلاقة الاستراتيجية للدول المشكلة للاندماج خاصة في البعد الإقليمي سيكون أمرًا حاسمًا؛ لأنه سيبين كيف لا يمكن لذلك أن يتحقق إلا بالسعي لفرض الأمور بطرق غير سليمة؛ كالإكراه مثلًا.

ولذلك فعندما يتشكل الوعي بالاندماج لا يتشكل الوعي بالوحدة بالضرورة؛ لأن الاندماج مرتبط بالمصالح والتكامل الاقتصادي يحقق عائدات أكبر لكن لجهات اجتماعية أقل يمكن أن تنعكس على المستوى العام ويمكن أن تبقى حبيسة طبقات معينة. لذلك من اللازم التذكير دائمًا بكون الوحدة

عملية قبول جماعي متزامن ديمقراطيًا، وهو شرط لا شك غير متوفر في التجارب العربية عمومًا والتجربة الخليجية على وجه التحديد.

خاتمــة عامــة

البحث حاول أن يستجلي مسارات تحرير التجارة العربية، لكن غايته كانت هي الوصول لوضع نظرية ليس فقط بفهم فلسفة الساسة العرب وما إن كانوا يملكون استراتيجية واضحة لمسايرة هذا التوجه الدولي الحتمي لتحرير التجارة، ناهيك عن توجه مشترك في ذلك، لكن لتحديد جوانب الخلل في التصور الذي يمكن أن ينتقل بالواقع العربي إلى درجة أحسن من التعاون.

من الواجب ابتداء أن نحدد المجالات النمطية التي يريد العرب التعاون من خلالها، وفي هذا المستوى هناك ثلاث مراجع أساسية:

- المرجع القانوني الاتفاقي الذي يحدد في بنية القانون الدولي باعتباره يفاضل بين درجات من التكامل، ولا يتحدث عن الوحدة بالمعنى النفس اجتماعي للكلمة.

- المستوى المقارن حيث برز إلى الوجود إلى اليوم نمطان

ناجحان؛ النموذج الأمريكي الذي زامن بين بناء الدولة وبناء الوحدة، والنموذج الأوربي الذي توصل إلى الوحدة بعد فشل كل محأولات بناء الدولة القومية المستقلة استقلالًا تامًا يضمن الاستقرار والتنمية، وبذلك خرجنا بكون الوحدة بالشكل الأوربي تحتاج لاربعة شروط:

- شرط البنية الديمقراطية.

والديمقراطية ليست مسألة مجردة لكنها تشمل العديد من القضايا التي يجب الإجابة الحاسمة عنها ومنها:

- مسألة المواطنة وتقابلها مع مفهوم دولة الرعاية التي تجعل من صناعة السياسة مسألة نخب مهيمنة.

- النخب نفسها التي هي نتاج لعملية سياسية داخلية وليست ظاهرة مستقلة عن البناء الذاتي للدولة.

- علاقة الدين بالدولة والاستعداد للإجابة النهائية عن هذه الإشكالية التي تجعل من الدين مسألة خلافية تؤدي إلى مزيد من التشرذم على المستوى الاجتماعي.

- شرط الاستعمال السلمي للتفاوض وفرض الآراء السياسية والاقتصادية.

- العامل الاستراتيجي المتمثل في إتقان اللعبة بين المكونات الدولية المهيمنة.

- وأخيرًا القدرة على خلق الثقة.

- أما المستوى الأخير، فهو ذاتي لا ينهل من أي تجربة ولا

يأخذ من أي نموذج، وهو يأخذ من أصالة كل تجربة مع حرصه على الاستعانة بالنماذج الناجحة واستنبات الجوانب الجيدة منها، ويبقى الفضاء العربي واحدًا من الفضاءات المعقدة التي لا يكفي فيها وضع تصور نظري خالص لضمان النجاح. لكننا نرى أن أي بناء مهما كان أصيلًا لا بد له من أن يكون إنسانيًا، يأخذ مما وصلت إليه البشرية ويعطيها نموذجه الناجح لتستأنس به.

لقد انطلق مسلسل تحرير التجارة لدى الدول العربية مبكرًا بل أحيانًا كان سابقًا على نماذج دولية ناجحة حاليًا، وقد كانت لعوامل القرب الإيديولوجي من الثوابت الرأسمالية دورًا محددًا للانغماس في مسلسل التبادل التجاري الليبرالي. وقد شفع التنافر في التوجه السياسي لبعض الدول العربية الاشتراكية في تأجيل الحكم على نجاح أو فشل النموذج العربي لتحرير التجارة.

وفي حاضر الدول العربية اليوم (بداية الألفية الثالثة الميلادية) لا زالت المسارات الاندماجية الوحدوية الجماعية، أي في إطار جامعة الدول العربية، لم تراوح المكانة القانونية والفعلية التي أوجدتها قبل حوالي ثلاثة عقود. وبالمقابل انهارت كل المشاريع الجهوية العربية باستثناء نموذج مجلس التعاون الخليجي.

ما هي العراقيل ومسببات هذا الفشل شبه الكلي؟

من جهة هناك عوامل داخلية (أو عربية) صرفة يمكن إيجازها في:

- انعدام النظرية.

- تداخل السياسي في الأنشطة الاقتصادية بحيث لا تصبح الأولوية للمصالح وبالتالي الاندماج بل للرؤية الإستراتيجية الإقليمية أو الدولية والتي قد لا تعير للمصالح الاقتصادية أية اهتمام.

- ارتباطًا بالبعد السابق، يغيب جانب ارتباط اتخاذ القرار وصنع السياسة بأشخاص يمارسون السلطة بطرق غير ديمقراطية في الغالب إمكانية أولوية المصلحة العامة المرتبطة بتحرير التجارة والتبادل بين مكونات الشعوب العربية، وتختزل في غالب الأحيان في مصلحة النخبة الحاكمة، ومثال ذلك أن كل المؤشرات تذهب إلى ضرورة الاندماج المغاربي لما في ذلك من منافع لشعوب هذه المنطقة العربية، لكن لازال في تصور بعض الحكام أولويات سياسية مرتبطة بمصالح تأزيم الصراع السياسي.

من الأشياء التي ساهمت في ضعف نتائج تحرير التجارة العربية المعطيات الاقتصادية المتمثلة بالأساس في:

- تشابه المعطيات الاقتصادية والإنتاجية بين الدول العربية.

- الاعتماد على وحدة المنتوج.

- ضعف الاعتماد المتبادل بين هذه الدول ورهانها على الدول المتقدمة الغربية.

- ضعف التجارة البينية.

- تحولها إلى سوق للوحدات الاندماجية الدولية الناجحة

وغياب سياسات صناعية أو فلاحية أو خدماتية ذاتية وأصيلة.

ـ اعتمادها على الوحدات النقدية الأجنبية في مرجعيتها مما يجعلها في تبعية دائمة لتقلبات الأسواق المالية الدولية.

ـ نفور الرأسمال العربي من الاستثمار في الدول العربية لاعتبارات مرتبطة بالضمانات القانونية والعملية لنجاح هذه الاستثمارات.

ـ تنافسية الاقتصاديات العربية وعدم تكاملها سواء في الإطار الجهوي أو العربي الشامل.

ـ ارتباط التجارة العربية بمسارات غير متنوعة كالاعتماد على الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية.

ارتباطًا بالاستنتاج الأخير يمكن القول أن العوامل الخارجية المؤثرة في التجارة العربية تبقى هي اعتبار هذه المنطقة داخلة في الأولويات الإستراتيجية للقوى الكبرى الاقتصادية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. إن التحدي في هذا الإطار ليس هو قطع الارتباط بهذه القوى لكن إيجاد الوسائل الملائمة لفرض الإستراتيجية العربية الموحدة لضمان الاستقرار على كل المستويات إلى جانب منافع تحرير التجارة لبناء هذه الدول.

وختامًا يعاد طرح السؤال الإشكالي الذي حاول البحث أن يجيب عنه؛ هل كل هذه المسارات المرتبطة بتحرير التجارة العربية، أي المسار الجماعي داخل الجامعة العربية والثنائي المرتبط بالاتفاقيات الثنائية التي تجمع بعض الدول العربية،

والإقليمي المنحسر حاليًا في نموذجين أولها جامد هو اتحاد المغرب العربي، والثاني يصارع من أجل التطور والوصول إلى درجات أعلى من الاندماج، تعبر عن منتهى واحد ينعكس في الوحدة العربية الشاملة كما تم تصورها من طرف الآباء المؤسسين للجامعة العربية، أم أن الدول العربية تعيش على إيقاع الاندماج المتشرذم الذي تتحكم فيه الأبعاد المصلحية الذاتية والإقليمية والقوى الاقتصادية والعسكرية الكونية؟

وهل يمكن أن تجيب النظرية المرتبطة ببناء الدولة والأسس الديمقراطية على سؤال الهوية والتنمية؟

وهنا لا بد من الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

ـ جمود وانكماش المسار الجماعي الذي تعبر عنه الاتفاقية العربية لتيسير وتنمية التبادل التجاري يعكس شيئًا واحدًا أنه لا يمكن أن يكون الإطار الملائم للاندماج العربي الموحد وإلا لكان ذلك تحقق منذ فترة طويلة. فهو نموذج طموح لكنه لم يعد عمليًا حتى لا يلصق به وصف «فاشل»، اعتبارًا لانعدام الشروط الذاتية نظريًا وتقنيًا.

ـ الاتفاقيات الثنائية لا تراعي المحدد الجماعي الموضوع من طرف الجامعة العربية؛ وهو في مجملها انعكاس للإكراهات التي تصادفها الدول العربية في علاقتها ببعض القوى الإقليمية والدولية، فهي مجرد ممر لتمهيد العلاقة الحقيقية مع هذه القوى، وبالتالي ليست الدول العربية في موقع يجعل قراراتها قابلة للتطبيق

ما دامت لا تراعي بشكل جيد المعطيات الدولية لتحقيق قفزة في التقارب وتشكيل الوحدة.

ـ النماذج الإقليمية للاندماج العربي تتحكم فيه بدوره المعطيات الإقليمية والدولية، ولا يمكن اعتباره اختيارًا استراتيجيًا أصيلًا للدول التي تنضوي تحت لوائه إلا بدرجات قليلة، فهو في الغالب اختيار غير أصيل.

لكن هل يعني ذلك أن كل النماذج السابقة غير قابلة للاستمرار وأن تعكس رغبات المواطنين العرب في الاندماج والوحدة والتنمية؟

لا يمكن اعتبارها كذلك لكونها الحد الأدنى الذي توفره الظرفية الاقتصادية العالمية الحالية، ولا بد إن كان العرب يودون الوصول إلى اندماج حقيقي أن يستعدوا لتضحيات سياسية كبيرة قبل التضحيات الاقتصادية.

ما الذي يمكن أن يوحد العرب إذن؟

كانت الحرب الباردة عاملًا أساسيًا في انطلاق ونجاح الاندماج الأوربي الذي وصل إلى مرحلة الاتحاد بعدما ساهمت في ازدهار الروابط الثنائية داخل المجموعة الأوربية، فقوة الاتحاد السوفيتي السابق وتهديده لاستقرار الديمقراطية الغربية دفع إلى التوحد لمواجهة هذا الخطر، وقد ساعد على ذلك وجود جناح الحماية العسكرية التي وفرها حلف شمال الأطلسي للمجموعة الأوربية، كما سبق القول، فبدون التهديد السوفيتي والحماية أو

الرعاية الأمريكية كان من الممكن أن تبقى نظرة الدول الأوربية لبعضها تتسم بالعدوانية والمواجهة كما كان تاريخيًا.

انطلاقًا من هذا التماثل يمكن القول أن الاندماجات العربية بكل تلاوينها يلزمها الوعي بأمرين على الأقل؛ الأول أن الدول التي تكونها تعيش في مرحلة يمكن وصفها بأنها أخطر مراحل التهديد الخارجي التي عرفتها هذه الدول، والأصل أن يواجه بالتكتل؛ لأن التاريخ يبرز أهمية هذا العامل على المستوى العسكري على الأقل. الثاني أن قوى الحماية الأجنبية لم يعد لها برامج أو استراتيجيات مذهبية أو إيديولوجية بل لا تحركها سوى المصالح الذاتية التي قد تتناقض كليًا مع مصالح الدول العربية المستقبلة لهذه الحماية، والنماذج كثيرة كالمملكة العربية السعودية إبان حرب الخليج الثانية أو العراق الذي أصبح محتلًا بعد إسقاط نظام صدام حسين، فالحل في البناء الذاتي بموازاة التعاون الدولي ولا تتحقق الوحدة بأحدهما دون الآخر.

وفي مقاربة خاصة يمكن التوصية بالعمل على إنعاش النظام العربي الدفاعي المشترك والاستثمار فيه بقوة، انطلاقًا من بعدين:

- البعد السلمي الدفاعي.

- البعد التنسيقي حسب أولويات الدول والتجمعات العربية.

وقد لا يستدعي الأمر سوى إخراج الآليات القديمة لمواجهة المشكلات المعاصرة؛ ببعث اتفاقية الدفاع المشترك لسنة ١٩٥٠م، وتفعيل مقررات وزراء المالية والاقتصاد العرب

سنة ١٩٥٣م، ويدخل في ذلك المقترح المصري الموجه لجامعة الدول العربية سنة ١٩٩٥م المعنون بـ «ميثاق الأمن والتعاون العربي»، الذي ينص على إنشاء محكمة عدل عربية من مهامها فصل المنازعات بين الدول العربية، وكذا تشكيل قوة عربية لحفظ السلام، إضافة إلى تفعيل جدي للبرلمان العربي.

ولعل وجاهة هذا المقترح تأتي بتزامنها مع قرار القمة العربية لسنة ١٩٩٦م بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهو أمر سيؤدي إلى تقوية جبهة الديمقراطية ونسف الخطط الرجعية التي ترى في المصالح في قيم ريعية منفذا لاستمرار الأمر الواقع.

إن أكثر ما يعاني منه الاندماج العربي هو التنسيق في ظل وجود أولويات تفرضها قوة خارجية عليه، إضافة إلى الهيكلة الضعيفة للاقتصاديات العربية وتناقضها مع مبدأ حرية التنافس الذي هو مرتكز تحرير التجارة، وغياب الثقة بين دوله، وسعيه لاستمرار النماذج السياسية بدون تجديد.



لائحة المراجع

١ ـ باللغة العربية:

- إبراهيم العيسوي، «**الغات وأخواتها**»، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م.
- أبو طالب، «**الفكر العربي والشرق أوسطية**»، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٥، عدد ٤، أبريل ـ يونيو ١٩٩٧م.
- امحمد مالكي، المغرب العربي: أية آفاق، «**سلسلة المعرفة للجميع**»، العدد ٥، أبريل ١٩٩٩م.
- المختار مطيع، «**محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي**»، مجلة الوحدة، العدد ٨٩، فبراير ١٩٩٢م.
- برتران بادي، «**الدولتان**»، المركز الثقافي العربي،ترجمة نخلة فريفر، بيروت، ١٩٩٦م.
- جميل قاسم، «**الأمة... والأمة العربية: دراسة انتروبولوجية سياسة مقارنة**»، مجلة الوحدة ع ٨٩، فبراير ١٩٩٢م.

- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: «**من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**»، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي ٢٠٠٠م.
- خالد شيات، «**الاتحاد المغاربي ومستقبل الاندماج الاقتصادي**»، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، المغرب، ٢٠١٢م.
- ديفيد هيلد، «**نماذج الديمقراطية**» (I وII)، ترجمة فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ١٩٩٩م.
- عبد القادر شعبان، «**السوق الشرق أوسطية وتحديات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**»، الملف، مركز الدراسات العربي، الأوروبي، باريس، عدد ٤٠، دجنبر ١٩٩٥م.
- عبد الله يوسف الحمر، «**تحديات السوق العربية المشتركة**»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٣٠، غشت ٢٠٠٠م.
- فتح الله ولعلو في مقاله: «**العامل الاقتصادي والتحولات الاجتماعية في مشروع اتحاد المغرب العربي**»، ص٢٢، ندوة «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الندوات ٧، ١٩٩٢م.
- كحالة، «**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: رؤية مستقبلية**»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١، يونيو ٢٠٠٠م.
- كمال عبد الإلـٰه، «**مشروع الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي**»، مجلة الوحدة، العدد ٥٣، ١٩٨٩م.
- محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي العام: المصادر والأشخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٣م.

- مصطفى الكثيري، «**الآثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية المشتركة في تدعيم الاقتصاديات العربية**»، الاتحاد الاشتراكي، ٨ أكتوبر ١٩٩٩م.
- منير شفيق، في «**نظريات التغيير**»، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.
- نجدت فتحي صفوة، «**موقف بريطانيا من تأسيس الجامعة العربية**»، الباحث العربي، العدد ١٦، يونيو ١٩٩٨م.
- نصر محمد عارف، «**نظريات التنمية السياسية المعاصرة**»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ١٩٩٦م.

٢ ـ باللغات الأجنبية:

- Battistella (Dario), Theories des relations internationales, 2eme èdition, Science po les presses, 2006.
- Barr (N), The Economics of the Welfare State, 4th ed, (Oxford: Oxford, University Press, 2004.
- Ben el Hassan Alaoui (Mohamed), «Le Maroc et l'Union européenne à l'aube du XXI siècle», in Marier le maghreb à l'union européenne, Panoramiques, N41, Edition Corlet, Paris, 1999.
- Bhagwati (Jaddish), «Libre-échange: anciens et nouveaux défis», Problèmes Economiques, n2406,Janvier 1995.
- Bichara (khader), Le partenariat Euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, L'Harmattan, Paris, 1997.
- Buhour (Chantale), Le commerce International: du GATT à l'OMC, Editions le Monde, Bruxelles, 1997.
- CNUCED, Intégration économique: expérience de l'ALADI, du MCAC et de la CEDEAO CNUCED/ECDC/217, 3 juillet 1991, N 6E. 91-51129/1578B.
- De Melo (Jaine) et Crether (Jean marie), Commerce international: théories et applications, De Beock, Bruxelles, 1977.

- Elkheyari (Abdelhak), «Les expériences de libre-échange passées, quels enseignements pour le Maroc?», im libre-échange: quel avenir pour les relations Maroc-CEE? GERM, édition GERM, Casablanca, 1992.
- Harling (Philip) and Mandler (Peter), 'From Fiscal-Military State to Laissez-Faire State, 1760-1850 Journal of British Studies, Vol.32, No. 1, Jan.1993.
- Hackett (David), Paul Revere's Ride.New York: Oxford University Press 1994.
- Mahiou (Ahmed), Euro-méditerranée: Une région à construire, sous la direction de R. bistolfi, pubisud,1995.
- Milza (Pierre), Serge Bernstein, **Histoire du XXème siècle, editeur Hatier, 1995.**
- Morrison (Michael A.), *Slavery and the American West: The Eclipse of Manifest Destiny and the Coming of the Civil War.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1999.
- Krugman. R (Paul) et Obstfeld (Maurice), Economie Internationale, De Boek, 3e édition, Bruxelles, 2001.
- Krugman. R (Paul), «Le libre-échange: solution de second rang», Problèmes Economiques, n2966, Mars 1994.
- Salin (Pascal), Libre échange et protectionnisme, que sais-je? PUF, Paris.
- Schiff (Stacy), A Great Improvisation: Franklin, France, and the Birth of America Macmillan, 2006.
- Smith (Cathrine) et Touboul (Frédéric), «Du GATT à l'OMC», le Trimestre du Monde, 4ème trimestre, 1994.
- Simms (Brenden), The Struggle for Mastery in Germany, 1779-1850, (Palgrave MacMillan, 1998.
- Taouita (M.Ahmed), L'union du maghreb arabe 1989-1995, Imprimerie najah el jadida, Casablanca,1996.